العلاقات الدلالية

والتراث البلاغي العربي

(دراسة تطبيقية)

دكتور

عبد الواحد حسن الشيخ

كلية التربية - جامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية

المنتزة - أبراج مصر للتعمير رقم ١٤ ☎ ٥٤٧٥٤٩١

المطابع : المعمورة البلد - بحرى ☎ ٥٦٠٠٤٧٩



مقدمـــــة :

التراث العربى ينبعْ من أرومة واحدة ، كما أن الوشائج بين فروعه تتنوع قوة وضعفا ، وضوحا وخفاء حسب الاهتمام بهذه الفروع ، وحينما تباعدت الفروع عن بعضها بعضا ، نتيجة لعوامل الزمن واهتمام الدارسين ، عومل كل واحد منها على أنه كيان مستقل ، فازداد البعد ، وتقطعت الصلات والروابط.

غير أنه ولات حين مناص من العودة بهذه العلاقات إلى ما كانت أو ما ينبغى أن تكون عليه ، فنجلوا ما ران عليها من غبار الزمن حتى تتضح القربى وتظهر الصلة ، فيعود الجزء إلى توأمه ، فيلتئم الشمل ، ويختفى الشتات ، وتود صلة الرحم والقربى .

من هذه العلاقات التى يجب أن تعود إلى سالف عهدها ، العلاقات بين « علم الدلالة » و « البلاغة » ، فصلة الرحم ، وعوامل القربى بينهما قوية وإن طمست أحيانا لسبب أو لآخر ، إلا أن هذه الدراسة تحاول إيضاح هذه العلاقة وتبيان الصلات الوثيقة بينهما ، وهى فى ذلك تعود بهما إلى سالف مجدهما الزاهر من قبل .

تعرض هذه الدراسة ، لتلك الصلة بين العلاقات الدلالية ، والتراث العربى البلاغى ، فثمة طائفة من القضايا المتصلة بالمعنى المعجمى ترتبط بعلاقة أو أكثر بالدراسات البلاغية ، هذه العلاقات ، وإن كانت غير واضحة لكنها علاقات قوية ، تحتاج فقط إلى بعض الضوء حتى تظهر جلية واضحة ،

وهو ما حاولته الدراسة وذلك على النحو التالى : -

* عرضت الدراسة لعلم الدلالة ، ذلك العلم الذى يهتم بدراسة المعنى والمبنى ، باعتباره أحد فروع علم اللسانيات ، ولأن المعنى يتغير من جيل لآخر ، ومن زمان ومكان إلى زمان ومكان آخرين ، فقد تناول البحث طرق تبدل المعنى من وجهتى النظر الدلالية والبلاغية ، سواء كان هذا التبدل خارجيا أو لغويا ، وذلك على ضوء دراسات « ستيرن » و « أولمان » فى نظرية تبديل المعنى وتغيره .

* أوضحت الدراسة العلاقة المتبادلة بين البلاغة والدلالة عن طريق انزلاق المعنى وتغييره ، لعدة طرق منها ، المقام والمقال ، والمجاز ، والتشبيه والاستعارة والتورية ، وغير ذلك من الوان بلاغية اسهمت بصورة مباشرة فى الدراسات الدلالية ، ومن ثم أوضحنا أن العلاقة بين البلاغة والعلاقات الدلالية علاقة أخذ وعطاء ، وتاثير وتأثر .

* تم بحث الحقيقة والمجاز باعتيار أنهما وجهان لعملة واحدة سواء فى الدراسات الدلالية ، أو الدراسات البلاغية ، فاستفادت الدراسات البلاغية من الدراسات الدلالية ، كما كانت دراسات البلاغيين مفيدة للدلاليين حيث يكمل بعضها بعضا ، لذا فإننا لا نستطيع أن نفصل نتائج الدراستين عن بعضها بعضا .

* تناولت الدراسة العلاقات الدلالية ، باعتبار أن معنى الكلمة هو محصلة علاقتها بالكلمات الأخرى ، داخل الحقل المعجمى ، وكما كانت بعض الألوان البلاغية كما سلف عاملا من عوامل نقل الدلالة ، كذلك ساهمت بعض العلاقات الدلالية فى عملية النقل هذه من أمثال : المترادف ، والمشترك والمضاد مما أفاد الدراستين البلاغية والدلالية .

* باعتبار أن العلاقة بين الاسلوب والمعنى ، أو بين الرمز والدلالة ، علاقة عرفية اصطلاحية اعتباطية ، توقفت الدراسة عند بعض العلاقات لعرض الصلات والفروق بين المسميات ، فاوضحت مثلا العلاقة والفروق بين المجاز والمشترك أو بين المشترك والتورية .... الخ

* واستتباعا للعلاقة بين الرمز والدلالة عرضنا للمستوى الرابع من مستويات التحليل الدلالى ، فتناولت عرض وتعريف كل من المترادف والمشترك والمضاد ، ثم اتبع هذا بدراسة تطبيقية تحليلية للعلاقات بين هذه الثلاثة وبعض الألوان البلاغية تأكيدا وتوثيقا للصلة بين قضايا الدلالة ، مما له صلة بالمعنى المعجمى وبعض الوان الدراسات البلاغية ، خاصة الألوان التى عرضنا لها سواء فى علم الدلالة ، أو الدراسات البلاغية .

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج فى نهايته .

والله الموفق للصواب .

عبد الواحد الشيخ

علم الدلالة : ميدانـــه وموضوعـــه

هناك شبه إجماع على تعريف علم الدلالة بإنه : ذلك العلم الذى يهتم بدراسة المعنى . والكلمات ، وهو جزء من علم اللسانيات ، باعتبار أن المعنى جزء من اللغة [١] ، ومن ثم نُظر إليه على أنه أحد فروع علم اللغة الذى تناط به دراسة نظرية المعنى ، باعتباره يتناول بالدراسة تلك الشروط الواجب توافرها فى الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى [٢]

فحمل المعنى اذا أحد الوظائف الأساسية للكلمة ، أو الرمز ، ولذا فإن علم الدلالة صار معنيا بدراسة معانى الكلمات ، أو دراسة وظيفة الكلمات باعتبارها وسيلة اتصال ، واللغة هى الأداة التى يستعان بها لنقل الأفكار [٣]

ولكن لا يفهم من هذا أن علم الدلالة يهتم بالمعنى المفرد وحسب ، بل هو موجه صوب النشاط الكلامى ، ذى الدلالة الكاملة ، من أحداث كلامية ، أو امتدادات نطقية ، تكوّن جملا ، ذات معان تتجدد عن طريق معطيات الجملة ككل ، وليس الكلمة المفردة ، التى يبنى المتكلمون منها كلامهم ، ولذا فإنه لا يمكن اعتبار كل منهما حدثا كلاميا مستقلا قائما بذاته ، وهذا على خلاف ما أكده (ماريو باى) عندما قال : إن علم الدلالة يختص بدراسة معانى الكلمات [٤] والتغيرات التى تطرأ على المعنى كانت أحد الأسباب التى أوجدت نوعا من العلاقة بين علم الدلالة على هذا النحو وعلم البيان البلاغى حيث إنه قائم أيضا على تبدلات المعنى ، وتغيّره

---

(١) علم الدلالة : بالمر ص ٣ .

(٢) علم الدلالة : د / أحمد مختار عمر ص ١١ .

(٣) علم الدلالة : بيار جيرو ص ١ .

(٤) علم الدلالة : د / أحمد مختار ص ١٢ .

ونظرا لأن القيمة الدلالية للكلمة تكمن في معناها ، فقد ساعد المناطقة وعلماء النفس ، واللغويون على ايجاد هذا العلم وأطلقوا عليه اسم (سيما نتكس ، أو السمانتيك semantics) ، لكن تجدر الاشارة الى أنه لا يُوجد خلط ، أو تضاد بين هذه العلوم ، وعلم الدلالة ، فإن السيمانتيك كما يرى ليتش (leech) هو نقطة التقاء لانواع من التفكير والمناهج مثل الفلسفة وعلم النفس ، وعلم اللغة ، وإن اختلفت اهتمامات كل ، لاختلاف نقطة البداية [1]

ويطرح علم الدلالة باعتباره يرتكز على المسائل النفسية والمنطقية واللغوية مجموعة من التساؤلات ، حول ماهية الكلمة ، ثم ما العلاقة أو الرابطة بين شكل الكلمة ومعناها ، وما العلاقات بين الكلمات جميعا تلك التي وردت في سياق معين ، وكيف تضمن هذه الكلمات وظيفتها [2]

وهذه التساؤلات تنصب على دراسة الدلالة ، ومعنى العلامة ، أي ما الكلمة ، وما وظيفتها ، وكيف نوفرها ، وهل ليس للكلمة إلا معنى واحد فقط أو عدة معان ، كما في كلمة عين مثلا ، التي تعني الباصرة ، أو عين الماء ، أو الجاسوس أو غير ذلك من معان أخرى ، ومتى وكيف اكتسب هذا المعنى دون سواه ، وما علاقة هذا المعنى بالذات بباقي معاني الكلمات الأخرى، وما المرجحات الدلالية لهذا المعنى ، تلك التي سوغت وضعه هنا دون غيره

وهو بهذه الصورة لا يقف عند حدود تلك العلوم التي ساعدت في ايجاده أو ميلاده مما تقدم ذكره ، بل يتعداها جميعا إلى آفاق أرحب وأوسع لكن في اطار اللغة المعروفة للسامع ، والمتكلم .

---

(١) السابق ص ١٦ .

(٢) علم الدلالة : جيرو ص ٧ .

وترتيبا على ما سبق ، فإن الدلالة لا تتوقف عند حد معين ، لأنها من ناحية متنوعة ، كما أنها متطورة من ناحية أخرى ، فهناك الدلالة الصوتية التى تُستمد من طبيعة الصوت فى العبارة المسموعة ، فبمجرد تغيير صوت الحرف ، أو نبره أو تنغيمه ، يتبعه غالبا تغيّر فى الدلالة ، يخالف الدلالة التى كان عليها قبل حدوث تلك الأشياء .

كما أن الدلالة الصرفية ، والصورة التى تأتى عليها الكلمة ، والتغيير الذى يلحقها يؤدى إلى تغير فى الدلالة أيضا ، مثلما يحدث فى العدول إلى صيغة المبالغة ، فإن ذلك يعطى المتكلم قدرا أكبر من الدلالة لم يكن ليحصل عليه فى الصيغة العادية ، وشبيه بذلك الدلالة النحوية حيث نظام الجملة الذى لو اختل لغمض المعنى ، وأيضا الدلالة المعجمية ، أو الاجتماعية التى تستقل عما توحيه أصوات الكلمة ، فتزيد هذه الدلالة من معنى الكلمة أكثر من دلالتها الاساسية [(١)] ومن ثم فإن علم الدلالة كما يبحث فى النسبية فإنه أيضا يتعلق بالمعنى

وتتغير الدلالة من جيل لآخر ومن مكان وزمان لمكان وزمان آخرين أيضا وهذا التطور الدلالى ، قد يكون مقصودا ، كما يكون غير مقصود أيضا ، فالمقصود يولد على أيدى المعنيين بذلك ، كالمجامع اللغوية ، أو صناع الكلام ، وغير المقصود ، هو الذى يوجد ولا يُفطن إليه الا بعد مدة نتيجة المقارنة بين عصور اللغة المختلفة وقد حصر د / أبراهيم أنيس عوامل التطور الدلالى فى عاملين هما : -

---

(١) دلالة الألفاظ ص ٤٨ . وثمة تقسيم آخر لانواع الدلالات اورده د / أحمد مختار عمر تقلا عن نحاة الهنود ، وهو (قسم يدل على مدلول شامل أو عام ، ٢ - قسم يدل على كيفية مثل : طويل ، ٣ - قسم يدل على حدث مثل جاء ، ٤ - قسم يدل على ذات مثل محمد) علم الدلالة ص ١٩ .

أ - الاستعمال .   ب - الحاجة .

فالتطور الدلالى نتيجة الاستعمال قد ينشأ عن بلى الألفاظ ، أو سوء الفهم، أو الابتزال ، فتتعايش الدلالتان جنبا إلى جنب ، الدلالة القديمة للفظ ، ثم تلك التى استحدثت .

كما قد تدعو الحاجة إلى التطور الدلالى ، وذلك نتيجة للتطور الاجتماعى أو الاقتصادى ، أو السياسى عن طريق احياء الدلالة القديمة ، أو الاستعارة ، من لغات أخرى مما تدعو الحاجة إليه ، وذلك كالمعرب ، والدخيل فى اللغة العربية [١] ولقد لعبت الاستعارة دوراً هاماً فى التطور الدلالى للكلمة ، وقد قربت هى والمجاز العلاقة ووثقتها بين علمين كبيرين هما البلاغة والدلالة ، وهو ماسنعرض له .

البلاغـــة والدلالـــة

وتبدل المعنى

المعنى عامل مشترك بين البلاغة والدلالة ، خاصة فى علمى البيان والبديع بشقيه المحسنات اللفظية ، والمعنوية ، وكما سبق لا نقصد المعنى المفرد بل المعانى المركبة ، التى تعطى معنى يحسن السكوت عليه ، ويدل على مراد المتكلم .

وهذا المعنى ، أو المعانى فى كليهما تطرأ عليها تبدلات ، أو تغييرات ، وهذه التبدلات تأخذ أشكالا عدة : كما أن لها أسبابا متنوعة ، تندرج تحت مسميات عديدة خاصة فى الدراسات البلاغية . ومن الاشكال التى تأخذها عملية انزلاق المعنى أو تبدله الشكل المنطقى ، والشكل الدلالى، والشكل البلاغى .

---

(١) دلالة الألفاظ ص ١٣٧ وما بعدها .

ففى الشكل المنطقى يرى علماء الدلالة أمثال : دار مستتر ، وبريل ، وبول ، أنه يجب أن نصنف الاشباه والنظائر فى اطار منطقى وذلك وفق تفاوت تقييد وانتشار أو انتقال المعنى .

أما فى الشكل الدلالى فإن التحليل السيمائى يقترح تسمية جديدة ، ومقاييس جديدة فى التصنيف ، واضعاً فى الاعتبار سمات القضية الدلالية ، وأنها قائمة على الثنائية بين الدال والمدلول ، والطبيعة النفسية التداعية لعلاقاتها بشكلها الثنائى القائم على التماثل والتجاور ، وقد قام كل من « ستيرن » ، « ارلمان » بوضع نظريتين لتبدلات المعنى .

النظرية الأولى هى Meaning and changes of meaning« « المعنى وتبدلات المعنى » وقد أقام «ستيرن » نظريته هذه انطلاقا من زاويتين هما **السببية والوظيفية** ، المستمدة من مثلث « أوجدن » و « ريتشاردز» فى كتابهما « The meaning of meaning » أو معنى المعنى المشهور .

ويميز « ستيرن » بين نوعين من التبدلات :-

أ - تبدلات خارجية ، تكمن جذورها فى تبدل المرجع أو الشىء المسمى دون تبدل الاسم ، وذلك مثل كلمة « عين » السابقة مثلا ، والتى تكون للباصرة ، وللجاسوس ولعين الماء ..... الخ ، وهذه التبدلات لا تمس بنية اللغة فى الظاهر على الأقل ، وتنصب على الابدال الموضوعى أو الادراكى أو الذاتى .

ب - تبدلات لغوية - ألسنية - وهى تلك التى تمس اللغة مباشرة لأنها تبدل فعلى للاسم ، أو للمعنى داخل نظام اللغة ، ويوضح « ستيرن » ثلاثة نماذج رئيسية هى :-

١ – نقل العلاقة الفعلية أو الاسمية .

٢ – نقل العلاقة المرجعية أو علاقة المعنى .

٣ – نقل العلاقة الذاتية بين الكلمة والمتكلمين.

ويحتوى كل نموذج من هذه النماذج الثلاثة على صنفين يقبلان بدورهما عددا معينا من التقسيمات المتفرعة عنهما ، فمثلا :–

أولا : نقل العلاقة الفعلية ، والاسمية يندرج تحتها :ـ

أ – التشابه النسقى أو العلائقى أو الصوتى

ب – التقصير (التجزىء أو الابجاز)

وقد يكون هذا التشابه ماديا حين يرتكز على جذر لفئة انعكاسية ، أو اشتقاقية ، كما قد يكون علائقيا حينما يوجد بين كلمات لها وظيفة متشابهة (أزمنة – درجات – حالات)

وللتشابه ثلاثة نماذج عبر شكله الثنائى أو العلائقى على النحو التالى :–

أ –تشابه تنسيقى فى الصيغ الصرفية ، كالاشتقاق والتركيب ، والأعراب .

ب – تشابه علائقى حينما يعطى للمرجع اسما مرتبطا عبردلالته باسم آخر ، فينتج الترادف فى اللغة الواحدة ، أو المحاكاة فى غير ذات اللغة.

جـ – تشابه صوتى يؤدى إلى تبدل الاسم نتيجة لتماثل صوتى .

هذا بالنسبة للتشابه ، أما القصر ، فإنه يتمثل فى ظاهرتين :–

أ – تقصير من خلال التجزىء

ب – تقصير بسبب الحذف أو الاضمار ، أى الايجاز بنوعيه الايجاز البلاغى أو ايجاز الحذف .

ثانيا : نقل للعلاقة المرجعية (للمعنى) ويندرج تحته :-

أ - انتقال مقصود (تركيب - صور - اشتقاق) فى التسمية .

ب - انتقال غير مقصود .

وبالنسبة للتسمية ، فهى أن يأخذ معنى من المعانى اسما جديدا لغرض من الأغراض التى يقصد إليها المتكلم وتكون التسمية مقصودة إذا شُكل تعبير جديد عبر التراكيب ، والاشتقاق ، كما قد يكون الانتقال مقصودا ، كما فى كلمة عين الماء ، وعين العدو للجاسوس .

وقد تنشأ صور على اسلوب ذى أصل تعبيرى ، خاصة الاستعارة الاسلوبية ، أو التمثيلية ، كقولنا على سبيل التمثيل (لا تجنى من الشوك العنب) ، ومن هذا القبيل، التورية أو التهكم .

أما الانتقال المنتظم غير المقصود ، فإنه قائم على شكل المظهر أو الوظيفة أو الموضع .

ثالثـا : نقل للعلاقة الذاتية بين الكلمة والمتكلمين وله :

أ - قلب (أو عكس حرف إلى حرف) .

ب - مطابقة . ويلعب المجاز المرسل والكناية دوراً هاما فى كلا النوعين .

هذا هو تصنيف « ستيرن » [1] لتبدلات المعنى ، أما بالنسبة لتصنيف(أولمان) فإنه قائم على إعادة تصنيف « دارمستتر » ، لكن فى صورة رسم بيانى سيمائى ، استرشد فيه بنظرية « ف - سوسور » فى تبدلات المعنى والتى تقوم على فكرة التشويه بفعل مرور الزمن .

---

(١) علم الدلالة ، بيار جيرو ص ٦٢ وما بعدها .

غير أنه أغفل التبدلات ذات الجذور التاريخية الخارجة عن الدلالة والمعزوة إلى غريزة المحافظة التى للغة .

وفى رأيه تحدث انتقالات أو تبدلات للاسم ، أو انتقال للمعنى ، أو تبدلات للتراكيب ، تشمل الاسم ، والمعنى على السواء ، وذلك عن طريق التماثل ، أو التجاور ، ويقسم الشيدلات إلى :

أ – تبدلات تعود إلى التحفظ الدلالى .

ب – تبدلات ناشئة عن التجديد الدلالى .

فانتقالات الاسم تكون على الوجه التالى :ـ

أ – عبر التماثل بين المعانى .

ب – عبر التجاور بين الاسماء .

وانتقالات الاسم عبر تماثل المعانى أكثر تبدلات المعنى وروداً ، ولعل الاستعارة خير شاهد على ذلك ، وقد يكون تماثل المعانى ماديا فى الشكل ، كما فى ورقة الشجرة ، وورقة الدفتر ، كما قد يكون تزامنيا ، كما فى تداعى الصوت ، أو اللون ، أو الرائحة .

وقد يكون عاطفيا ، كما فى حالة مماثلة ، لشعور بشىء حسى تنسب اليه بعض الصفات ، فنقول : فلان لين الطبع ، وصداقة حارة ....وقد يكون انتقال الاسم عبر تجاور المعانى ، وهذا ما نراه فى المجاز ، والكناية ، وهذا الانتقال قد يكون زمانيا ، أو مكانيا ، أو سببيا ، أما انتقالات المعنى عبر تجاور الاسماء فيكون عن طريق الايجاز أو الاضمار نظرا للشهرة ، ولعامل تداعى المعنى ، خاصة فيما بين الاسماء المتجاورة فى سياق الكلام . ومثّل له ب (المدينة العاصمة) فغالبا ما تحذف كلمة المدينة ، ويقال (العاصمة) وذلك للتلازم ، والارتباط بين المدينة

والعاصمة ، لأن العاصمة لا بد أن تكون مدينة ولا تكون شيئا آخر .

أما تبدلات التراكيب ، فيرى (أولمان) أن الآلية التى تتم فيها الانتقالات ليست هينة يسيرة ، حيث إن غالبيتها قائمة على علاقات معقدة يصعب تعيين الحد الذى تقف عنده ، وذلك كقولنا ، اعطنى الخطى . أو اليمانى أو المهند ، فاننى أعنى سيفاً مصنوعا فى هذه البلاد المنسوب إليها [١] . إذا ثمة إضمار ثنائى قائم على تجاور تركيبى بين أسماء السيف والآلة ، والبلد المنسوب اليها ، أى بين المحتوى والمكان والصنع .

هذه هى أهم طرق تبدلات المعنى ، وهى كمانرى فى غاية الأهمية لعلمى الدلالة والبلاغة .

ولهذه التبدلات أسباب عدة ، صنفت فى تصانيف كثيرة لعل أشهرها تصنيف « ميىّ Meillet » الذى صححه« نيروب » حيث ذكر أسباب تغيير المعنى ، وهى كالتالى :

أ - أسباب تاريخية ، أو تبدلات فى العلوم والتقنيات

ب - أسباب دلالية ، أو تبدلات ترجع لأسباب لفظية تركيبية ، أو نحوية والصراعات الجناسية ، والايجاز ، والعدوى والتسمية الشعبية

جـ - أسباب اجتماعية ، فالاستعارات الاجتماعية ، وانتقالات الاطار الاجتماعى للكلمة ، كالتخصيص أو التعميم ، فإنهما يؤديان الى انتقال باطارها الدلالى ، إما بالتقليص ، وإما بالانتشار والاتساع .

---

(١) ضرب المؤلف مثلا نبيذ صنع كسارة ، والامثلة هذه من عندى ، انظر علم الدلالة بيار جيرو ص ٧٠ .

د - أسباب نفسية : كالبحث عن التعبيرية فى ظل المحرمات . والتوريات ، والانفعالات ، وحالات الابداع .

هـ - العدوى : فتتأثر كلمة بأخرى عن طريق تماس الكلمتين ، وبذا تأخذ أحداهما معنى الأخرى نتيجة لهذا التماس [1]

وهناك تبدلات دلالية أخرى ، لكنها تتم عن طريق الألوان البلاغية

ومن ثم فإن البلاغة تأسيسا على ذلك ، تساهم فى تبدلات المعنى الدلالى . فهى أحد روافده الفنية ولذا نشأت علاقة وطيدة بين البلاغة وعلم الدلالة .

ويتم تبدل المعنى الدلالى أيضا فى البلاغة عن طريق عدة طرق والوان بلاغية منها ، فكرة المقال والمقام ، والاستعارة ، والكناية ، والتورية ، والتشبيه ، والمجاز ، وجميعها يتم فيها انزلاق المعنى أو تبدله بطريقة تدخل البلاغة فى علم الدلالة ، فمن يدرس موضوعات علم الدلالة ، لا يستطيع أن يغفل أمثال هذه الالوان البلاغية باعتبارها من العوامل المؤدية لتبدلات المعنى وانزلاقه . كما أن من يعالج الألوان البلاغية - خاصة فى البيان والبديع - لأبد أن يتعامل معها من خلال منظور علم الدلالة ، خاصة تلك الألوان القائمة على تبدلات المعنى وتغييره ، بشرط أن يكون مٌلما بماهية المحدد الدلالى حتى يستطيع أن يصل إلى الدلالة السياقية المرادة من الصورة البيانية أو البديعية التى أمامه ، حيث إن لكل كلمة معنيان ، المعنى الأساسى المعجمى ، والمعنى السياقى الذى تأخذه الكلمة حينما توضع فى سياق يحدد معنى الجملة بأكملها [2] وفى هذه الحالة يكون السياق مسئولا عن المعنى المحدد الذى يعطى للكلمة..

---

(١) علم الدلالة : بيار جيرو تبدلات المعنى ص ٥٧ : ص ٩٤

(٢) انظر اللغة معناها ومبناها ص ٣٥٥

فمثلا كلمة (يد) عندما نكون على هذه الصورة فإن الذهن ينصرف إلى الجارحة التى للإنسان ، ومثلها كلمة (عين) ، لكنهما إذا دخلا فى سياق حدّد المعنى المراد فنقول (يد الفأس) أو (عين الماء) ولذا فإن الكلمة المفردة كلمة معجمية باهتة فإذا دخلت فى سياق ، وانصهرت بحرارة الانفعال الفريد الأصيل لمستخدمها تحدد المعنى المطلوب ، أو المراد منها ، وربما يكون معنى آخر غير المعنى الأساسى كما فى الكلمتين السابقتين .

ولذا ارتبطت كل كلمة بسياقها الذى يمنحها معناها التى هى عليه ، فمثلا الفعل (رغبت فى كذا) يختلف عن (رغبت عن كذا) [1] فقد تكون الكلمة أو الكلام على سبيل الحقيقة ، أو على سبيل المجاز ، فعلى سبيل الحقيقة كما فى المجاز العقلى أو الحكمى ، فعندما نقول : أنبت الربيع الزرع ، تجد أن الألفاظ مستخدمة على سبيل الحقيقة وأن المجاز ناتج عن النسبة أو الاسناد [2]كما قد يكون على سبيل المجاز اللغوى كقولنا (لفلان علىّ يد) .

فتبدل المعنى على هذا النحو هو الصورة التى توجد فيها الكلمة متوائمة مع صور أخرى لكلمات غيرها ، كصور الأداء ، والتفكير ، والانشاء ، ومناهج الاسلوب المعروفة باسم تبدلات المعنى أو النظائر تلك التى فرعت إلى:-

الاستعارة أو المجاز المرسل ، الكناية ، المحاكاة الصوتية ، اللغز والتهكم المنقسمين إلى مقاطع جملية صغيرة ، المبالغة ، التقديم والتأخير [3] ، ومعظم تغيرات المعنى أو تبدله فى هذه الأنواع ، قائم إما على تماثل المعانى ، أو تجاورها ، أو الانتقالات المركبة كما سلف أن أوضحت ، ومما تجدر ملاحظته أن كل التبدلات أو التغيرات البلاغية - غالبا - ما تدور فى هذا الاطار أو

---

(١) انظر مثلا : علم الدلالة بيار جيرو ص ٤٢ وما بعدها

(٢) بالنسبة للمؤمن الموحد .

(٣) علم الدلالة بيار جيرو ص ٥٧

المضمون . وسوف نعرض لبعض الألوان أو الامثلة البلاغية التى تؤدى إلى تبدلات المعنى .

أولا : المقال والمقام وتبدل المعنى

تختلف صورة المقال ، من مقام لآخر ، فلكل مقام اسلوبه الخاص كما أن له تراكيبه القائمة على ارتباط النحو والمعانى فى شكل جمل ، والمقام هو ذلك الموقف الذى يتطلب نوعا من الألفاظ ، تجاورت بطريقة معينة كى تفى بالمراد ، كما تتمثل فى الموقف العلاقات والاحداث والظروف الاجتماعية التى تغلف الموقف وقت أداء المقال ، ولذا يعتبر بناءً على ذلك ، مركزا من مراكز علم الدلالة الوصفية . ويعتمد المعنى الدلالى على هاتين الدعامتين (المقام والمقال) اعتمادا كبيرا لما بينهما من علاقة تضامنية ، توضح المقصود منهما . والمعنى المقالى يتكون من معنيين ، المعنى السياقى ، والمعنى الأساسى ، ويضاف إلى ذلك المحددات الدلالية المقالية كلما وجدت .

أما المعنى المقامى ، فهو المعنى الذى يتكون من ظروف أداء المقال ، تلك التى تشتمل على المحددات الدلالية الحالية ، فيما يعرف باسم المقام [١].

وتلعب الاستعارة التمثيلية – احيانا – دورا لا بأس به فى المقام ، فقد يستعار لمقام ، مقال مشابه ، ذاع واشتهر فى مثله كقولهم : (قطعت جهيزة قول كل خطيب) أو (لا تجنى من الشوك العنب) إذا قيل فى موقف مماثل لما وضع له أصلا برغم تباعد الزمن ، وانقضاء المقام الأصلى الذى قيل فيه ، غير أن عنصر المشابهة بين الموقفين هو المسوغ لذلك ، وكلما قويت تلك المشابهة كان التعبير أقوى وأدل ، وبذا يصير المقال القديم جزءا من المقام الجديد ، فيدخل في تحليله .

---

(١) اللغة معناها ومبناها ص ٣٣٩ .

وللوصول إلى المعنى الدلالى لا بد من ملاحظة العلاقات العرقية بين المفردات ومعانيها ، وهو ما يعرف بالعنصر الاجتماعى ، الذى هو المقام ، إذ أن ذلك شرط لاكتمال وفهم هذا المعنى أو المقال ، لأنه يختلف من مقام لآخر ويتبعه اختلاف المعنى لذلك ، حيث لا يمكننا الوصول إلى المعنى الدلالى إلا إذا عرفنا المقام الذى سيق فيه . ومن ثم فقد تختلف الدلالة لجملة واحدة من مقام لآخر عن طريق المحددات الدلالية التى يسوقها المقام نفسه سواء كانت لفظية أو معنوية ، نابعة من النغمة المصاحبة لنطق الجملة ، ومثال ذلك حرف النداء (يا) إذا سيق لفظ (سلام) فإن هذه العبارة صالحة لأن تدخل فى مقامات اجتماعية كثيرة ، تؤدى كلها إلى تغير أو تبدل المعنى الدلالى المراد منها فى أى مقام قيلت فيه (فمن الممكن أن تقال هذه العبارة فى مقام التأثر ، وفى مقام التشكيك ، وفى مقام السخط ، وفى مقام الطرب ، وفى مقام التوبيخ ، وفى مقام الاعجاب ، وفى مقام التلذذ ، وفى مقامات أخرى كثيرة غير ذلك) [1]

وهذه المعانى كلها لا تفهم من المعنى الوظيفى لهذين اللفظتين منفردا . ولا من المعنى المعجمى منفردا ايضا ، ولا منهما معاً ، لكنه يفهم أخيرا من المقام الاجتماعى الذى سيقت فيه هذه العبارة .

إذن المعنى الدلالى يشتمل على ماقامت عليه البلاغة أو ما نادت به واتخذته قاعدة أساسية ألا وهو لكل مقام مقال ، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام كما أن المعنى الدلالى لا يتوقف على معنى واحد فقط ، بل يتبدل ويتغير تبعا لتبدل المقام الذى سيق فيه عن طريق المحددات الدلالية هذا بالرغم من عدم تبدل أو تغير الجملة أو التركيب .

والمقام هو ذلك الموقف المأخوذ من نسيج الثقافة الشعبية فى زمن من

---

(١) السابق ص ٣٤٥

الأزمنة فى تطورها من الماضى إلى الحاضر ، مما تتوارثه الأجيال فيأخذ الخالف عن السالف فتكون هذه الثقافة عنصر ربط بينهم ، وبشرط أن يتم هذا النسيج الثقافى فى بيئة واحدة أو مكان واحد ينشأ فيه الجميع فينهجون منهجاً واحدا يصير ناموسا لحيواتهم المختلفة .

ومن ثم فلا غنى للمعنى الدلالى عن عنصر المقال بما يشتمل عليه من معنى وظيفى ، ومعنى معجمى ، ومحددات دلالية مقالية ، وعنصر المقام المتمثل فى ظروف أداء المقال مضافاً إليها المحددات الدلالية أيضاً وتبعاً لذلك لا غنى للبلاغة عن الدلالة ولا غنى للدلالة عن البلاغة حيث إن القاسم المشترك بينهما هو التبدل أو التغير الدلالى .

ثانيـا : المجاز نموذج من نماذج تبدلات المعنى ، كما يتم تبدل المعنى وتغيره نتيجة لعنصرى المقال والمقام ، فإن هذا التبدل يتم عن طريق المجاز والمجاز كما هو معلوم عقلى أو حكمى وقد سبقت الإشارة إليه ثم مجاز لغوى ويكون التجوز فيه كما هو معلوم فى ذات اللفظ .

ولتعريف المجاز عند البلاغيين القدامى أهمية قصوى فى الدرس الدلالى حيث هو : استخدام اللفظ فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى .

فعبارة استخدام اللفظ فى غير ما وضع له أى اكتساب اللفظ معنى جديدا عدا المعنى القديم الذى كان ، وهو المعروف دلالياً بانزلاق المعنى ثم عبارة لعلاقة هذه تكون العلاقة مطلقة فيكون مرسلاً ، وقد تقيد بالمشابهة فيكون استعارة ، أما قولهم مع قرينة مانعة .... الخ فهذا هو المحدد الدلالى الذى يساعد على فهم المعنى الجديد الذى انزلق إليه اللفظ بدلاً من المعنى القديم من ناحية ، ويساعد أيضاً على اغفال أو الغاء المعنى القديم الذى وضع له اللفظ أصلاً .

وتبدل المعنى فى المجاز المرسل عبر علاقاته المتعددة يتم بواحدة من اثنتين ، إما حصر المعنى وذلك عندما نطلق الجزء ونريد الكل ، وهو المعروف بلاغياً بالعلاقة الجزئية وذلك مثل قوله تعالى (فتحرير رقبة مؤمنة) أو كقولهم (بث الحاكم عيونه فى البلدة) فالمقصود هنا من العيون هو الجواسيس ولذا فالعيون مجاز مرسل علاقته الجزئية لأن كل عين جزء من جاسوسها كما أن الرقبة جزء من جسد العبد المراد تحريره .

كما قد نطلق الكل ونريد الجزء وهو المعروف بعلاقة الكلية كقوله تعالى (يجعلون أصابعهم فى آذانهم) أو كقولنا (شربت ماء النيل) فالمراد بعض الاصبع وليس كله ، وكذا بعض ماء النيل ، كل هذا على سبيل المجاز المرسل ونحن لا نعنى فى الحقيقة غير الجزء .

ففى هذه الحالات المعروفة بحالة حصر المعانى يعتبر فيها النوع جنساً، أما الحالة الثانية التى يتم فيها تبدل المعنى فى المجاز المرسل هو حالة انتشار المعنى وهو الحالة العكسية لحالات الانحصار [١] وذلك كأن تكون الكلمة خاصة بمصطلح معين أو مسمى معين ثم يلحق معنى الكلمة تعميم كبير فتطبق على مدى أوسع وأشمل [٢] وذلك مثل كل جريدة التى كانت تطلق فى الأصل على جريدة النخلة أو قضيب النخلةالذى ينمو عليه الخوص ، ونتيجة لانزلاق المعنى وتطوره وانتشاره صارت تطلق على بعض أجزاء من السيارات وأدوات البناء وغيرها ثم تطلق أيضاً على الصحيفة التى يكتب عليها [٣] وتقرأ .

---

(١)علم الدلالة بيار جيرو ص ٥٩

(٢) دور الكلمة فى اللغة أولمان ص ١٦٥ .

(٣) علم الدلالة جيرو ص ٥٣ .

ففى كلتا الحالتين يتم تحويل المعنى الذى يعين مفهوما عبر اسم ينتمى بدوره إلى مفهوم آخر ، وقد يتوسل فى سبيل ذلك المشابهات فى الشكل واللون والوظيفة مع شيء آخر ، ويتم التداعى عبر المجاورة حينما تسمى الكل ونريد الجزء فى الواقع (ولهذه التبدلات فى المعانى دور متعاظم جداً فى التسمية الأسلوبية وهى لذلك نقطة انطلاق لانزلاق لاحق للمعنى الأساسى) [١].

ومن ثم نرى أن الدلالة لا تكاد تستقر على حال واحدة ، فهى قابلة للتغير والتبدل ، والانتقال من مجال لآخر ، عبر علاقات المجاز المرسل المتنوعة ، فكثيرا ما انتقلت الفاظ قديمة سميت بها أعضاء جسم الإنسان مثلا وأعطيت إلى الجماد فللكرسى رجل ، وللمشط والمنشار أسنان ، وللحذاء لسان إلى غير ذلك من مجازات واضحة العلاقة سهلة التفسير لا تثير دهشة أو غرابة ، لأن الاستعمال الجديد على هذا النحو يشتر ك فى المظهر الخارجى مع القديم . وينشأ هذا اللون من المجازات بين أفراد البيئة اللغوية الواحدة بغية توضيح الصورة وإبرازها حتى شاعت وانتشرت فأصبحت حقائق عامة تبعاً لذلك ، وبذلك تنتقل الدلالة من مجالها إلى مجال آخر [٢].وبذا يصير المجاز مظهرا من مظاهر التطور الدلالى فى كل لغة من لغات العالم [٣] .

ثالثا : الاستعارة وسيلة أخرى من وسائل تبدل الدلالة ، وتعتبر الاستعارة الشق الثانى من المجاز اللغوى حيث إن العلاقة فيها مقيدة بالمشابهة بخلاف علاقة المجاز المرسل غير المقيد ، فالاستعارة تداع عبر التماثل بين الأشياء وفيها يأخذ المسمى اسماً ينتمى هو الآخر إلى اسم آخر يرتبط فى أذهاننا بالاسم الاول [٤]عبر

---

(١) السابق ص ٥٢ .

(٢) دلالة الألفاظ ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) السابق ص ١٢٨ وما بعدها ، انظر : علم الدلالة د / أحمد مختار ص ١٢٦.

(٤) علم الدلالة : بيار جيرو ص ٧٦ .

التماثل سواء في ذلك التصريحية أو المكنية ، كقولنا مثلاً : ابتسمت فاطمة عن در ، فقد أعطينا الاسنان اسما غير اسمها ألا وهو الدر ، وهذا الاسم الجديد ينتمي الى اسم آخر هو تلك الأحجار الكريمة المعروفة بهذا الاسم ، ولذا يظل هذا الاسم مرتبطا في الأذهان بالاسم الأول والعلاقة هنا هي التماثل أو التشابه بين الدر والأسنان البيضاء اللامعة ، وبذا تنتقل دلالة الدر إلى دلالة أخرى جديدة غير تلك الدلالة القديمة المعروفة عن التسمية على الحقيقة .

وبذا تؤدي الألوان الاستعارية دورا في تسمية التصورات الجديدة التي ترتبط بأشياء أو قضايا ملموسة خاصة في التسمية الشعبية في النباتات والحيوانات والإنسان ، عندما نتبادل الأسماء فيما بينها (فالبحر مليء بسمك المنشار والكلاب والنجوم ، وتحفل الحدائق بأزهار فم السمكة وعرف الديك ، والمشغل هو الآخر حافل بأسماء أدوات كالخنزيرة ، الكلاب ، الساروقة ... الخ والجسد البشري أصل العدد الأكبر من هذه الاستعارات الادراكية رأس جسد ، قدم جبل ، بطن واد ، أسنان منشار ... الخ)[١]

وعند الحاجة أو الضرورة ، قد تستعير لغة من لغة أخرى لسبب أو لآخر بعض ألفاظ أو كلمات ، وقد استعارت اللغة العربية كثيراً من الفرس واليونان خاصة أسماء تلك المسميات غير الموجودة في بلاد العرب وأسموه بالمعرب أو الدخيل . فاستعاروا هذه الكلمات الواردة من الخارج فترافقت مع المسميات التي حددتها ، وبذا صارت الاستعارة هنا منبعاً من منابع القيم

---

(١) علم الدلالة بيار جيرو ص ٧٧ وانظر علم الدلالة لبالمر ص ١١٨ ودور الكلمة في اللغة لأولمان حيث يقول ص ١٦٩ : (والحق أن جسم الإنسان يعد قطاعا من القطاعات البارزة التي تنتقل الكلمات إليها ومنها) .

الأسلوبية خاصة عندما تظل مرتبطة ببلدها الوافدة منه ، وبالمعنى الأصيل الذى تظل توحى به [1]

فيصبح للمعنى الواحد لفظان الأصلى والدخيل وبعد فترة ينمحى الأصلى ويبقى الدخيل لظروف معينة وبذا تترك أثرا ظاهرا فى تطور الدلالة لبعض الألفاظ ، وبذا صارت استعارة الألفاظ ذات أثر فى تطور الدلالات [2]

وإلى هذا ذهب علماء الدلالة أمثال « دار مستتر » و « بريل » إلى أن المجاز المرسل والاستعارة هما النماذج الاساسية لتبدلات المعنى ، وقد ظلت الاستعارة وستبقى - كما يقول بيار جيرو - موضوع دراسات غير متناهية .[3]

رابعا : التشبيه : ويكون التشبيه أيضا عاملا من عوامل تبدل الدلالة خاصة عند بعض الأمم التى لا تكاد تميز بين الدلالات الكلية ، والدلالات الخاصة فسكان جزيرة تسمانيا - بالقرب من استراليا - لا يستخدمون اللغة بمعناها العام ، فصفة الطول غير موجودة فى معجمهم اللغوى ، ولذا لجأوا إلى التشبيه للتعبير عن أمثال هذه الصفة مما لم يوجد لديهم ألفاظ موضوعة له فيصفون الطويل مفرط الطول بأنه (كالشجرة أو النخلة) [4]، وبذا يصبح التشبيه رافدا من روافد نقل الدلالة وتبدل المعنى .

---

(١) علم الدلالة جيرو ص ٥١ . وقد أطلق أولمان على هذا النوع كلمه الاقتراض ونوعه إلى انواع ثلاثة فإذا كان من لغة أخرى اسماه بالاقتراض الأجنبى ، أما الاقتراض من اللهجات فهو إذا اقترضت اللغة النموذجية أو المشتركة بعض الكلمات من اللهجات المحلية ، والنوع الثالث هو الاقتراض الاجتماعى وذلك إذا أخذت اللغة النموذجية مصطلحا لفئة من فئات المجتمع المختلفة .انظر : دور الكلمة فى اللغة ص ١٥٣ .

(٢) دلالة الألفاظ ص ـ ١٥ ، ١٥١ .

(٣) علم الدلالة بيار جيرو ص ٥٨ .

(٤) دلالة الألفاظ ص ٩٩ .

خامسا : الكناية والتورية : يرى بيارجيرو الكناية كالمجاز المرسل قائمة على انتقال الاسم عبر تجاور المعنى وقوام هذا الانتقال أن يعُنى الجزء على أنه الكل والمحتوى على الشيء المحتوى ، والأداة على أنها الفعل ، وهذا التجاور قد يكون مكانياً ، كما قد يكون زمانياً ، ويكون أيضاً سبباً .

وتنتمى إلى هذا الكلمات التى تحمل طابعا نفسياً أو حسياً متزامناً ، حيث يتداعى شكل الشيئ الذى تمثله هذه الكلمات ورائحته ولونه [1] .

وهذا الكلام قريب من تعريف البلاغيين للكتابة خاصة عند ايراد لازم المعنى وقد عُبر عنه بتداعى الشكل واللون والرائحة لبعض الكلمات الحسية ، فاطلاق لفظ والمراد لازم معناه يؤدى إلى تبدل فى المعنى الدلالى حيث يوجد معنيان هنا للفظ المعنى الأساسى وهو غير مراد ، والمعنى السياقى - أى لازم المعنى - وهو المراد .

وبالإضافة إلى تبدل المعنى ، فإن الكناية تساعد على توضيح الدلالة وجعل الصورة الذهنية من الجلاء والصقل بحيث تزيل الشك والوهم ويتم ذلك بنقل الدلالة المجردة إلى مجال الدلالة المحسوسة ، وكثيرا ما يعبر عن هذه العملية عند شراح الأدب والنصوص الأدبية بقولهم : جعل المعنوى محساً أو إخراج المعنوى مخرج المحسوس فيجسده ويجعله ملموساً .

فكثيرا ما يكنى عن الكرم بكثرة الرماد ، أو هزال الفصيل أو جبن الكلب ، أو عن التذلل بإراقة ماء الوجه أو ما شابه ذلك من معنويات (فبعد أن كانت لا تدرك إلا إدراكاً عقلياً بعيدا عن الحواس أصبحت مما يُرى ويسمع ويلمس ويشم ، ويسهل على الأذهان القاصرة أن تفهم مدلولها وأن تتبين حدودها

---

(١)علم الدلالة جيرو ص ٦٨.

ومعالمها بعد أن كانت مجرد فكرة عقلية قد يضل الذهن فى حدودها [١]
وكذلك التورية فإنها تعتبر سببا من أسباب تبدل المعنى أيضاً وذلك عن طريق ما يلجأ إليه الإنسان من إطلاق أسماء جديدة على مسميات قديمة .

فقد يضطر الإنسان إلى العدول عن الاسم الحقيقى إلى اسماء أو أشكال تلميحية إما للتشاؤم أو لداعى الشهامة أو لسبب آخر يراه [٢] . فيورى الاسم الجديد ، ويعاف ذكر الاسم القديم ، وكلها عوامل نفسية تساعد على تبدل المعنى فتحيد بذلك التداعى المكروه أو المستقبح ، وقد يطرأ بعد فترة على هذه المبدلات تنقلات للعلاقة كالقلب بأن يعكس حرف مكان حرف ، أو القصر والتجزىء عن طريق الإيجاز أو الإضمار فيؤدى إلى إبداع كلمات جديدة بهدف تحييد التداعى الذى لا يتوقف عن إعادة تكوينه [٣]

والأمثلة كثيرة على ذلك فكلمة (السرطان) بجانب ايحائها بالمرض فهى تعطى ظلالا قاتمة لما يعانيه المريض ، ومن ثم فإن الرأى العام قد أوجد بدائل لهذه التسمية منها المرض الخبيث ، وفى لغة العامة « اللامسمى » فيبعد بهذه التسميات التداعى المكروه لهذا المرض ، وقد تدعو الشهامة المتكلم إلى أن يلجأ لبعض الإيحاءات غير المكروهة للتعبير عن إيحاء مكروه، فالذى يموت فى حادثة يطلقون عليه الميت أو المرحوم . وكبيت الخلاء الذى تقضى فيه الحاجة ، فتتبدل هذه الكلمة وتختصر إلى أن تصير الخلاء فقط ، وأيضا فى الريف فإنهم لا يلفظون أبداً اسم العفريت أو الجنية ، بل يطلقون عليها القرينة أو الرصد وما أشبه ذلك بعداً عن الايحاءات المكروهة أو المنفرة ولذا (ترتكز هذه الابدالات المسماة توريات على أطروحة نفسية تداعيه ، ولكن من

---

(١) دلالة الألفاظ ص ١٦ .

(٢) عبر عنه أولمان باللامساس وحسن التعبير أنظر : دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٧

(٣) علم الدلالة جيرو ص ٨ وما بعدها .

طبيعـة خاصـة إذا أن الأمـر لا يتعلـق هـنا بـأن يحفـز الـكلام ، بـل على العكس أن يقطع تداعياً) [1] فاستبدال الكلمة على هذا النحو يؤدى إلى التورية التى تؤدى إلى غالبية تبدلات المعنى .

مما تقدم يتضح لنا العلاقة الوطيدة بين علمى البلاغة والدلالة ، فكلاهما يأخذ من الآخر ويعطيه فالعلاقة تبادلية ، قائمة على تبدلات المعنى وتغييره ، فإذا كانت البلاغة القديمة جامدة وهى عبارة عن لائحة وصفية تشبه فى ذلك قواعد النحو ، فإن علم الدلالة وسع من جوانبها وفتح آفاقاً جديدة لدراستها قائمة على تبدل المعنى وانزلاقه فى صور شتى ، ومسميات عديدة كما رأينا ، ومن قبل قال ليتش ملخصاً العلاقة بين علم الدلالة وعلوم كثيرة أخرى حينما قال (السيمانتيك نقطة التقاء لأنواع من التفكير والمناهج ..... وإن اختلفت اهتمامات كلٍ لاختلاف نقطة البداية) [2] ومن ثم فلا يمكننا أن نفصل علم الدلالة عن غيره من فروع اللغة ، فكما تستعين علوم اللغة الأخرى بالدلالة للقيام بتحليلاتها يحتاج علم الدلالة لكى يؤدى وظيفته إلى الاستعانة بهذه العلوم أيضاً ، فالعلاقة بينهما أخذ وعطاء وتأثير وتأثر .

الحقيقة والمجاز والدلالة

المعنى هو العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول ، وللفظ معنيان معنى أساسى ، ومعنى سياقى ، وقد تثبت صورة معنى الكلمة وقد تتبدل أو تتغير ويحدث التغيير فى المعنى كلما حدث أي تغيير فى العلاقة بين اللفظ والمدلول ، كما أن تعيير المعنى هذا يعتبر أحد جوانب التطور اللغوى والدلالى ،لأن اللغة نفسها ليست جامدة ،بل متحركة ، وإن كانت هذه الحركة تبدو بطيئة أحياناً إلا

---

(١) السابق ص ٨١ .

(٢) علم الدلالة د/ أحمد مختار عمر ص ١٦ .

أنها ليست ساكنة [1]

ومنذ وقت طويل ، وعلماء كل من اللغة والبلاغة يحاولون إخضاع هذه التغيرات المعنوية لشيء من التنظيم والتقعيد ، وكانت جهودهم - ولفترة طويلة من الزمن -محصورة في تصنيف ألوان المجازات ، أو ما يعرف بأنماط انتقال المعنى من مجال لآخر لأسباب جمالية أو أسلوبيه [2] مطلقين أسماء بلاغية أو دلالية على هذه الانتقالات التي ينتقل فيها المعنى من الحقيقة إلى بعض أبواب المجاز نتيجة للاستعمالات المختلفة للكلمات حيث إن معاني الكلمة نتيجة هذا الاستخدام تحددها مجموعة من العلاقات عن طريق المحدد الدلالي ، وارتباطها بغيرها من كلمات الجملة التي وقعت فيها ، فإذا كان هذا الانتقال يثير لدى السامع أو القارئ الغرابة والدهشة نظراً لطرافة المدلول الذي جيء به فهو من المجاز الذي أجهد صاحبه فيه قريحته واستخرجه نتيجة معاناة . أما إذا كانت العلاقة واضحة سهلة التفسير فهو من المجازات العامة تلك التي لا تثير دهشة أو غرابة لدى السامع .

غير أن هذه وتلك بتقادم الزمن تشاع وتذاع وتنتشر بين الناس فلم تعد تثير الدهشة أو الغرابة ويتناسى المعنى الذي نقلت منه فتعد عندئذ من الحقائق ولا تحسب في المجاز ، وهكذا يتحول المجاز نتيجة للشيوع وعوامل الزمن إلى حقيقة وذلك مثل الفعل (جرى) فإننا نقول : جرى محمد لانقاذ أخيه على سبيل الحقيقة ، فإذا استخدم في غير ذلك الموضوع وأسند لغير ذي رجلين صار مجازا ، لكن نظرا لشيوعه وكثرة استخدامه ظن من الحقائق فقلنا : جرى الماء ، وجرى القطار ولم يعد أحد يفطن إلى ما فيه من مجاز ، وذلك لأن الحقيقة استعمال شائع مألوف للفظ من الألفاظ ، والمجاز انحراف عن ذلك المألوف

---

(١) دور الكلمة في اللغة ص ١٥٦ .

(٢) السابق ص ١٦٤ .

الشائع ولهذا يثير فى الذهن الدهشة والغرابة والطرافة ، وفق تجارب السامع وثقافته [١] .

ومن ثم فقد نوهنا سلفاً على أن المجاز عامل من عوامل التطور الدلالى طبقاً لحصر المعنى أو انتشاره أى تضييقه وتوسيعه .

والمجاز من وجهة نظر علم الدلالة ، وفقا للنظرية التحليلية عبارة عن (طاقم الملامح أو الخصائص التمييزية) [٢] فإذا زادت ملامح الشئ قل عدد أفراده ، أما إذا قلت زاد عدد الأفراد ، فمثلا كلمة صحيفة ، تلك التى نطالع الأخبار اليومية ، فإن تعريفها يتضمن عدة ملامح أو خصائص تمييزية ، كالطبع على الورق ، نقل الأخبار ، صدورها يومياً بشكل منتظم ، وماإلى ذلك ، فإذا حذف أو أسقط ملمح الطبع على الورق جاز لنا القول (صحيفة الهواء) ومن ثم فإن اسقاط أحد الملامح خلق نوعا من المجاز علاقته العموم والخصوص [٣]

هذا عن جانب الإغفال ، والعكس صحيح أيضاً فإذا ذكرت بعض الملامح الثانوية على أنها أساسية ، أى من جانب الاغفال إلى جانب الاهتمام بان لنا نوع من المجاز ، فقد يوصف الانسان البخيل المخادع بأنه (يهودى) وهو فى الواقع لا يدين باليهودية لكن نقل ملمح المكر والخديعة وجعله من الملامح الأساسية أدخله فى المجاز .

وتساهم البيئة المشتركة بدور كبير فى الحقيقة العامة أو المجاز العام فقد يشترك أبناء جيل معين فى فهم الدلالات - برغم وجود بعض الفروق الفردية فيما بينهم - ومن ثم فنستطيع من خلال تحليل هذا الفهم الوقوف على الحقيقة

---

(١) دلالة الألفاظ ص ١٢٩

(٢) علم الدلالة د / أحمد مختار ص ١٢٦

(٣) المرجع السابق ص ١٢٧

العامة أو المجاز العام [1] ومن هنا فإننا لن نستطيع أن نحكم صائباً على لفظ بأنه حقيقةأو مجاز إلا إذا عالجنا هذا اللفظ من خلال بيئة معينة ، وجيل معين من الناس ، فقد رأينا فيما سبق أن المجاز القديم يتحول إلى حقيقة نظرا لشيوعه وانتشاره وانعدام عامل الطرافة والدهشة ، وتأسيساً على ذلك ، فقد تندثر الحقيقة القديمة وتزول وتظل الألفاظ تنتقل من جيل لآخر فتتطور دلالياً ، فتختفى دلالة وتظهر لها دلالة أخرى بين المجاز والحقية حتى تبلى وتخلق من كثرة الاستعمال والتطور [2] مما يؤدى إلى سوء استخدامها فى مكانها ، بل إلى ابتذالها ، فمن ذلك قول المعظم عيسى بن الملك العادل عندما وصف مشروبا تعالج به الذنوب (شراب مركب نافع لشاربه ، يوم الفزع الأكبر شافع ، يؤخذ من مستحكم مرير الصبر ، وما احلو لى من لذيذ الذكر ، فيغربلان بغربال الفكرى والسهرى ، ويدافان بماء العين النظرى ، ثم يصفى المجموع بلباب العلم التجريدى ثم يعجن بعسل المحبة الالهية) فيرى د/ إبراهيم أنيس أن أمثال هذا المجاز مما يثير الفكاهة والسخرية ، لان المجاز فيها قد جاوز الحدود المألوفة مجاوزة كبيرة [3]

هذه هى نظرة علم الدلالة لكل من المجاز والحقيقة وتطورهما وهذه النظرة تختلف اختلافاً كبيراً عن نظرة أو دراسة العرب القدماء من بلاغيين أو لغويين ، فلم ينظروا إليه على أنه مظهر من مظاهر التطور الدلالى ، بل وجهوا كل طاقتهم إلى الوضع الأول للغة ، وقسموا الكلمة تبعاً لذلك إلى حقيقة وإلى مجاز أو ليست حقيقة ولا مجازاً متناسين بذلك البيئات المختلفة والأجيال المتباينة التى مرت عليها الكلمة فأسبغ كل جيل من هذه الأجيال دلالة معينة

---

(١) دلالة الألفاظ ص ١٢٩.

(٢) انظر دلالة الألفاظ ص ١٣٨ ، ص ١٤٥ وما بعدها .

(٣)السابق ص ١٢٩.

اتفقوا عليها ثم حولت أو نقلت فصارت مجازاً ثم ابتذلت وشاعت وانتشرت فأصبحت حقيقة عامة ، وربما مجازاً عاماً لانعدام الغرابة والدهشة فيها .

فإغفالهم للتطور الدلالى للفظة ، واعتبارهم أن اللغة نشأت فى جيل واحد ، وفى زمن واحد ثم جمدت بعد ذلك وتوقف تطورها ، أدى بهم إلى انحصار بحوثهم فى نقطة البدء فى الدلالة فأفاضوا الحديث فى الوضع الأول للغة ، ومن ثم انقسموا شيعاً وأحزابا فهذا يذهب إلى أن اللغة كلها حقيقة ، وآخر رأى أن الالفاظ تبدأ كلها مجازية لا دخل للحقيقة فيها، وثالث توسط بين الفريقين ، فقال بالحقيقة والمجاز على أساس الأصالة والفرعية فى دلالة اللفظ [١] وهم بأحكامهم تلك أغفلوا الأساس الأول للحكم على الدلالة من حيث كونها من الحقيقة أو من المجاز ألا وهو المستمع الذى يسمع أو يقرأ اللفظ ، فهو الذى يستطيع الحكم على الحقيقة والمجاز [٢] .

أما بالنسبة لتراثنا اللغوى والبلاغى فإنهم قد عرفوا الحقيقة ، والمجاز وتناولوا الفرق بينهما ، وعرضوا لدواعى المجاز ، فقد عرفوا الحقيقة بأنها اللفظ المستخدم فى موضعه الأصلى ، وأقر فى الاستعمال على هذا الوضع [٣] فليس باستعارة ولا تمثيل ، ولا تقديم فيه ولا تأخير [٤] خاصة إذا كان هذا التقديم أو التأخير لهدف بلاغى ، أوجىء به لمعنى آخر ، غير دلالة الكلام البادية منه ، كقولنا (أحمد الله على نعمه وإحسانه) فإن كل لفظة من الألفاظ هنا استخدمت استخداماً حقيقياً ، أى فى موضعها الأصلى الذى وضعت له فى أصل اللغة .

---

(١) انظر المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ج٢ ص ٣٥٥ معرفة الحقيقة والمجاز .

(٢) دلالة اللفظ ص ١٢٨

(٣) الخصائص ج٢ ص ٤٤٢ ، والمثل السائر ج١ ، ص ٥٨ .

(٤) المزهر ج٢ ، ص ٣٥٥ .

أما المجاز عندهم ، فهو ما كان ضد الحقيقة [1] أى استخدم اللفظ فى غير المعنى الموضوع له فى أصل اللغة ، ولذا يعدل عن الحقيقة إليه لسبب من الأسباب التى يهدف إليها المتكلم ، وقد حدد ابن جنى ثلاثة معان يعدل فيها من الحقيقة إلى المجاز وهى (الاتساع ، التوكيد ، التشبيه) [2] وضرب مثلاً لذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم فى فرس (هو بحر) فالمعانى الثلاثة موجودة فيه ، فالاتساع جاء من كونه زاد فى اسماء الفرس وأوصافه اسماً آخر هو أنه بحر أما التشبيه ، فإن هذا الفرس يجرى فى تدفق وانسياب كماء البحر حال تدفقه وانسيابه ، أو أن جريه لا ينفذ كما لا ينفذ ماء البحر . والتوكيد آت من تشبيه العرض بالجوهر ، مما يثبت المعنى فى النفس ويؤكده ، وأمثال هذا كثيرفى استخدامنا للمجاز [3] .

هذا بالاضافة إلى توضيح الدلالة عن طريق نقلها من الدلالة المجردة إلى الدلالة المحسوسة الملموسة ، فتتجسد المعانى بحيث لا يكون ثمة مجال للوهم أو الشك ، وكذا فى الكناية ، والتشبيه والاستعارة أيضاً [4] إذا تأتى الحقيقة أولاً ، ثم يتلوها المجاز ثانياً فسمى مجازاً لأنه نقل عن حقيقة موضوعة له ، فكأن ناقل اللفظ من معنى إلى معنى آخر جاز به من مكان إلى مكان . ومن ثم كان لكل مجاز حقيقة ، وليس بالضرورة العكس ، كما أنه ليس من الضرورة أيضاً أن يكون لكل حقيقة مجاز ، ويجدر بنا بعد ذلك أن نعرض لرأيهم فى الفرق بين الحقيقة والمجاز ، ثم بين دواعى المجاز التى نادوا بها .

---

(١) الخصائص ج٢ ، ص ٤٤٢ .

(٢) السابق ج ٢ ،ص ٤٤٢ .

(٣) انظر المزهر ج٢ ، ص ٣٥٦ .

(٤) دلالة الألفاظ د / أنيس ص . ١٦ وأنظر أيضاً : فقه اللغة د / وافى ص ٩ ٢ .

قلنا فيما سبق أن الحقيقة مقرورة فى اللغة ، ومثلها فى ذلك المجاز ، ومن ثم فاللغة فيها الحقيقة ، كما أن فيها المجاز نتيجة توسعات النثار والشعراء والخطباء الذين ينقلون اللفظ من هذه لتلك ، ولعل أهم صور الدلالة من الحقيقة إلى المجاز هى :-

١ - كثرة استعمال اللفظ استعمالا مجازياً - دون شيوع وابتذال - فيتناسى معناه الحقيقى بحيث إذا سمع هذا اللفظ تبادر إلى الذهن المعنى المجازى دون الحقيقى ، مثل كلمة « فصاحة » ، فإن معناها اللغوى الحقيقى هو صفاء اللبن من الرغوة ، ثم نقلت على سبيل الإستعارة إلى المعنى الاصطلاحى وهو فصاحة الكلام أو الكلمة أو المتكلم لدرجة أنه إذا أطلق هذا اللفظ تبادر إلى الذهن المعنى المجازى وليس صفاء اللبن .

٢ - قد يدل اللفظ على معنى عام يتناول عدة جزئيات ، ينفرد من بينها جزء على هذا اللفظ الذى عندما يسمع يتبادر إلى الذهن هذا المعنى الجزئى ، مثل كلمة « الرث » فإنها تعنى الخسيس من كل شيء ولكن عندما تسمع فإن الذهن ينصرف إلى الخسيس من الثياب والملبس .

٣ - بعض الألفاظ ذات المدلول الخاص تستعمل فى مدلول عام فإذا سُمعت انصرف الذهن إلى المدلول العام دون الخاص ، فإن كلمة اليأس وضعت أصلاً للحرب والقتال ، لكن استعملت على سبيل التوسع فى كل شدة ، وكذا عندما تُسمع ، يفهم أن المقصود منها هو الشدة دون الحرب والقتال .

٤ - شاع لدى البلاغيين ، والنحويين والفقهاء وغيرهم ممن هم على شاكلتهم من أصحاب العلوم ، استخدام المعنى الاصطلاحى ليدل دلالة خاصة غير التى وضعت له لغوياً ، لذا تجدهم عندما يعرفون قضية من قضاياهم يقولون : المعنى اللغوى كذا ، والمعنى الاصطلاحى كذا ، فينقلون اللفظ من معناه الأصلى فى اللغة إلى معنى جديد هو مااصطلحوا عليه ، نقلاً مقصوداً

وذلك لعلاقة بين المعنيين ، ومن ثم فإن الذهن ينصرف إلى المعنى الاصطلاحى دون المعنى اللغوى فور سماعه اللفظ المنطوق .[١] ويتم هذا النقل لمزية أو لزيادة فائدة فى التعبير ، فإذا انعدمت هذه وتلك كانت الحقيقة أولى [٢] .

أما بالنسبة للفروق بين الحقيقة والمجاز ، فبالاضافة إلى ما تقدم ذكره خاصة عند الكلام على الحقيقة والمجاز وعلم الدلالة ، وما قلناه عند تعريف كليهما ثمة بعض الفروق الأخرى المفرقة بينهما ، فمن الفروق بينهما أن الحقيقة يجوز تأكيدها ، أما بالنسبة للمجاز ، فإنه لا يؤكد مثال ذلك قوله تعالى : (وكلم الله موسى تكليماً) فتأكيد الكلام بالمصدر يثبت أنه حقيقة لا مجاز منه وأنه سبحانه وتعالى كلم سيدنا موسى بنفسه ، لا عن طريق الوحى أو الإلهام [٣]

ومنها أيضاً - أى من جملة الفروق بين الحقيقة والمجاز - أن يقع التفريق إما بالتنصيص وإما بالاستدلال ، فالتنصيص أن ينص على ذلك بأن هذا حقيقة وهذا مجاز من واقع الاستعمال ، أما الاستدلال فيكون عن طريق القرينة أو ما يعرف فى علم الدلالة بالمحدد الدلالى الذى يحدد أنه مجاز ، وأى نوع من أنواع المجاز هو .

وأيضاً من علامات الحقيقة أن اللفظ يطلق على ما يصح تعلقه به ، عكس المجاز ، فإن أبرز علاماته اطلاق اللفظ على ما يستحيل تعلقه به ، واستعمال اللفظ فى المعنى المنسى ، فإن لفظ الدابة مثلاً إذا أطلق دل على الحمار ، علماًبأنه موضوع فى الأصل لكل ما يدب على الأرض .

---

(١) فقه اللغة د / وافى بتصرف ص ١٢٧ وما بعدها ، وأنظر أيضاً دلالة الألفاظ ص ١٣٤
(٢) المثل السائر ج١ ، ص ٦٣ .
(٣) تأويل مشكل القرآن ص ١١١ .

ومنها أيضاً أن الحقيقة يمكن أن يقاس عليها فقد استخدم اللفظ أكل منذ عصور بعيدة عنا مثلما نستخدمه نحن اليوم والزمن بعيد بيننا وبينه ، أما بالنسبة للمجاز فلا يمكن القياس عليه ، إذا لا يصح أن نقيس على قوله تعالى (واسأل القرية التى كنا فيها ، والعير التى أقبلنا) فنقول أسأل الثياب أو الحجر ، أو التراب ، وإن صح أن يقال اسأل الربع والطلل لورود مثل ذلك بخلاف الأول إذ لو حدث لخرج قياسنا مسخاً مشوهاً .

كما أن الحقيقة تشتق منها الصفات ، يقال : أمر ، يأمر ،آمر ، ومأمور أما المجاز فإنه لا يشتق منه الصفات ، أو التفريعات الأخرى مثلما فى الحقيقة ، كما يختلف المجاز والحقيقة فى صيغة جمع اللفظ ، فإن لفظ أمر الذى هو ضد النهى يجمع على أوامر فيكون على الحقيقة أما إذا استخدمنا لفظ أمر على سبيل المجاز ، ويكون معناه القصد والشأن فإن جمعه يكون على أمور ، ومن ذلك قوله تعالى (وماأمر فرعون برشيد) أى أفعاله وأحواله وشأنه .

وأخيراً فإن الكلمة إذا وضعت على سبيل الحقيقة فإنها تكون مطردة الاستخدام فى كل الأحوال ، أما إذا كانت تطرد فى موضع ، ولا تطرد فى آخر من غير مانع دل ذلك على أنها مجاز وليست حقيقة (لأن الحقيقة إذا وضعت لإفادة شىء وجب اطرادها ، وإلا كان ذلك ناقصا للغة ، فصار امتناع الاطراد مع إمكانه دالا على انتقال الحقيقة إلى المجاز وذلك كتسمية الجد أبا ، فإنه لا يطرد ، وكذلك تسمية ابن الابن ابنا)[١] .

---

(١) المزهر ج١ ، ص ٣٦٢ ، ص ٣٦٤ .

من كل ما تقدم نخلص إلى بعض النقاط للتفرقة بين الحقيقة والمجاز وذلك فيما يلى :-

(١) الكلمة فى الحقيقة ، تتصرف ، فتثنى وتجمع ، ويدخلها الاشتقاق ، وما إلى ذلك ، بينما إذا استخدمت على سبيل المجاز نجد أن الأمر فيها قد يختلف وذلك كما وضح فى كلمة أمر السابقة .

(٢) اللفظة إذا استخدمت على سبيل الحقيقة فإنها تطرد أما إذا استخدمت على سبيل المجاز امتنع الاطراد ، مع إمكانه وبذا دل على أنتقال اللفظ من الحقيقة للمجاز كتسمية الجد أباً فإنه لا يطرد وكذا تسمية ابن الابن ابناً .

(٣) الحقيقة تؤكد للتقوية ، أما إذا استخدم اللفظ بين الحقيقة والمجاز فإنه لا يؤكد ، فالتوكيد فى قوله تعالى (وكلم الله موسى تكليماً) أفاد حقيقة الكلام ، أما بالنسبة للمجاز فإننا لا نقول أراد الجدار أن يسقط إرادة وما شابه ذلك .

(٤) يعرف المجاز عن طريق التصريح به أو عن طريق حده بما له من خصائص مميزة ، وكذا الحقيقة تعرف بحدها .

(٥) فى المجاز يتبادر غيره للفهم لولا وجود قرينة دالة على مقصود المتكلم بخلاف الحقيقة فإن دلالة اللفظ يفهم عند سماعه .

(٦) عندما نستخدم لفظاً على سبيل المجاز فإن ذلك لا ينفى معناه الحقيقى الموضوع له أصلاً ، وبالتالى لا يمكننا أن نستخدم هذا اللفظ بتلك الدلالة المجازية بصورة مطردة .

(٧) الحقيقة يقاس عليها ، فاسم الفاعل من ضرب ، يكون ضارباً فيصح اطلاق لفظ ضارب هذا على كل من قام بهذا الفعل أيا كان زمانه ومكانه أما المجاز فلا يقاس عليه ، فلا تقول اسأل البساط أو الحصير أو الثوب

قياساً على (واسأل القرية).

(٨) الحقيقة يشتق منها النعوت ، فيقال أمر يأمر فهو آمر أما المجاز فلا تشتق منه النعوت والتفريعات[1].

(٩) يجب تقييد اللفظ المجازى ، وأن يكون اطلاقه على أحد معنييه متوقفاً على تعلقه بلفظ آخر ، كما فى المجاز المرسل أو الاستعارة ، وبعض الوان البديع كالمشاكلة مثلاً .

بقيت كلمة أخيرة فى باب الحقيقة والمجاز ، والنقل والدلالة فأحياناً نجد اللفظ متحداً مع المعنى ، فينفرد اللفظ بمعناه ، وتكون الدلالة واحدة ويكون مدلولها واحدا أيضاً وذلك كلفظة (الله) فإنها واحدة والمدلول بها واحد ، ولذا سمى باللفظ المفرد .

وقد يتعدد ، وذلك كالالفاظ المختلفة التى وضعت لمعان مختلفة فإما أن يمتنع اجتماعهما كالسواد والبياض ، فتسمى بالمتباينة أو المتفاضلة ، وإما ألا يمتنع فتسمى بالمتباينة المتواصلة كالاسم والصفة نحو السيف والصارم ، أو الصفة وصفة الصفة كالناطق والفصيح .

وأحيانا يتعدد اللفظ ، والمعنى واحد ، كالالفاظ المترادفة ، أو أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى ، فإن كان قد وقع للكل ودل دلالة مستوية فهو المشترك ، وقد يوضع اللفظ لمعنى ثم ينقل عنه إلى غيره من غير علاقة بينهما فهذا يعرف بالمرتجل ، فإذا وجدت العلاقة كلفظ الصلاة فإنه مأخوذ من الصليين ، فإنه يسمى بالنسبة للأول منقولا عنه ، وبالنسبة للثانى منقولا إليه .

---

(١) المزهر ج ١ ، ، ص ٣٦٢ .

وقد يكون اللفظ منقولا عن حقيقة لعلاقة المشابهة مع قرينة تمنع الأول كلفظ أسد للرجل الشجاع ، فهو حقيقة بالنسبة للحيوان ، مجاز بالنسبة للإنسان [1] ، والمعول على ذلك كله المحدد الدلالى الموجود فى الكلام ، فهو الذى يحدد مدلوله ساعة نطقه ، وهذا ما سوف نعرض له خلال الحديث عن العلاقات الدلالية.

(١) المزهر ج١ ، ص ٣٦٨ .

علاقـــات دلاليـــــة

تمهيـــد :

تتنوع العلاقات الدلالية ، كما تتعدد مستويات التحليل اللغوى ويتصل بدراستنا هذه المستوى الرابع من مستويات هذا التحليل اللغوى ، وهو المعروف بالمترادف ، والمشترك ، والمتقابل ، أو المتضاد ودلك لالتقاء هذه العلاقات الدلالية مع بعض الألوان البلاغية ، وهذا ما أكده د/ تمام حسان بقوله(وهناك طائفة من القضايا المتصلة بالمعنى المعجمى مما له علاقة أو ينبغى أن تكون له علاقة بالدراسات البلاغية ، فمن ذلك ..... التوادف ، التضاد ، المشترك اللفظى ....) [١] ولذا سوف نقتصر فى دراستنا على هذه الانواع الثلاثة ، على ضوء بعض الألوان البلاغية التى على علاقة بها ، فى دراسة قائمة على الالتقاء والتفريق والمقارنة .

تقدم أن الكلمات وسيلة الاتصال بين بنى الانسان ، وأن لكل كلمة من كلمات هذا الاتصال معنى ، كما عرفنا أيضاً أن لكل كلمة عدة معان ، منها المعنى الاساسى ، والمعنى السياقى ، وهذا الأخير لا يتحدد الا من خلال السياق ولذا اعتبرت الكلمة المفردة أهم الوحدات الدلالية التى تشكل أهم مستوى للوحدات الدلالية ، أما من حيث المعنى ، فإنه (محصلة علاقتها بالكلمات الأخرى فى داخل الحقل المعجمى) [٢] وهذا المعنى نتيجة للسياق الذى وجدت الكلمة فيه .

وغالباً ما ينشأ عن السياق اختلاف فى المعنى ، وذلك مثل استخدام حرف جر معين ، يؤدى إلى تغيّر فى معنى الفعل إلى الضد كما رأينا سابقا فى

---

(١) الأصول ص ٣٢٧.

(٢) علم الدلالة د/ أحمد مختار عمر ص ٨.

الفعل (رغب) ، هذا إذا كان الكلام على الحقيقة ، أما إذا كان الكلام على طريق المجاز ، فإن (العين) كما تكون للباصرة ، تكون أيضاً لكل من الجاسوس وللإبرة ، ولعين الماء ، فهذه التعددية فى المعانى لكلمة واحدة ، سببها هو السياق الذى لونها بكل هذه الالوان .

وكما كانت الاستعارة ، والكناية ، والمجاز والتورية نقلا للدلالة ، فإن بعض ألوان هذه العلاقات الدلالية كالمترادف والمشترك والمتضاد ، تساهم أيضاً فى نقل الدلالة وتبدل المعنى ، فمثلا كلمة اليتيم تطلق على من فقد أباه وكان العربى يطلقها أيضا على الشىء الفريد الذى لا نظير له ، ويعبر عن الازرق بكلمة الأخضر ، وفى عصرنا الحالى نقلت السيارة ، والقاطرة ، والقطار من دلالتها القديمة إلى مجال حديث ، دعت إليه متطلبات الحضارة [١] .

ولذا لعب المحدد الدالى دورا هاما فى تحديد المعنى الذى يتطلبه السياق بين المعانى العديدة للكلمة .

وقد يقترب معنى من معنى آخر أثناء الاستعمال ، كما قد نرى جزءا من معنى يشترك فى عدة ألفاظ ، وقد شبه د / أنيس الكلمة أثناء تداولها ودورانها وما يعتريها أثناء ذلك ، بالدوائر المتقاطعة ، فكل دائرة منها تشترك مع الأخرى فى جزء من سطحها ، واحيانا تنطبق على أخرى تمام الانطباق .

ويذا تنتقل كلمة من مجالها إلى مجال آخر تمت له ببعض الصلة [٢] وهى أثناء هذا الانتقال تضحى ببعض الفروق فى الدلالة ، حتى تستقيم موسيقاها فبعد أن كانت تعبر عن معان متقاربة ، زاد القرب (وأختلط بعضها ببعض ونسيت تلك الفروق ، أو تنوسيت ، وأصبح العربى صاحب الأذن الموسيقية يضحى بتلك الفروق فى الدلالات ، حتى يتمكن من نظم قوافيه

---

(١) دلالة الالفاظ ص ١٦٧ .

(٢) دلالة الالفاظ ص ١٦٧ .

وتنسيق اسجاعه) [١] .

ومن ثم نشأت فكرة الحقول الدلالية التى ترى أنه لا يجوز اغفال السياق الذى ترد فيه الكلمة ، كما يستحيل دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوى ، وقد حوى هذا النظام أنواعا شتى من الكلمات ، منها المترادفة ، والمتضادة والمشتركة من بين مجموعات الحقل السنتجماتى [٢] وقد اهتم إصحاب نظرية العلاقات داخل الحقل المعجمى ببيان أنواع العلاقات داخل كل حقل منها ، وذلك لأهميتها فى تحليل مفردات اللغة .

الألفاظ ودلالتها

البحث فى دلالة الألفاظ ، ونشأتها وتطورها معين لا ينضب لعلماء الأسلوب فتوفر عدد كثير من هؤلاء العلماء ، وبحثوا فى كل ما يتصل باللفظة ودلالتها .وازدهار احدى الدلالات ، وانكماش الاخرى ، ولم يكن هذا البحث وقفا على زمن دون آخر ، بل قام هؤلاء العلماء منذ أن جندوا أنفسهم لخدمة لغة القرآن الكريم ودلالات ألفاظه ومراميها ، وبعد دراسة متأنية واعية حددوا بشكل قريب من التحديد بعض الدلالات الحسية للألفاظ ، وعمرها ، وشيوع وانتشار إحداها لأسباب لغوية ، وانزواء الأخرى لنفس الأسباب ، كما رجحوا بين دلالة وأخرى ، فوضعوا بذلك الأساس القويم للسيمائيين المحدثين . ففى كتاب الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها يقول ابن فارس فى باب « الاسماء كيف تقع على المسميات » (يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين ، وذلك أكثر الكلام كرجل وفرس ، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو : عين الماء ، وعين المال ، وعين السحاب ، ويسمى الشيء الواحد بالاسماء المختلفة نحو السيف ، والمهند ، والحسام) [٣] فهذه حقيقة واقعة فى لغتنا

(١) فى اللهجات العربية ص ٢٠٣.
(٢) علم الدلالة د/ أحمد مختار عمر ص ٨٠ ، ٨١ .
(٣) الصاحبى ص ٩٦ .

العربية ، التى يختلف منطقها عن منطق العقل ، الذى يقضى بأن يكون للمعنى الواحد لفظ واحد ، والعكس صحيح ، غير أنه منطق اللغة ، فهى أحيانا تضع للفظ الواحد معان متعددة ، كما أنها جعلت للمعنى الواحد ألفاظا كثيرة ومن ثم تأتى أهية المحدد الدلالى - كما سلف القول - فى تبيان المعنى المراد .

كما أن المتصفح لكتاب الثعالبى سوف يرى ثلاثة فصول متتالية معنونه على التوالى : (فصل فى وقوع فعل واحد على عدة معان) و (فصل فى وقوع اسم واحد على أشياء مختلفة) و (فصل فى تسمية المتضادين باسم واحد).

ويدلل على وقوع الفصل الواحد على عدة معان بالفعل قضى ، فهو تارة بمعنى حتم كقوله تعالى (فلما قضينا عليه الموت) ، وتارة بمعنى أمر ، ومنه قوله تعالى (وقضى ربك الا تعبدوا إلا إياه) كما يكون بمعنى صنع مثل قوله تعالى (فاقض ما أنت قاض) ويأتى بمعنى أعلم مثل قوله تعالى (وقضينا إلى بنى اسرائيل فى الكتاب) إلى غير ذلك من استعمالات ومعان لهذا الفعل ، ومثله فى ذلك أيضاً ما يورده الثعالبى عن الفعل (يصلى) الذى ياتى فى معنى الصلاة المعروفة ، ومعنى الدعاء ، والرحمة والاستغفار ، والدين والكنائس ،[1] والتفرقة بين هذه الاستخدامات يكون عن طريق المحدد الدلالى أو القرينة .

أما فى الفصل الذى عقده لبيان وقوع الاسم الواحد على الاشياء المختلفة فقد عرض لكلمة (العين) فتارة تقول عين الشمس ، وأخرى عين الماء ، وأحياناً تطلق على النقود من دراهم ودنانير ، وللسحابة التى تأتى من

(١) فقه اللغة واسرار العربية ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ .

جهة القبلة وللجاسوس ، والرقيب ، والركية ، والباصرة ... الخ

وكذا لفظة الخال ، للشامة فى الوجه ، والحميم ، والمولى ، وغير ذلك من ألفاظ أتى بها ودلل عليها بما فى كلام العرب وشعرهم ، بيد أن الملاحظ على ابن فارس فى تناوله هذا أنه أورد هذه الألفاظ ولم يفرق بين الحقيقة والمجاز فى الاستخدام ، بل ساقها كلها ربما على أنها حقيقة ، وربما على أنها كلها مجاز .

وتفس الشئ يفعله فى فصل تسمية المتضادين باسم واحد ، فيرى أن ذلك من سنن العرب فى كلامهم (فالجون) للابيض والأسود « والقرء » للاطهار والحيض ،« والصريم » لليل والصبح ،« والناهل » للعطشان والريان ...... الخ

أما السيوطى ، فقد قسم كلام العرب إلى ضربين : (أحداهما – أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين ، كقولك الرجل ، والمرأة ، والجمل ، والناقة ، واليوم والليلة ، وقام وقعد ..... وهذا هو الكثير الذى لا يحاط به . والضرب الآخر – أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك البر والحنطة ، والعير والحمار ، والذئب والسيد ، وجلس وقعد ، ومضى وذهب) [١] .

نخلص مما سبق إلى أن اللغة بمنطقها الخاص بها ، حوت ألفاظا متباينة ودلالات مختلفة على النحو التالى :

أولا : إما أن نعبر عن كل معنى بلفظ يخصه ، فلا يتعداه إلى غيره ، ويصدق على باقى افراد الجنس المذكور ، فإذا قلنا رجل تحدد مدلول

---

(١) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ج١ ص ٣٩٩ .

اللفظ بما يراد منه ، وتطلق هذا اللفظ على جميع أفراد جنس الرجال وكذا امرأة وناقة وجمل وشامه ، وكما قال السيوطى آنفا ، وهذا كثير لا يحاط به وهذا اكثر اللغة .

ثانياً : أن يشترك لفظان أو اكثر فى دلالة واحدة أو معنى واحد كالبر والحنطة والعير والحمار وما إلى ذلك .

ثالثا : وهو ما كان عكس السابق ، وضابطه أن يشترك معنيان متضادان فى لفظ واحد ، وهذا هو المتضاد ، كالجون والقرء والصريم .

رابعا: قد تدل اللفظة الواحدة مع محافظتها على لفظها وأصواتها على أكثر من معنى دلالة مستوية ، وهذا هو المشترك اللفظى .

وما يعنينا من هذه الأربعة هو الثلاثة الأخيرة - المترادف ، والمشترك ، والمتضاد ، وذلك لارتباطها بموضوعنا الذى نحن فيه ، أعنى علاقة الدراسات البلاغية بهذه الأمور الدلالية ، حيث إن القاسم المشترك هو المعنى والسياق ، أى الدلالة والاسلوب الذى يساق فيه هذا المعنى أو ما يعرف باسم الرمز ، لأن العلاقة بين الأسلوب والمعنى ، أو بين الرمز والدلالة تحدد مغزى الكلام ومرماه إذ أن العلاقة بينهما علاقة عرفية اصطلاحية (وليس هناك من سند طبيعى أو ذهنى منطقى للعلاقة بين الكلمة ومعناها ، فهى علاقة اعتباطية) [١] .

غير انه تبعا لهذه العلاقة تنتج الفروق بين المجاز مثلا والمشترك أو بين المشترك والتورية ، بل بينه أيضا وبين الجناس التام على النحو الذى سوف نراه بعد أن نتناول المترادف ، والمشترك ، والمتضاد ، بالذكر ثم نثنى بعد ذلك بالكلام عن هذه الثلاثة وبعض الألوان البلاغية .

---

(١) الأصول ص ٣٢٥.

أولا : الترادف

نظراً لأهمية هذا الموضوع ، خاصة من الناحية الدلالية ، فقد تناوله العلماء قديماً ، وحديثا بالدراسة والشرح ، وكلهم بين منكر ، أو مثبت له ، وكل قدم أدلته على إنكاره أو ثبوته .

ولقد ساعد علم الدلالة الحديث نتيجة كثرة الدراسات ، وشدة الاهتمام باللفظ معنى ومبنى ، فى محاولة إيجاد فكرة واضحة حول هذا الموضوع ، كما ساعدت الدراسات الاجتماعية ، والنفسية ، والمنطقية ، واللغوية على توضيح الترادف ، وغيره من قضايا لغوية ودلالية أخرى .

الترادف فى دراسات الدلاليين واللغويين

ارتبط موضوع الترادف عند الدلاليين ، بنظرية المعنى المتعدد ، فأحيانا قد يحوى المعنى الواحد ، عددا من الألفاظ ، كما قد يشتمل اللفظ الواحد على معان عدة [١] ، وتأسيسا على ذلك وجد الترادف فى لغتنا العربية ، وفى غيرها من اللغات ، ومن ثم وجد أكثر من تعريف لهذه الظاهرة فى هذه اللغات المختلفة ، وإن وجدت بعض الإختلافات ، فإنها ناتجة من المنهج المتبع فى دراسة المعنى وتعريفه ، ونوع المعنى المتحدث عنه ، وقد جمع كل هذه التعريفات د / أحمد مختار عمر فى كتابه « علم الدلالة » وذلك على النحو التالى :-

١ - التعبيران يكونان مترادفين فى لغة ما إذا كان يمكن تبادلهما فى أى جملة فى هذه اللغة دون تغيير القيمة الحقيقية لهذه الجملة .

٢ - الكلمات المترادفة هى الكلمات التى تنتمى إلى نفس النوع الكلامى (أسماء - أفعال) ، ويمكن أن تتبادل فى الموقع دون تغيير المعنى أو التركيب النحوى للجملة .

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ٩٨ .

٣ - يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية التصويرية إذا كان التعبيران يدلان على نفس الفكرة الفعلية أو الصورة .

٤ - يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية الإشارية إذا كان التعبيران يستعملان مع نفس الشيء بنفس الكيفية .

٥ - يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية السلوكية إذا كان التعبيران متماثلين عن طريق اتصال كل منهما بنفس المثير والاستجابة .

٦ - الترادف عند أصحاب النظرية التحليلية يتحقق إذا كانت الشجرة التفريعية لإحدى الكلمتين تملك نفس التركيب التفريعي للأخرى أو إذا اشترك اللفظان في مجموع الصفات الاساسية التمييزية .

٧ - الترادف تضمن من جانبين : (أ) و (ب) يكونان مترادفين إذا كانا (أ) يتضمن (ب) ، (ب) يتضمن (أ) . [١]

وفكرة التبادل بين المترادفين دحضها كثير من اللغويين ، بالرغم من أن أولمان أوردها في تعريفه للترادف ، كما ذهب إلى عدم استحالة الترادف التام وقال بوقوعه [٢] وذهب إلى أن التبادل قديم ، لكن في اضيق الحدود .

معنى هذا أن الكلمة تحل محل كلمة أخرى في سياق آخر ، وتعطى نفس المعنى الذى تعطيه الأخرى ، وبذا يصير الترادف كليا ، غير أن « بالمر » ينفى مثل هذا النوع من الترادف لعدم وجود كلمتين بنفس المعنى تماما ، وتصلح أن توضع مكانها في كل المواضع [٣] وهذا ما أيده « ليتش Leech » حيث

---

(١) علم الدلالة د / أحمد مختار ص ٢٢٤.

(٢) دور الكلمة في اللغة ص ٩٨ .

(٣) علم الدلالة : اولمان ، ص ١٠٦.

ذهب إلى أن الترادف الحقيقى الذى هو تطابق كلمتين فى المعنى الأسلوبى غير موجود [١] .

ويرى « بلومفيلد » أن الترادف الحقيقى غير موجود ، ويوضح « هاريس » هذا الرأى بأنه فى إطار اللغة الواحدة لا يوجد ترادف ، ومرد ذلك إلى أن الترادف عنده مبنى على الاختلاف الصوتى [٢] الذى لا بد أن يصحبه اختلاف فى المعنى أو فى الدلالة بينهما ، ولذا فإن « جودمان » يرى عدم إمكانية المبادلة بين الكلمتين لأنهما لا تحملان نفس المعنى [٣] ، ولذا اشترطوا أنه لكى يتحقق الترادف ، فلا بد من الاتحاد فى الزمان والبيئة اللغوية وأن الاتفاق فى المعنى لا بد أن يكون اتفاقا تاما بين الكلمتين على الأقل فى ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة ، وإختلاف الصورة اللفظية للكلمتين بحيث لا تكون أحداهما نتيجة تطور صوتى عن الأخرى كهزّ ، وأزّ [٤] .

وقد أورد « أولمان » خمسة اختلاقات بين بعض المترادفات وذلك على النحو التالى :—

١ – بعض المترادفات يرجع إلى اختلاف لهجات اللغة .

٢ – هناك بعض المجاميع التى يصعب التعامل معها ، نظرا لأن الأساليب أقل وضوحا بكثير من التمييز بين اللهجات المعرّفة جغرافيا ، ولذا ظهرت مشكلة حول ما إذا كانت هذه الفروق الاسلوبية ضمن إطار علم الدلالة أم أنها صفات للغات مختلفة .

---

(١) علم الدلالة د/ أحمد مختار ص ٣٩.

(٢) وقد ذهب أيضا د/ أنيس إلى أن لموسيقى الكلمة دخل فى وجود الترادف ، أنظر دلالة الألفاظ ص ٢١١ .

(٣) علم الدلالة د / أحمد مختار ص ٢٣٥ .

(٤) فى اللهجات العربية ص ١٧٨ .

٣ - قد تختلف بعض الكلمات فى أحد معانيها ، كالمعنى العاطفى ، أو التقويمى ، ويظل باقى معانيها ذهنيا فقط .

٤ - بعض الكلمات ترد مقترنة بكلمة أخرى ، وهذا الاقتران يتحدد بالصحبة التى تحافظ عليها الكلمات .

٥ - كثرة الكلمات يتقارب معناها ، أو يتداخل ومن ثم صار الترادف فضفاضا دخل فيه ما ليس منه [١]

أى أن الترادف الحقيقى ، أو الكامل فى نظرهم غير موجود على الإطلاق وذلك إذا نظرنا إلى اللفظين فى إطار معين ، أى فى داخل لغة واحدة ، وفى مستوى لغوى واحد ، وخلال فترة زمنية واحدة ، وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة لكنه موجود إذا قصد به التطابق فى المعنى الأساسى ، دون سائر المعانى أو الاكتفاء بإمكانية التبادل بين اللفظين فى بعض السياقات ، أو نظرنا إلى اللفظين فى لغتين مختلفتين ، أو فى أكثر من فترة زمنية واحدة ، أو فى أكثر من بيئة لغوية واحدة ، ورأوا بأن الترادف موجود ، عندما تبدو الكلمات متقاربة من حيث المعنى ، ويصعب تحديد الفروق بينهما ، ويرونه عند أصحاب النظرية التحليلية الذين يعرفون الترادف « بإنه اشتراك اللفظين فى مجموع الصفات التمييزية الاساسية » ، كما أنه يوجد فى كثير من الكلمات التى يسهل التبادل بينهما فى الموقع الواحد مثل : وراء وخلف ، أمام وقدام ، وهو ما أطلق عليه « أولمان » الكلمات ذات الطبيعة المعتمة [٢]

لكن تجدر ملاحظة التفرقة بين الترادف - وما يعرف بالاشتمال أوالتضميين - فالاشتمال أو التضمين أو الاحتواء ، هو أن تكون اللفظة

---

(١) علم الدلالة : بالمر ، ص ١٠٤ .

(٢) علم الدلالة : د/ أحمد مختار عمر ص ٢٢٩ وما بعدها .

متضمنة أو مشتملة على عدة ألفاظ أخرى ، وتسمى باللفظة العليا ، الضامنة والأخرى تسمى باللفظة السفلى المتضمنة ، فكلمة زنبقة مثلا تحتويها كلمة وردة ، وكلمتا أسد وفيل تحتويهما لبون أو حيوان ، وبذا تكون الكلمة فى أحد معانيها ضامنة لنفسها فى معنى آخر ، ولذا لا يمكن استعمال اللفظين فى سياق واحد ، ومن ثم فإن التضمين يعنى الاستلزام ، فقولنا هذه زنبقة يستلزم أن نقول أيضا هذه وردة [1] ، ولذا يطلق على اللفظ المتضمن أسماء كثيرة ، كاللفظ الأعم أو اللفظة الرئيسية ، أو الكلمة الغطاء ، أو الكلمة الرئيسة ، أو الكلمة المتضمنة أو المصنف [2] .

وعلى هذا فإن الاشتمال أو التضمين على هذا النحو يختلف عن الترادف ، وذلك لأن الاشتمال تضمن من طرف واحد فقط .

هذا عن الدراسات الدلالية الحديثة للترادف ، وقد أفاض علماء العربية أيضا فى هذا الموضوع منذ نشأت الدراسات العربية ، فهذا ابن فارس يقول :

(ويسمى الشىء الواحد بالاسماء المختلفة ، نحو السيف ، والمهند ، والحسام) [3] .

وحول هذا المعنى عرف الترادف من قبل من تكلموا عنه ، وقد نقل السيوطى فى مزهره خلاصة الآراء والتعريفات ، فالترادف عند الامام فخر الدين (هو الألفاظ المفردة الدالة على شىء واحد باعتبار واحد) [4] ، وعند ابن جنى هو (أن يكون فى اللغة لفظان بمعنى واحد) [5] .

---

(١) علم الدلالة ، ف . بالم ص ١٠١ .
(٢) علم الدلالة د / أحمد مختار ، ص ٩٩.
(٣) الصاحبى : ص ٩٦.
(٤) المزهر : ج١ص ٤٠٣
(٥) الخصائص ج٢ ص ٣١٠.

وكما تناول العرب القدماء تعريف الترادف ، فإن كثيرا من اللغويين المحدثين عرفوه أيضا ، فالدكتور / ابراهيم أنيس يراه بأنه التعبير بأكثر من لفظ للدلالة على أمر واحد [١] .

وهذا التعريف يلخص آراء المحدثين ممن أقروا بوجود الترادف [٢] غير أن القوم مختلفون فى هذه القضية ، مثلما اختلف الدلاليون المحدثون سابقا حولها ، فقد انكر بعضهم الترادف المطلق ، والتمسوا فروقاً بين الألفاظ، ومن ثم نرى تعليقا لابن فارس على التعريف سابق الذكر الذى ورد فى كتابه إذ رأى أن الإسم واحد والباقى صفات لهذا الاسم ، وبالتالى فإن كل صفة تختلف عن الأخرى فى المعنى ، وأيضا الأفعال يختلف مدلول كل فعل عن الآخر وهو فى هذا يأتم برأى شيخه ثعلب فرأيا أن الاسم هو السيف أما المهند والحسام والعضب فليست سوى ألقاب أو صفات دالة على السيف ، كما أن فى قعد معنى ليس فى جلس ، وقد عبروا بهذه الصفات أو الأفعال عن طريق المشاكلة لأن فى كل واحد منهما معنى ليس فى الآخر . [٣] وسار على نفس المنوال أيضاً من القدماء أبو على الفارسى وخالف فى ذلك ابن خالويه قال (كنت بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة يهم ابن خالويه فقال ابن خالويه : أحفظ للسيف خمسين اسما فتبسم أبو على وقال ما أحفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف قال ابن خالويه : فأين المهند والصارم وكذا وكذا فقال أبو على هذه صفات وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة). [٤]

---

(١) دلالة الالفاظ ص ٢١٢.

(٢) انظر مثلا : ابو زيد الأنصارى وأثره فى دراسة اللغة ص . ١٥

(٣) الصاحبى ص ٩٧.

(٤) المزهر ج١ص٥ . ٤.

وبذا ينتفى الترادف بهذه الصورة لأن كل صفة تفترق عن أختها بزيادة المعنى أو نقصانه وهو ما أسماه الأمام فخر الدين بالتباين فالسيف اسم ، والصارم صفة (فانهما دلا على شيء واحد لكن باعتبارين : أحداهما على الذات ، والآخر على الصفة أو صفة الصفة) [١] ، وقد نقل هذه الآراء التاج السبكي في شرح المنهاج وعزاه إلى ابن فارس وشيخه ثعلب .[٢]

وربما كانت هذه التفرقة هي التي دفعت أبا هلال العسكري لتأليف كتابه الفروق في اللغة أنكر فيه وجود الترادف كما فهمه اللغويون ، وأوضح الفروق الدقيقة الرقيقة بين لفظ وآخر . ففي الباب الأول يتناول هذه الفروق بقوله (والشاهد على أن اختلاف العبارات والاسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الاشارة ، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف فالاشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صوابا ، فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الاعيان في لغة واحدة فان كل واحد منهما يقضي خلاف ما يقضيه الآخر والا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه) [٣] .

ويستدل على تلك الفروق بما رآه بعض العلماء كالمبرد الذي فسر قوله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) أن الله سبحانه وتعالى عطف المنهاج على الشرعة لاختلاف المعنى ، إذ الشرعة أول الشيء والمنهاج لمعظمه

---

(١) السابق ج١ ص٢ . ٤ .

(٢) السابق ج١ ص٣ . ٤ وما بعدها .

(٣) الفروق في اللغة ص ١٣ .

ومتسعه والعطف لا يكون إلا بين مختلفين ، فيعطف الثانى على الأول تفخيماً وتعظيماً له مثل عطف جبريل وميكائيل على الملائكة فى قوله تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) [1] ، وهذا ما يعرف فى البلاغة بالاطناب فذكر الخاص بعد العام للتنويه بفضل ذلك الخاص ، فذكر جبريل وميكال لمزيد فضلهما على سواهما من الملائكة ، حتى كأنهما لفضلهما ورفعتهما جزء آخر مغاير لما قبله .

وينافح العسكرى عن رأيه بالعديد من الأدلة ، فتارة يلجأ لآراء النحاة ، [2] . وأخرى بإثارة بعض الأسئلة والرد عليها يؤيد بها رأيه ويدحض حجج غيره حتى يفرغ إلى ذكر الأسباب التى تؤدى إلى التفرقة بين معنيين ، فمن وقف عليها وعرفها لا بد أن يلتمس فرقاً بين معنى وآخر نجملها فيما يلى :-

١ - اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما كالعلم والمعرفة .

٢ - اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما ، كالحلم والإمهال .

٣ - اعتبار مايؤول اليه المعنيان مثل المزاح والاستهزاء .

٤ - اعتبار الحروف التى تعدى بها الافعال فنقول عفوت عنه وغفرت له.

٥ - اعتبار النقيض كالحفظ والرعاية .

٦ -اعتبار الاشتقاق كالفرق بين السياسة والتدبير .

٧ - ما يواجه صيغة اللفظ من الفرق بين ما يقاربه مثل الاستفهام والسؤال

٨ - اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما فى أصل اللغة ، ويظهر هذا من

(١) السابق ص ١٤.

(٢) السابق ص ١٥ .

الفرق بين الحنين والاشتياق .[1]

إذن ثمة رأيان أحدهما يقول بالترادف ، والآخر ينكر الترادف ويرى اختلافا دقيقاً بين لفظ وآخر أو دلالة وأخرى ، ومرد الأمر بين هؤلاء وهؤلاء أن ثقافة كل منهما سيطرت على رأيه وذوقه فمن قال بالترادف غالبية اللغويين القدماء الذيم أغمضوا أعينهم عن الفروق فى المعانى وأهملوا التطور المعنوى لهذه الكلمات وما كانت عليه قبل ، وهل كل هذه الكلمات أسماء أو صفات ، أو صفات الصفات فأتوا بأمثلة تؤيد رأيهم ، فهذا يحفظ للسيف - كما يقول - خمسين اسما [2].

وصاحب القاموس يؤلف كتاباً بعنوان ترقيق الاسل لتصفيق العسل يذكر للعسل فيه ثمانين اسما ومع هذا لم يأت على كل اسمائه فاستدرك عليه القالى فى أماليه بعض الاسماء وكذا الزجاج فى أماليه [3] ومن يقرأ الأمالى على اختلاف مؤلفيها سوف يرى عجباً ، كما ينقل ريتان عن دوهامر أنه توصل إلى جمع أكثر من ٥٦٤٤ لفظاً لشئون الجمل رفيق الأعرابى فى الصحراء ومؤنسه فى وحشته [4] ، وأن للاسد نحو ٥٠٠ كلمة وللثعلب نحو ٢٠٠ كلمة وللداهية نحو ٤٠٠ كلمة .[5]

ومن أنكر الترادف نظر إلى تلك الفروق الرقيقة الدقيقة المتموجة وقال بزيادة معنى فى الثانى عن الأول ومن ثم صح عطفه عليه ، كما فرقوا بين الاسم والصفة وأن كل كلمة تعطى ظلالا من المعانى لا يوجد للأخرى ومن ثم لا ترادف بالمعنى الحقيقى فى نظرهم ، وغالبيتهم ممن يتمتعون بذوق أدبى رقيق،وتبعا لذلك اختلفت رؤية كل منهم عن الآخر حتى فى تعريف الترادف .

---

(١) السابق ص ١٦ وما بعدها .
(٢) المزهر ج١ ، ص٤٠٥، وانظر الصاحبى ص٩٦.
(٣) المزهر ج١ ، ص ٤٠٩.
(٤) دراسات فى فقه اللغة د/ صبحى الصالح ص ٢٩٣.
(٥) أبو زيد الانصارى وأثره فى دراسة اللغة ص ١٥٣.

وأعتقد أن كلا الفريقين قد تطرف أو غالى فى رأيه فمن أنكر تغالى ، ومن قال به مطلقاً نسى أشياء ، ولذا فانى أذهب إلى ما ذهب إليه الشيخ عز الدين حيث قال عمن أنكر وأثبت (والحاصل أن من جعلها مترادفة ينظر إلى اتحاد دلالتها على الذات ، ومن يمنع ينظر الى اختصاص بعضها بمزيد معنى فهى تشبه المترادفة فى الذات ، والمتباينة فى الصفات) [١] .

وقد أصاب الشيخ فى هذا – من وجهة نظرنا – لأن الألفاظ التى تدل على الجمل ، أو المنية ، أو العسل كلها تشترك فى الدلالة المنية أو الجمل أو السيف فمثلاً يشترك المهند ، والعضب ، والبتار والحسام فى الدلالة على مسمى واحد بهذا الاسم ألا وهو السيف ، تلك الآلة العريضة المستقيمة الحادة البتارة فكل لفظ يدل على هذه الالة فهو فى نهاية الأمر صفة له ، أو صفة الصفة فحذفت الثانية وأقيمت الأولى مقامها فانتشرت وشاعت لتدل على الأصل ، وبهذا يجب أن يعرف الترادف ويدرس على هذا الاساس لأن الصفات قد تزيد صفة عن الأخرى فى الدلالة على الشىء ، فإذا قلنا مثلا المهند أو اليمانى ، أو المشرفى والحسام ، فإن فى كل من هذه الألفاظ زيادة على الآخر ، فالمهند هو السيف المصنوع فى بلاد الهند وعرف بأنه سيف حاد رقيق فى صلبه مرونه ، واليمانى ما كان يصنع فى بلاد اليمن ، ويتصف بإنه مقوس النصل بعض تقويس ، وله فوند ونقوش ، أما المشرفى فهذا الذى كان يصنع بمشارف بلاد الشام بشكل يميزه عن سابقيه [٢] وأيضاً بالنسبة للناقة أو الجمل (فإذا عجلت الناقة أو الجمل للورد فهى الميراد ، وإذا توجهت للماء فى القارب ، وإذا كانت من أوائل الابل فهى السلوف وإذا كانت فى وسطهن فهى الدفون ...) [٣]

---

(١) المزهر ج١، ص٤٠٥.

(٢) دلالة الألفاظ ص٢١٢.

(٣) دراسات فى فقه اللغة د / صبحى الصالح ص ٢٩٤ .

(٣) وهذا هو محصلة الرأى الآخر الذى يقول باختصاص بعضها بمزيد معنى ومن ثم فلا تعارض بين الآراء سواء دلت جميعها على ذات واحدة أو كان فى بعضها زيادة ليست فى الأخرى ، فكلها تعرف باسم الترادف وبذا لا مجال ولا مكان لمن رأى قسما آخر وسماه بالمتكافئة [١] ومن ثم فلا داعى مطلقاً لانكار الترادف - على نحو ما بينا - لأن اللغة مملوءة بالالفاظ والنصوص والشواهد مما يدحض دعوى انكاره شريطة أن نلمح بعض الفروق الطفيفة بين لفظ وآخر وإلى هذا ذهب (الكيا) فى تعليقه فى الأصول حيث قسم الألفاظ التى بمعنى واحد إلى متواردة كما نسمى الخمر عقارا ، وصهباء ، وقهوة والسبع أسدا ، وليثاً ،وضرغاماً ، والمترادفة (هى التى يقام لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعهما معنى واحد كما يقال أصلح الفاسد ولم الشعث ورتق الفتق وشعب الصدع) [٢]

وبالرغم من استغراب السيوطى لهذا التقسيم إلا أن الكيا حاول فيه أن يوضح الفروق فى الاستخدام سواء فى الألفاظ أو العبارات (فظاهر كلام الكيا أنه يعنى بالتوارد الألفاظ المختلفة على الذات الواحدة ، ويعنى بالترادف دلالة العبارات المختلفة على المعانى المتقاوبة) [٣] وهذه الدلالة ، أو تلك الصفة قد تكون حقيقية كما قد تكون مجازية ثم شاعت فصارت تستخدم على أنها حقيقة بأن استعيرت من شيء وأعطيت لآخر على سبيل الاستعارة ومن هنا تأتى الفروق بين الألفاظ يقول د / تمام حسان قضية الترادف (وهى حقيقة بأن تثير عددا من الملاحظات المتصلة ببعض المسلمات ، أو المصادرات كالاقتصاد اللغوى والفرق بين الاسمية والوضعية ، والعلاقات بين الاستعمالات القبلية المختلفة ، وحدود الحقيقة والمجاز [٤] .

---

(١) المزهر ج١، ص٥ . ٤.
(٢) المزهر ج١ ص٧ . ٤.
(٣) الوجيز فى فقه اللغة ص ٢ . ٤.
(٤) الأصول ص٣٣١.

وهذا لن يتاح إلا بمعرفة نشأة الترادف ، ومعرفة المعرب والدخيل فى اللغة وحقيقته من مجازه وهل هو من لهجة واحدة أو من عدة لهجات . فكيف إذن نشأ الترادف ؟

ـــ من حيث نشأة الترادف ، اختلف فيه أيضاً ، كما اختلف من قبل فى إمكانية وجوده ، فمن قائل بأنه من لهجتين ، وآخر يذهب إلى أنه من لهجة واحدة ولكل رأى ما يؤيده ، وثالث يذهب الى الناحية الصوتية أو التحريف والتصحيف وما إلى ذلك كما سوف نعرض .

فالاصفهانى ينفى أن يكون الترادف نتاج لغة واحدة ، بل من لغتين وبالتالى فقد أثبته على هذه الطريقة . وعلى هذا الرأى حمل كلام من منع الترادف فى اللغة الواحدة (فأما فى لغتين فلا ينكره عاقل) [1] كما ذهب إلى ذلك الأصوليون فيذهبون إلى أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ، ثم يشتهر الوضعان ويختفى الواضعان ، أو أن يلتبس وضع أحداهما بوضع الأخرى ، ويرون أن ذلك هو الأكثر .

ولكن معنى هذا أن القبائل العربية هى التى وضعت اللغة ، وضعاً حسياً أو اصطلاحياً ، ومعنى هذا أيضاً أن كل قبيلة من قبائل الجزيرة العربية الشاسعة الواسعة كانت وحدة لغوية خاصة تنتج ما تريد من ألفاظ وتصطلح على ما تراه من اسماء أو صفات ، وأن هذه القبائل لم تكن تتصل ببعضها بعضاً ، فهل هذا صحيح ؟ لسان الحال ينفى ذلك فقد كان هناك التقاء واحتكاك بين القبائل العربية فى الحج والاسواق كعكاظ وغيرها ، وهل صحيح أيضا أن ينشأ الترادف بهذه الصورة ونشأة اللغة

(١) المزهر ج١ ،ص ٤٠٥ وانظر اللهجات العربية فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١٢٢ .

تتضارب فيها الأقوال وتصطرع ما بين إلهامية توفيقية أو اصطلاحية ،لذا فإن أصحاب هذا الرأى أسسوه على أنها اصطلاحية فقالوا (وهذا مبنى على كون اللغات اصطلاحية) [1] أو غريزية أو عن طريق المحاكاة . [2]

ويذهب ابن جنى إلى أن تعدد الالفاظ الدالة على معنى واحد سببه تعدد من تكلم بهذه الالفاظ الدالة على معنى واحد ثم تجمعت فى النهاية من هنا وهناك ، أى أن الترادف ناتج من مجموعة من اللهجات توحدت جميعها فى اللغة النموذجية التى نزل بها القرآن الكريم يقول (وكلما كثرت الالفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات ، اجتمعت لانسان واحد من هنا ، ومن هناك) [3] فهو يذهب إلى أن الترادف ليس من واضعين مختلفين بل من وضاع كثيرين أى لغات لجماعات عدة ثم التقت هذه اللغات فى النهاية ويستشهد على ذلك برواية عن الأصمعى حول تطق الصقر هل هو بالسين أو بالصاد أو بالزاى لثلاثة من الاعراب ويعلق على ذلك قائلاً : (أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد فى هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها وهكذا تتداخل اللغات) [4] . وقد أخذ بهذا الرأى أيضاً د/ وافى ، فرأى أن جامعى اللغة والمعجمات لم يأخذوا عن قريش وحدها بل أخذوا عن قبائل كثيرة خاصة تلك القبائل التى وصفت بالفصاحة [5] فنقلوا مفردات متنوعة بعضها لم يكن مستخدماً فى لغة قريش فنتج عن ذلك ما يعرف بالترادف [6] معنى هذا أن القبائل وضعت اسماء متعددة لمعنى واحد ، وإلى

---

(١) من ذلك قصص الصعصعى مع ذى جدن ملك اليمن .

(٢) لغويات : ص٨ وما بعدها د/ عبده قلقلة مكتبة الانجلو ، ١٩٧٧م.

(٣) المزهر ج١ ص ٦ـ ٤.

(٤) الخصائص ج ١ ص ٣٧٤.

(٥) فقه اللغة ص ١٧١ .

(٦) السابق ص ١٧٣.

هذا أيضاً ذهب د / ابراهيم أنيس فرأى تعدد القبائل ولكل منها لفظ خاص بها يدل على نفس المعنى ثم يكون الاحتكاك بين القبائل وبين لغاتها فينشأ الترادف عن طريق (استعارة كلمات من لهجة من اللهجات أو لغة من اللغات بسبب الغزو أو الهجرات ، أو الاحتكاك بين القبائل ، فيصبح للمعنى الواحد أكثر من كلمة وفى هذه الحالة لا تتساوى نسبة الكلمتين فى الشيوع ، بل ينظر عادة إلى الكلمة المستعارة نظرة أرقى وأسمى فى الاستعمال [1] . ويستشهد على ذلك بما فعلته قريش كما هو شائع عند من قال بنزول القرآن بلغة قريش أنها كانت تتخير من كلمات القبائل فى مواسم الحج والاسواق ما خفّ على اللسان وحسن فى السمع .

وإلى جانب هذا الرأى ثمة من يقول بأن الترادف آت من لهجة واحدة أو واضع واحد ، وكانت فى الأصل تدل على معان متعددة بينها فروق دقيقة ، وبمرور الزمن وكثرة الاستعمال تنوسيت هذه الفروق فصارت مترادفة [2] .

غير أن واقع اللغة والاستعمال ينافيان ذلك فإن الفروق لم تنس ، بل معروفة مقرورة فى ذهن المتكلم والسامع خاصة وأن ثمة فرقا بين الاسم والصفة كما تكلمنا سلفاً فالعربى كان يتكلم وهو يعرف كل ذلك ، وأن فلسفته اللغوية والتعبيرية كانت تتيح له سعة التصرف فى القول يقول ابن جنى (وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به ، فإذا أورد شيء من ذلك كأن يجتمع فى لغة رجل واحد لغتان فصيحتان فينبغى أن تتأمل حال كلامه ، فإن كانت اللفظتان فى كلامه متساويتين فى الاستعمال كثرتهما واحدة ، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت فى ذلك المعنى على ذينك اللفظين ، لأن

---

(١) فى اللهجات العربية ص ١٨٢ ، وانظر دراسات فى فقه اللغة د / صبحى الصالح ص ٢٩٩ ، ص . . ٣ ، والخصائص ج ١ ، ص ٣٧٢.

(٢) اللهجات العربية فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١٢٤ .

العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه فى أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها [1] فيعمد العربى إلى أكثر من طريق ليخبر عما فى نفسه ، فقد ينسى أحد اللفظين أو يتعسر نطقه فيعمد إلى الآخر ، وقصة النظام معروفة فقد كان الثغ فى الراء فتحاشى الالفاظ التى بها الراء وعمد إلى غيرها فوجد فى اللغة ما يعينه على ذلك بل ان تعدد الالفاظ على المعنى الواحد كان يعتبر طريقا من طرق الفصاحة والبلاغة والبيان فى النظم والنثر (لأن اللفظ الواحد قد يأتى باستعماله من لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس والترصيع وغير ذلك من ألوان البديع)[2]

ولا ننسى أن نضيف الى أسباب نشأة الترادف بعض الاستعمالات المجازية للفظة ، التى قد تستعمل على سبيل المجاز وتظل جنباً إلى جنب مع الألفاظ الحقيقية . [3] .

كما أن الدخيل إلى العربية من اللغات الأخرى كالفارسية ، أو اليونانية أو بعض أخواتها السامية مما يحمل نفس الدلالة زاد من وجود الترادف (كالدلقين والبال ، والدخس والحوت ، فالاولان دخيلان من الرومية والثانيان عربيان أصيلان) [4] .

هذا بالإضافة إلى أن الرواة قد جمعوا مهجور الألفاظ مع المستعمل فزاد ذلك من تعدد الألفاظ على المعنى الواحد ، كما أن التصحيف أو التحريف فى كثير من الكلمات أدى إلى قراءة الكلمة الواحدة الدالة على معنى واحد على

---

(١) الخصائص ج١ ، ص ٣٧٢ وأنظر ما بعدها .

(٢) المزهر ج ١ ص ٤٠٦ .

(٣) الأصول ص ٣٣٢ ، وانظر فى اللهجات العربية د / أنيس ص ١٨٣ ، فقه اللغة د / وافى ص ١٧٣ .

(٤) الوجيز فى فقه اللغة ص ٤٠٣ ، وانظر فقه اللغة د / وافى ص ١٢٧ وما بعدها .

عدة وجوه فيؤدى ذلك إلى وجود ألفاظ جديدة تصبح مرادفة للقديمة . [1]

وأخيرا فإن الخلط بين الاسم والصفة مسئول عن وجود كثير من الترادف

هذا هو ما يعرف بالترادف في اللغة العربية وسواء كان ناتجاً من لهجتين أو من لهجة واحدة فإنه رافد من روافد اللغة النموذجية الفصحى ووجد في شعر العرب ونثرهم ، فكان الشاعر أو الناثر يستخدمه ويعرف الفرق بين كلمة وأختها وإذا ما كانت احداهما اسما والآخرى صفة استخدمت لتدل على الموصوف . وقد وجدت مؤلفات كثيرة في الترادف لعل أشهرها كتاب مجد الدين الفيروزبادى المسمى (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف) ، كما ألف فى أسماء العسل ، وألف ابن خالويه أيضاً كتاباً فى اسماء الأسد وآخر فى اسماء الحية ، وعلى هذا المنوال أفرد خلق من الأئمة كتباً فى أسماء وأشياء مخصوصة [2] كما قدمنا سلفاً .

ثانيـــا : المشترك اللفظى

تناولنا فيما سبق الحقيقة والمجاز ، ونوهنا عن المحدد الدلالى وأثره فى تحديد الدلالة المعنوية التى يتطلبها السياق ، بحيث يمنع اللبس ، ويزيل ما قد يعترى الكلام من غموض ، وذلك لأهمية هذه الأشياء فى توجيه دراسة المشترك اللفظى ، لأن بعض من أنكر المشترك ، أنكره لانه أعتبر أن أحد المعنيين حقيقيا والآخر مجازيا ، غير أن هذا المعنى المجازى لم يبحثوا فى أصله ونشأته ، وكيف انتقل من دلالة لأخرى ، وقد نوهنا بأن المجاز إذا شاع وانتشر ، وكثر استعماله صار فى عداد الحقائق ، بل ربما يتوارى المعنى الحقيقى لسبب أو لآخر ، فينتشر المعنى المجازى ، ويعامل على أنه حقيقة ثابتة للدلالة على ما نقل إليه وبشيوع هذا المعنى

---

(١) انظر البحث المسهب عند ذلك فى كتاب اللهجات العربية د / أنيس ص ١٨٤ وما بعدها .

(٢) المزهر ج ١ ص ٤٠٧ .

الدلالى ، وانتشاره ، يعتبر عند البعض من المشترك اللفظى ، وهو فى الحقيقة بعيد كل البعد عن المشترك ، لأن الفرق بينه وبين المشترك ، كامن فى حقيقة اللفظين فى المشترك فكلاهما حقيقى ، وليس بينه وبين المجاز أدنى وشيجة (لأن المشترك اللفظى الحقيقى انما يكون حين لا نلمح أية صلة بين المعنيين كأن يقال مثلا إن الأرض هى الكرة الارضية ، وهى أيضاً الزكام ، وكأن يقال لنا مثلا إن الخال هو أخو الأم ، وهو الشامة فى الوجه ، وهو الأكمة الصغيرة) [1] .

أى أنه إذا لم توجد صلة بين المعنيين كان مشتركا ، أما وجودهما فيحوله إلى لون من ألوان المجاز اللغوى ، كما سوف نرى .

كما أن المحدد الدلالى أيضا ، يساهم فى تحديد دلالة الألفاظ من خلال وضعها فى سياق صحيح ، هل هو من المشترك ، أو خارج عنه ، وفى هذا يقول السيوطى (فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على هذا المسمى ، فأجيبوا عن هذا الذى ظنوه ، وسألوا عنه بضروب من الأجوبة : أحدها : أن كلام العرب يصحح بعضه بعضا ، ويرتبط أوله بآخره ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة الواحدة على المعنيين المتضادين ، لأنها تتقدمها ، ويأتى بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، فلا يراد بها فى حال التكلم ، والاخبار إلا معنى واحدا) [2] وقد مثل لذلك بأمثلة عديدة تدليلاً على هذه القاعدة ، وهو لا يفتأ يكرر أن تحديد المعنى السياقى يتم بما يتقدم الحروف ، وبما يتأخر بعدها ، مما يوضح تأويلها ، ويدل على المعنى المخصوص [3] .

---

(١) دلالة الألفاظ د / أنيس ص ٢١٤ .

(٢) المزهر ج ١ ص ٣٩٧ وما بعدها .

(٣) المزهر ج ١ ص ٣٩٩ وما بعدها .

وهذا هو ما قرره « أولمان » فهو يرى أن السياق وحده – بما فيه من محددات دلالية بطبيعة الحال – هو الذى يحدد المعنى خاصة إذا اتفقت كلمتان أو اكثر فى أصواتهما اتفاقاً تاما ، ومثل لذلك أيضا بالكلمتين الانجليزيتين (see , sea) فالسياق وحده هو الذى يحدد المقصود ، فلو قيل مثلا : (The sea) أي البحـر، (T o see) يـرى ، و(The bishop's see) أى الكتـدرائية ، أو إيراشـية الأسـقف فهذه الكلمات تنطق بصورة واحدة ، إلا أن السياق ، والمحدد الدلالى ، رشحا المعنى المقصود من كل كلمة ، ولذا يقول : (إن كل كلماتنا تقريبا تحتاج على الأقل إلى بعض الإيضاح المستمد من السياق الحقيقى سواء أكان هذا السياق لفظيا أم غير لفظى ، وربما كانت الحقائق الإضافية المستمدة من السياق مقصورة فى بعض الأحايين على تحديد الصور الاسلوبية للكلمة ، ولكنها مع ذلك تعد ضرورية فى تفسير المشترك اللفظى [١] .

وفى الصفحات القادمة سنتناول المشترك اللفظى ، وكل ما يتعلق به تعريفا ، وثبوتا ونفيا ، والأسباب التى أدت إلى وجوده ، ومتى يكون اللفظ من المشترك ، وآراء علماء الدلالة واللغة قديماً وحديثاً فيه .

استقر علماء اللغة على أن شبه الجزيرة العربية كانت مقسمة إلى بيئات لغوية متعددة ، بتعدد القبائل المنتجعة هذه الجزيرة المترامية الاطراف فكان لكل قبيلة معجمها الخاص بها ، ولا ندرى كيف نشأ هذا المعجم ، ولم تعددت هذه اللهجات وهل كلها آتٍ من أصل واحد ، أو أن هذا الأصل كان هينا يسيرا ثم أضافت كل قبيلة إلى معجمها ما أرتأته بل ما فرضته عليها حياة الصحراء الفسيحة ، ثم كان الاحتكاك بين هذه اللهجات – أو اللغات – إما عن طريق السيف ،

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ٥٥ .

أو عن طريق التجارة ، أو فى عكاظ وغيرها من أسواق العرب

نقول تعددت اللغات قبل مجيء الاسلام ، وكانت كل قبيلة تاتى مكة للحج ، أو للتجارة أو للتعرف على ما فى الأسواق فكانت فرصة لأن تظهر لغة موحدة خالية من آثار اللهجات قيل بها الشعر العربى فى العصر الجاهلى ، ونزل بها القرآن الكريم ، واستمرت إلى يومنا هذا .

ومهما قيل من أن هذه اللهجات قد تعددت ثم اتحدت فى لهجة قريش لعوامل عدة مبسوطة فى كتب اللغة على إختلاف أنواعها وتباين مشاربها [1] لكن الذى يعنينا فى المقام الأول أنها تعددت وانتشرت فى هذه المساحة المترامية الاطراف ثم اتحدت فى لغة واحدة وهذا شيء طبيعى يحكمه قانون النشوء والارتقاء (من المقرر فى قوانين اللغات أنه متى انتشرت اللغة فى مساحة واسعة من الأرض وتكلم بها طوائف مختلفة من الناس استحال عليها الاحتفاظ بوحدتها الأولى أمدا طويلا ، فلا تلبث أن تتشعب إلى عدة لهجات ولم تفلت اللغة العربية – وما كان يمكن أن تفلت – من هذا القانون العام) [2] .

ولقد خلف لنا هذا الانشعاب ، وتلك اللهجات المتنوعة أمثال المترادف والمشترك والمتضاد ، فهذه الثلاثة من صنع اللهجات وهذا هو رأى الكثير من علماء اللغة ، فالاصفهانى يرى أن الترادف آت من لغتين لا من لغة واحدة [3]

وهذا هو مذهب أهل الأصول أيضاً وبه قال آخرون (إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربى أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحى من العرب والمعنى الآخر لحى غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء ، وهؤلاء عن هؤلاء) [4] ، ومهم جدا أن نقف

---

(١) انظر مثلا فقه اللغة د / وافى ص ١٠٩ .
(٢) السابق ص ١٠٨ .
(٣) المزهر ج ١ ص ٤٠٦ .
(٤) السابق ج ١ ص ٤٠١ وانظر ايضا ص ٣٦٩ .

على قوله : « ثم سمع بعضهم ..... » الخ فهذا يدل دلالة واضحة على أن القبائل كانت تنتقى من بعضها ، أو على الأقل تأخذ من بعضها ما يروقها من ألفاظ ومعان ، هذه الألفاظ وتلك المعانى انصهرت فى بوتقة واحدة وخرجت لنا اللغة التى نزل بها القرآن الكريم والتى نتكلمها اليوم ، ومن ثم لا نرى داعياً على الاطلاق لاعتبار اللهجات أو الرجوع إليها على الأقل فى مثل الموضوع الذى نحن بصدده ، لان كلام بعضهم يوحى بأننا إذا نظرنا إلى هذه الظواهر اللغوية يجب أن تنظر إليها على أنها لغة واحدة خالية من اللهجات لأن الإسلام وحدها جميعاً فى لغة واحدة ، وما تلك إلا ظواهر للغة واحدة موحدة لا أثر فيها للهجات ، ومن ثم أرجح أن ننظر إليها ، بل ندرسها على أنها ظواهر لغة واحدة هى اللغة العربية .

ولكن ما المشترك ؟ إذا أردنا الاجابة على هذا السؤال لا بد أن نستعرض كلام الذين تناولوا هذه الظاهرة بالتعريف سواء قديمهم وحديثهم كى نقف على فهم واضح لهذه الظاهرة اللغوية ، فهو عند الصاحبى تسمية الاشياء الكثيرة بالاسم الواحد كعين الماء ، وعين المال ، وعين السحاب [١] أما الأصوليون فإن السيوطى ينقل عنهم فى المزهر تعريف المشترك حيث يقول حكاية عنهم (بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء) [٢] .

هذا هو تعريف المشترك عند بعض القدماء ، أما عند اللغويين المحدثين هو ما اتحدت صورة لفظة ، واختلف معناه [٣] أو هو أن تتعدد المعانى للفظ الواحد [٤] ، أما الدكتور / وافى فى كتابه فقه اللغة فانه يعرفه تعريفاً يكاد

---

(١) الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ص ٩٦ .
(٢) المزهر ج ١ ص ٣٦٩.
(٣) فقه اللغة د / صبحى الصالح ص ٣٠٢ .
(٤) الوجيز فى فقه اللغة للانطاكى ص ٣٨٨ .

فيه يخرج غيره منه وان كان قد افسح المجال لمعان كثيرة حيث يقول عن المشترك اللفظى (وذلك بأن يكون للكلمة الواحدة عدة معان تطلق على كل منها على طريق الحقيقة لا المجاز)[1] . وضرب لذلك مثلاً لفظ الخال والانسان والأرض وأورد ما يمكن أن يكون لكل منها من معان ، لكنه لم يحدد أيها حقيقى ، وأيها مجازى ، وكيف انتقلت من الحقيقة للمجاز ، خاصة وأنه نص على استواء الدلالة على الحقيقة والمجاز ، ولذا فإن كلمة « عدة معان » هذه أدخلت فيه ماأسماه ابن فارس فى الصاحبى بالمشترك المعنوى الذى عرفه قائلاً (معنى الاشتراك : أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر)[2] ويضرب لذلك مثلا قوله تعالى (فاقذفيه فى اليم فليلقه اليم بالساحل) ورأى أن الفعل (فليلقه) قد يخرج عن معناه الاصلى إلى معان أخرى هى تلك التى قصدها البلاغيون بالاغراض البلاغية ، أو المجازية للأساليب الإنشائية ، والخبرية ، وهذا ما عناه بقوله : (فليلقه مشترك بين الخبر والامر) .

ويعرفه أيضاً أولمان بأنه تعدد الكلمات مع اتحاد الصيغة ، فإذا كانت البيئة اللغوية الخاصة تشعر بأن اللفظين ينتميان إلى كلمتين مختلفتين ، وجب عدها من باب المشترك اللفظى homonymy ، وإن كان يراه محدود الوقوع والحدوث ، كما أنه فى نظره تطور غير طبيعى فى اللغة[3] وقبل الحكم على اللفظ بأنه من المشترك يجب الاعتماد على الشواهد الموضوعية المستقاة من الأطالس اللغوية التى تسجل التوزيع الجغرافى للأصوات ، والكلمات ، والعناصر النحوية .

---

(١) فقه اللغة ص ١٨٩ .

(٢) الصاحبى ص ٢٦٩ .

(٣) دور الكلمة فى اللغة ص ١١٥ ، ١٢٦ .

أما التعريف الذى نراه جامعا مانعا للمشترك هو تعريف الاصوليين سالف الذكر ، كما أورده السيوطى شريطة أن يضاف إليه ما جاء فى تعريف د/ وافى أعنى على طريق الحقيقة) فيكون المشترك هو : دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين غير ضدين فأكثر دلالة حقيقية على السواء ليس بينها علاقة . وبذا يخرج المجاز وأبوابه من المشترك ، كما تخرج الأغراض البلاغية للأساليب الإنشائية ، وتخرج أيضا بعض الأدوات التى تستعمل فى غير معناها الحقيقى ، وتكون على سبيل المجاز فى هذا الاستعمال ، وربما هذا الخلط هو الذى دفع بعض من كتبوا فى المشترك أن يخلطوا بينه وبين الألوان المجازية الأخرى .

ولكن كيف نشأ هذا المشترك ؟

هناك شبه إجماع بين من تناولوا المشترك على أنه ناتج من أمور أبرزها اختلاف اللهجات العربية ، أو الاستعمال المجازى للفظ ثم يشيع هذا الاستعمال وينسى أو يتناسى المعنى الحقيقى ، فيشيع وينتشر المعنى المجازى على أنه دال على حقيقة اللفظ .

وقد ذهب العلماء بين هذين الامرين مذاهب متنوعة ، بعضهم قصر رأيه على ذلك وبعضهم زاد الاشتقاق والتصريف ، أو اتفاق كلمتين اتفاقاً بطريق الصدفة ، كما يحدث نتيجة لتطور الأصوات تطوراً ممتداً فى خطوط متقابلة بالتدريج أو أن ينشأ عن تطور مدلولات الكلمة الواحدة حين تمتد فى خطوط متباعدة ، تنعدم فيها العلاقة بينها [1] .وموسيقا الكلام ، أو تصريف الكلمة هو الذى أدى إلى وجود المشترك بين الكلمة المصرفة فى وضعها الأخير وبين كلمة أخرى تشابهت معها فى النطق والرسم ، ولذا قسموا المشترك اللفظى

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٢٧ .

إلى نوعين :

(أ) مشترك لفظى حدث نتيجة تطور دلالى ، أى نتيجة أكتساب الكلمة معنى جديداً ، أو معانٍ جديدة وأطلقوا عليه أسم البوليزيمى - POLYSEMY - أى أن الكلمة واحدة والمعنى هو المتعدد .

(ب) ما حدث نتيجة التطور النطقى والصوتى ، فيؤدى التطور الصوتى إلى اتحاد نطقى دون الألتفات إلى حروف الكلمة ، كما فى كلمتى (sea , see) السابقتين ، وأطلقوا عليه أسم هومونيمى homonymy أى كلمات متعددة ومعان متعددة [1] .

ومعيار التفرقة بين الاثنين يكون :

(١) إما بجمع مكونات المعنى ، أو ملامح التعريف ، فإذا كان المثالان يملكان ملمحاً دلالياً مشتركاً بينهما تكون من البوليزيمى ، وإذا انعدم هذا الملمح المشترك فنحن أمام هومونيمى . وإن كانت ثمة صعوبة فى تحديد الملمح الملائم الذى يعول عليه .

(٢) والمعيار الآخر هو قياس درجة تشابه المعنى ، بعد تحديد المكونات المشتركة بين مفردتين وإن كان هذا لا يكفى للحكم وحده على الكلمة بأنها من أيهما ، بل يجب أن يضاف إليه التمييز بين الملامح الأساسية والملامح الهامشية ثم عقد المقارنة بين الملامح الأساسية فقط [2] .

ويذكر السيوطى فى المزهر أن المشترك يقع فى اللغة إما من واضعين - يعنى قبيلتين مختلفتين - بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنى ، ثم يأتى آخر ويستعمل ذات اللفظ فى معنى آخر ، ويشتهر اللفظ بهذين المعنيين وذلك مثل

---

(١) علم الدلالة د/ أحمد مختار ص ١٣٧ .

(٢) السابق ص ١٣٨ .

كلمة الألفت والسليط يقول (ومن المشترك بالنسبة إلى لغتين : قال في الغريب المصنف ، قال أبو زيد : الألفت في كلام قيس : الأحمق ، والألفت في كلام تميم الأعسر ، وقال الأصمعي : السليط عند عامة العرب الزيت وعند أهل اليمن دهن السمسم) . [١]

واما أن يوضع من واضع واحد ، فيستخدم اللفظ في غير معناها ، الذى شاع عنه : وانتشر للغز يقصد من وراء الكلام (لغرض الابهام على السامع حيث يكون التصريح سبباً للمفسدة)[٢] ، ونراه يضرب لذلك مثلاً قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عندما سئل عنه وهما في طريقهما إلى الغار قال : هذا الرجل يهديني السبيل . لكن جملة يهديني السبيل هذه استخدمت على سبيل الكناية فلم يصرح بأنه الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما قال هو يهديني إلى الطريق الصحيح . فالمعنيان متلازمان ، الرسول ، والهداية وبذا لا أرى هذا من المشترك ، أما قوله إن الواضع وضعه لغرض الإبهام ، فهو يؤيد ما ذهبنا إليه من أنها ليست من المشترك لأن المشترك يدل دلالة مستوية على أحد المعنيين أو المعاني وتأتي القرينة لترشح المعنى المقصود من الكلام .

ورأى أيضاً أن الاشتقاق والتصريف لبعض الكلمات يؤديان إلى المشترك من ذلك قوله (راجعت تذكرتي فوجدت فيها العين في اللغة تطلق على أشياء كثيرة قسمها بعض المتاخرين تقسيماً حسناً ، فقال ما يطلق عليه العين ينقسم قسمين : أحدهما أن يرجع إلى العين الناظرة ، والثاني ليس كذلك ، فالاول على قسمين أحدهما بوجه الاشتقاق ، والثاني بوجه التشبيه ، فأما الذى بوجه الاشتقاق فعلى قسمين : مصدر وغير مصدر ، فالمصدر ثلاثة ألفاظ العين :

---

(١) المزهر ج١ ، ص ٣٦٩.

(٢) السابق ج١ ص ٣٨١ .

الاصابة بالعين ، والعين أن تضرب الرجل فى عينيه والعين : المعاينة . وغير المصدر ثلاثة ألفاظ أيضا ، العين أهل الدار لانهم يعاينون ، والعين المال الحاضر والعين : الشيء الحاضر وأما الراجع إلى التشبيه فستة معان : العين الجاسوس ، تشبيها بالعين لانه يطلع على الأمور الغائبة ، وعين الشيء : خيارة والعين الربيئة وهو الذى يرقب القوم ، وعين القوم سيدهم ، والعين واحد الاعيان وهم الاخوة الاشقاء ، والعين الحر ، كل هذه مشبهة بالعين لشرفها .) [1]

وأما ما لا يرجع الى الاشتقاق أو التشبيه ، فعدة عشرة معان منها الدينار ، واعوجاج الميزان ، وعين القبلة ، والسحابة الآتية من ناحية القبلة إلى غير ذلك من معان للعين .

ومثل كلمة العين الغروب [2] التى اتحد اشتقاقها واختلف مصدرها فأدى اتحاد الاشتقاق أو قل تشابهه إلى أن تعد من المشترك ، ومثلها أيضاً كلمة جلس .

مما تقدم نستطيع أن نقول إن بعض ألوان المجاز ، أدت إلى ايجاد لون من الالفاظ عدت من المشترك وما هى منه ، لأن بعض هذه المعانى منقولة عن أصله وبالتالى فليس استخدامه على وجه الحقيقة ، التى إعتبرناها سلفاً ركناً اساسياً من أركان حد المشترك . وعلى هذا الدرب سار المحدثون الذين تكلموا عن المشترك فلم يخرجوا عن هذه الأشياء ، فرأوا نشأة المشترك إما من اختلاف الاستعمال باختلاف القبائل ، وقد يكون من وراء ذلك فكرة الحقيقة والمجاز لأن اللفظ الواحد يتعدد معناه فيشتهر بعضها دون بعض (فيقر فى نفس المتكلم والسامع أن هذا المعنى الشهير هو الأصل ، وأن المعانى الأخرى أقل منه ارتباطاً بهذا اللفظ) [3] وذلك كالعين مثلاً وما يندرج تحتها من الفاظ مجازية منقولة عن حقيقة العين التى هى الباصرة وفى النهاية ترجع نشأة المشترك إلى ظروف الإستعمال ، لا إلى الوضع [4]

(١) المزهر ج١ ص ٣٧٤ ، ص ٣٧٥ .
(٢) السابق ج ١ ص ٣٧٦.
(٣) الأصول ص ٣٣٥ .
(٤) انظر الاصول ص ٣٣٥، ص ٣٣٦ .

أما د / وافى فيذهب فى كتابه إلى أن المشترك بمعناه الصحيح فى اللغة العربية نشأ من عوامل كثيرة لعل أهمها :

١ – اختلاف اللهجات العربية القديمة باختلاف القبائل المتكلمة بهذه اللهجات ، وعندما جمعت هذه اللهجات نظر إليها على أنها روافد لغة واحدة فضمت المعانى إلى بعضها بعضا دون أن يقال إن هذا اللفظ استخدمته احدى القبائل والأخرى استخدمته فى كذا (فأصبح يطلق فيها جميع هذه المعانى) .[1]

٢ – التطور الصوتى ، فإن قانون التطور الصوتى يجعل أحيانا لفظا يوافق لفظا نطقاً ويختلفان فى المعنى (فكما تتطور أصوات الكلمات وتتغير قد تتطور معانيها وتتغير مع احتفاظها بأصواتها)[2] فهذا التطور يغير فى المعانى ، ويحتفظ بشكل الكلمة ونطقها مما ينتج عنه كلمات مشتركة نطقاً مختلفة فى المعنى

وبجانب العامل الصوتى وتطوره يرى د / أنيس عاملاً آخر أهم من التطور الصوتى ، وهو الاستعمال المجازى الذى يأتى أحياناً دون تعمد أو قصد ومن عدة أفراد دون مواضعة أو اتفاق بينهم ، بل بطريقة عفوية يستعملون بعض الكلمات لعلاقة المشابهة ، وذلك مثل كلمة عين ، أو رأس ، أو لبعض العلاقات الأخرى كالكلية أو الجزئية ، وباقى علاقات المجاز المرسل (فالناس فى لغة تخاطبهم قد يلجأون إلى مجازات لتوضيح معانيهم وابرازها فى صورة جلية دون أن يعمدوا إلى هذا عمداً ، أو يرغبوا فى إظهار براعة فى الكلام)[3] وينتهى إلى أن المجاز على هذه الصورة بطول الزمن وكثرة الاستخدام وشيوع التداول يتحول إلى حقيقة ، وتتوسيت فيها الناحية المجازية فصارت لا تثير فى الذهن دهشة أو غرابة عند سماعها .

---

(١) فقه اللغة ص ١٩٢ .

(٢) فى اللهجات العربية د / أنيس ص ١٩٣ .

(٣) السابق ص ١٩٣ .

ولذا نراه يرجع كثيرا من الكلمات التى تسمى بالمشترك اللفظى إلى أن أحد معانيها حسى والآخر معنوى ، ثم ينتهى فى نهاية الأمر إلى أن (المعنى الأصلى فى مثل هذه الحالة هو الحسى ، وأن المعنوى فرع عنه بطريق المجاز) [١] وهناك من زاد على المجاز ، وتطور الدلالة عمومية المعنى ، سبباً آخر لنشأة المشترك ، ويستدل على ذلك بكلمة (دليل) ، إذ لها معان متعددة فأحياناً تدل على من يرشد السائحين لزيارة الأماكن الجديرة بالزيارة ، كما قد يراد بها الكتاب الذى تطبعه المكاتب السياحية للتعريف بالآثار والمعالم ، وقد تعنى الحجة والبرهان [٢] .

غير أن المؤلف لم يقتنع بهذا ، وحجته أن كثيرا من ألفاظ المشترك ليس فيها عمومية الدلالة ، ومع ذلك يقصد بها أشياء شديدة الأختلاف ليس بينها رابط مثل كلمة الخال ، وإن كنا نرى أن كلمة دليل تعنى الهداية والارشاد إلى الأفضل سواء المعنى الحقيقى أو المجازى [٣] . ومن ثم فإنها تدخل ضمن السبب الثانى وهو المجاز .

وإزاء هذا التضارب فى نشأة المشترك دخل فيه ماليس منه من ناحية وتشكك فى وجوده الكثيرون بين مثبت ومنكر . وبادىء ذى بدء تقرر أننا لو استبعدنا الالفاظ التى حملت على المشترك وهى ليست منه خاصة المجازية ، لوجدنا أن هناك ألفاظا ليست بهذه الكثرة المبالغ فيها هى المشترك ، وإن كنا لا نذهب مذهب د / أنيس ونقول بندرة المشترك وقلته إلى الحد الذى لا يكاد يتجاوز أصابع اليد الواحدة [٤] وفى رأى آخر لا يكاد يعدو عشرين كلمة [٥]

---

(١) فى اللهجات العربية ص ١٩٩ .

(٢) الوجيز فى فقه اللغة، محمد الانطاكى ص ٣٨٩ .

(٣) أساس البلاغة للزمخشرى ص ١٩٣ مادة دلل

(٤) دلالة الالفاظ ص ٢١٤ .

(٥) السابق ص ٢١٥ .

بيد أن بعض قدامى اللغويين قد أسرفوا فى رصد الألفاظ التى اعتبروها من المشترك ، بل وجدنا كتباً مؤلفة فى هذا الصدد من ذلك صنيع أبى عبيدة حيث ألف كتاباً يحمل عنوان (الأجناس من كلام العرب ، وما اشتبه لفظه واختلف فى المعنى) وحذا حذوه المبرد فألف كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه) .

ويتوسط بين المسرفين فى الانكار ، والمسرفين فى الاثبات بعض من اعتدل وبعد عن المغالاة ، فإذا كان ابن درستويه قد غالى فى الإنكار فإن أبا على الفارسى كان معتدلا غير مبالغ فيرى أن (أتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغى ألا يكون قصداً فى الوضع ولا أصلاً ولكنه من لغات تداخلت ، أو أن تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشىء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل [١]) .

وقد قسم المحدثون المشترك اللفظى تبعاً لتعدد المعنى إلى أربعة أنواع وهى :-

(أ) وجود معنى مركزى للفظ تدور حوله عدة معان فرعية أو هامشية.

(ب) تعدد المعنى نتيجة لاستعمال اللفظ فى مواقف مختلفة .

(ج) دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة لتطور فى جانب المعنى.

(د) وجود كلمتين يدل كل منهما على معنى ، وقد اتحدت صورة الكلمتين نتيجة تطور فى جانب النطق .

وقد تضاربت الأقوال حول الأربعة فمن ذاهب إلى أن الثلاثة الأول من المجاز ، وبذا تخرج من المشترك اللفظى ، ومن قائل بأن النوع الثالث هو المعروف بالبوليزيمى وأطلق عليه تعدد المعنى نتيجة تطور فى جانب المعنى ، أوكلمة واحدة ، متعددة المعنى ، ويطلقون على النوع الرابع الهومونيمى أو

---

(١) المخصص ج ١٣ ص ٩٥٢ .

تعدد المعنى نتيجة تطور فى جانب اللفظ ، أو كلمات متعددة ومعان متعددة [1] ، ولكنهم خلطوا فى ذلك بين ما يكون على الحقيقة ، أو على سبيل المجاز بنوعية المرسل والاستعارة .

وأية ما يكون الأمر فإن المشترك حقيقة واقعة شريطة أن لا يدخله المجاز وأن ننظر إليه على أنه دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين فأكثر دلالة حقيقية على السواء ليس بينها علاقة ، وتدرسه على أنه رافد من روافد لغة واحدة هى اللغة العربية الموحدة ، بالإضافة إلى أنه ظاهرة طبيعية صحيحة فى اللغة العربية يدل بشكل واضح على قدرتها وتنوعها ، وهى ليست بدعا فى ذلك ، بل نجد هذا المشترك فى كثير من لغات الإنسان ، ويدور حولها النقاش كما هى الحال حول المشترك فى اللغة العربية . [2]

وقد أدى الاشتراك إلى اتساع التعبير فى اللغة ، كما كان مادة صالحة للتعبير بألوان بلاغية متنوعة ومن ثم وجيت التفرقة بين المشترك وبعض الألوان البلاغية ذات الصلة الحميمة بالمشترك ، غير أن الفروق بينها وبين المشترك دقيقة متموجة ، وذلك مثل الجناس التام ، والتورية ، والمشاكلة والمجاز والاستعارة ، وأيضاً ما عناه البلاغيون بالاغراض البلاغية ، والمعانى التى تخرج إليها فى المعنى بعض الأدوات والحروف والافعال ، يقول السيوطى (وذهب بعضهم إلى أن الاشتراك أغلب ، قال لأن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة ، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء والمضارع كذلك ، وهو أيضاً مشترك بين الحال والاستقبال والاسماء كثير فيها الاشتراك) [3] .

---

(١) علم الدلالة د/ أحمد مختار ص ١٦٢ وما بعدها .

(٢) فقه اللغة د / صبحى الصالح ص ٣٠٢ .

(٣) المزهر ج ١ ص ٣٧٠ .

ولنخرج من التجريد إلى التحديد وذلك عن طريق بعض الأمثلة المتنوعة للمشترك حتى تكون مدخلاً للدراسة البلاغية فيما بعد ، فقد انشد للخليل ثلاثة أبيات على قافية يستوى لفظها ويختلف معناها :

ياويح قلبى من دواعى الهوى .·. اذ رحل الجيران عند الغروب

أتبعتهم طرفى وقد أزمعوا .·. ودمع عينى كفيض الغروب

كانوا وفيهم طفلة حرة .·. تفتر عن مثل أقاحى الغروب

فيرى أن الغروب الأول هو غروب الشمس ، والثانى جمع غرب وهى الدلو العظيمة ، والثالث جمع غرب وهى الوهاد المنخفضة . (١)

ومن الأفعال أيضاً ما جاء مشتركاً قوله تعالى (إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى ان إقذفيه فى التابوت فاقذفيه فى اليم فليلقه اليم بالساحل) (٢) . ففعل الأمر فى هذه الآية الكريمة (فليلقه) يشترك بين الخبر والأمر كأنه قال فاقذفيه فى اليم ، يلقه اليم ومحتمل أن يكون اليم أمر بإلقائه (٣) فاحتمل الفعل هذين المعنيين ومن ثم عد من المشترك .

ومثلما يأتى المشترك فى الاسماء والافعال نراه كذلك فى الحروف والادوات فيغير من معناها ومن عملها أيضاً ، وذلك مثل « متى » الموضوعة للاستفهام ، فإنها قد تخرج عن الاستفهام إلى الجر فتكون بمنزلة من خاصة فى لغة هذيل وعليه قال شاعرهم أبو ذؤيب الهذلى :

شربن بماء البحر ثم ترفعت .·. متى لجج خضر لهن نئيج

بجر لجج بمتى (٤) وغيرها من أدوات سنعرض لها عند الحديث عن ذلكفى موضعه إن شاء الله .

---

(١) السابق ج ١ ص ٣٧٦ .

(٢) سورة طه الآية ٤٠ .

(٣) الصاحبى ص ٢٦٩ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ج ٣ ص ٦ الشاهد رقم ١٩٨ ، وشذور الذهب ص ٢٨. الشاهد رقم ١١٢

ثالثـــا : التضـــــاد

هذا هو ثالث الثلاثة ، من قضايا المستوى الرابع من مستويات التحليل الدلالى وهذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية ، لذا أثاره اللغويون والمفسرون للقرآن الكريم ، وغيرهم ممن عنى بالتراث الأسلوبى العربى ، فقد أثاره أبو عبيدة فى كتابه مجاز القرآن [١] باعتباره ظاهرة اسلوبية قرآنية ، لها أثرها فى المعنى ، فاللفظ ينظر إليه من حيث استعماله وموقعه فى العبارة ، ومعناه السياقى ، ومن ثم ظهر هذا النوع فى تفسير القرآن الكريم .

غير أن أبا عبيدة ، قد مسّ هذه الظاهرة ، مساً رقيقا ، حتى جاء ابن قتيبة فأثارها بقوة فى كتابه تأويل مشكل القرآن ، فاعتبر أن اللفظة المتضادة تعد من مشكلات الأسلوب ، فعدم الوقوف على حقيقة اللفظ ، وطريقة استعماله ، ومعناه السياقى ، قد يؤدى إلى الخطأ فى فهم دلالته .

وهذا ما أكده « أولمان » عندما رأى أن الكلمة تصبح غامضة ، وغير صالحة للاستعمال ، بمجرد أن تكتسب دلالتين متعارضتين ، وغير متصلتين [٢] ، لكننا نرى أن المحدد الدلالى يزيل هذا الغموض ، ويحدد المدلول السياقى فى هذا التركيب أو ذاك .

بيد أن هذا اللون من الغموض يعتبر ميزة ، فيما لو نظرنا إليه من وجهة نظر مختلفة ، وذلك إذا اعتبرناه خاصية من خواص الأسلوب الأدبى الذى يهذف المتكلم من ورائه إلى أمور ليست فقط مجرد التلاعب بالالفاظ ، بل لإيجاد ألوان بلاغية ، وذلك عن طريق التلاعب بالمعانى المختلفة للكلمة الواحدة أو التلاعب بالكلمات المختلفة المتحدة الصيغة ، بالاضافة إلى استغلال الغموض الذى يلازم ترتيب الكلمات ، وطرائق نظمها النحوى ، وهذا النوع

---

(١) مجاز القرآن ص ١٧٢ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١١٨ .

بالذات - أى التلاعب بالالفاظ - ألف فيه (و . إمبسون) كتابا أسماه (سبعة نماذج للغموض) وهدف فيه إلى تبيان الغموض الناتج عن التلاعب بالالفاظ [١] .

وأية ما يكون الأمر فإن ابن قتيبة درسه تحت عنوان (المقلوب) الذى هو وصف الشيء بضد صفته ، وقد قسمه إلى :-

(أ) قــلب معنـــى .

(ب) قــلب مكـــان .

فقلب المعنى ، إما للتمنى ، أو للمبالغة بقصد التوكيد ، أو الاستهزاء ، أما قلب المكان فثمة تقديم ما يوضحه التأخير ، وتأخير ما يوضحه التقديم ، ومنه القلب على الغلط ، والمعول عنده فى القلب ، المعنى أو الدلالة اللفظية . واللفظ المتضاد ينظر إليه من ناحية الإلف اللغوى ، أو الاستعمال الاسلوبى عند العرب ، حيث كان الباعث على هذه الظاهرة عدم التمييز بين لغات العرب ولهجاتهم ، وبالتالى استعمالاتهم اللغوية ، فأراد ابن قتيبة أن يميط اللثام عن هذه الظاهرة ، ويورد الاحوال التى تأتى فيها اللفظة محتملة لمعنيين متضادين فيرى أن الشيء يوصف بضد صفته ، إما للتشاؤم أو التفاؤل ، كقولهم للديغ سليم تطيراً من السقم ، وتفاؤلا بالسلامة وللعطشان ناهل ، وللفلاة مفازة كما رأى أن اللفظة المتضادة تأتى للمبالغة فى الوصف ، كقولهم الشمس جونة لشدة ضوئها ، وللغراب أعور لحدة بصره .

وقد تأتى للاستهزاء كقولهم للأسود ، أبى البيضاء ، وللابيض أبى الجون ، وعلى هذا جاء قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب (إنك لأنت الحليم الرشيد) كما يقال للرجل (ياعاقل ، ياحليم) بغية اظهار جهله والاستهزاء به

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٢٥ .

ومنه تسمية المتضادين باسم واحد ، والأصل واحد ، مثل كلمة الصريم التى تطلق على الصبح ، والليل ، وكلمة سدقة ، التى تصح للضوء ، والعتمة وكقولهم للكبير « جلل » وللصغير « حلل » [1] .

هذه بعض أمثلة توضح دراسة ابن قتيبة للأضداد ، تلك القضية التى درسها تحت اسم المقلوب الذى « وصف الشىء بضد صفته على الأحوال سالفة الذكر ، ويراها جميعاً اشتراك معنيين فى لفظة واحدة ، والسياق بالاضافة إلى المحد الدلالى هما المنوطان بتحديد المعنى المقصود دون الآخر هذا إذا لم تكن المشاركة أصلية كما فى كلمة الصريم ، أما إذا كانت من مثل « جلل » فما يقتضيه السياق هو الفيصل فى القضية .

ومن هنا تأتى أهمية دراسة قضية الأضداد سواء من الناحية الدلالية أو من الناحية التفسيرية ، أو من الناحية البلاغية ، بإعتبارها أحد ألوان تغيير الدلالة ، وهذا التغيير أدى إلى مسميات بلاغية سوف نعرض لها مع بقية الانواع الأخرى .

والســـؤال الآن هـــو : ما الأضــــداد ؟

التضاد هو أن يعبر اللفظ عن معنيين ضدين دلالة مستوية مع قرينة تحدد أيهما أراد المتكلم ، هذا ما ذهب إليه من تناول الأضداد بالشرح والدراسة ، ومن ثم فالعلاقة واضحة بين الأضداد والمشترك ، جاء فى المزهر للسيوطى قال الكيا فى تعليقه (المشترك يقع على شيئين ضدين ، وعلى مختلفين غير ضدين ، فما يقع على الضدين كالجون وجلل ، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين) [2] . فالاول هو الاضداد ، والثانى هو المشترك سالف الذكر ، ومن ثم لا يكتمل الحديث عن المشترك إلا بالكلام عن الأضداد لأن (الضدية نوع من العلاقة بين المعانى ، بل ربما كانت أقرب إلى الذهن من أية علاقة أخرى) [3]

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٤٥ .

(٢) المزهر ج١ ص٣٨٧ وانظر د / وافى ص ١٩٢.

(٣) فى اللهجات العربية ص ٢٠٧ .

بيد أنه تجدر الإشارة إلى الفرق بين المشترك والتضاد : فالأضداد تقع على شيئين ضدين ، أما المشترك فيقع على شيئين غير ضدين [1] . ويزيد د / أحمد مختار عمر القضية فيلخص كل ما طرح من آراء حول الفصل بينهما فى الآتى :

(١) إذا كانت الكلمة تملك نفس النطق ، ولكن بهجاء مختلف ، فإن ذلك يكفى لجعلها من الهوموتيمى كما فى كلمتى (heir , hair) أو (reed , read) وإن اعترض على ذلك بالكلمتين (flour , flower)

(٢) أما إذا كانت الكلمة تملك نفس النطق والهجاء وتتعدد معانيها ، فقد اقترحت الوسائل الآتية :-

* أ * اللجوء إلى المعيار الدلالى ، فإذا لم توجد علاقة دلالية بين المعنيين فلا مشكلة لاستقلالهما ، وحدوثهما بطريق الصدفة . أما إذا وجدت العلاقة أو المشابهة فهما كلمة واحدة تطورت إما تطوراً بطيئا بمرور الوقت أو سريعاً عن طريق المجاز ، وثمة مشكلات كثيرة تعترض هذه النظرية مثل صعوبة التطبيق ، أو أن يكون أحدهما متفرعا عن الآخر بطريق المجاز ثم نسى المجاز بمرور الوقت ، كما أن رسم الحدود بين المعانى سيدخله جزء اعتياطى ، أو تحكمى ذاتى لأنه ليس من الأمور القابلة للقياس كما يرى بلوميفلد .

* ب * اتخاذ أجزاء الكلام كمعيار لفصل الهومونيمى من البوليزيمى

* ج * يقترح أولمان معيارا ذا ثلاث شعب :-

(١) حينما يعطى كل من اللفظين مشتقات مختلفة ، فإن هذا يعنى أنهما كلمتان مختلفتان ، ويجب معاملتهما على أنهما ينتميان إلى مادتين معجميتين مختلفتين (هومونيمى) .

---

(١) المزهر ج ١ ص ٣٨٧ ، علم الدلالة د / أحمد مختار ص ٣٦٨ والفرق بين الهومونيمى والبوليزيمى .

(٢) إذا وجد اسمان متطابقان أو أكثر ، ولكن دخلا تحت موضوعين مختلفين فإن الأمر حينئذ يكون متعلقاً بالهومونيمى وليس البوليزيمى كما فى (suit دعوى تقام ضد شخص أو suit حُلة) .

(٣) اجراء اختبار رد الفعل عند المتكلمين المواطنين لتقدير ما إذا كانت الصيغة الغامضة مادة معجمية أو أكثر .

كما أن هناك طرقا أخرى ومنها المقارنة بين اللغات أو حصر مكونات المعنى أو ملامح التعريف ، فإذا كان المثالان يملكان ملمحاً دلالياً مشتركاً كان من البوليزيمى أما إذا انعدم الملمح الدلالى المشترك فنكون أمام هومونيمى .

ومن هذه الطرق أيضاً نظرية الحقول الدلالية ، وأيضاً الترابط يكون أساساً للفصل بين النوعين ترابطا عقلياً أو نفسياً أو تاريخياً ، فالبوليزيمى يجب أن تكون كلماته مترابطة بخلاف الهومونيمى .[١]

ويجدر أيضا التفرقة بين أنواع التضاد وهى على النحو التالى : -

١ - **المتخالفات** : وهى عبارة عن لفظين يختلفان نطقاً ويتضادان فى المعنى وهو شبيه بالطباق الايجابى عند البلاغيين فإذا كان شىء ما (أ) فإنه ليس (ب) كما أن (ب) ليست (أ) مثل ضيق ، واسع أو ضحك وبكى .

٢ - **المتعاكسات** : وهو ما يعرف بالتضاد الثنائى القائم على العلاقة التعاكسية وذلك مثل (رجل ، امرأة) أى أن الشيئ إذا لم يكن (أ) فهو (ب) والعكس صحيح .

٣ - **المتضادات العلائقية** : وهى التى تظهر فيها العلاقة التبادلية بين الألفاظ وذلك مثل (زوج - زوجة) ، (يشترى - يبيع) فإذا

---

(١) علم الدلالة د / أحمد مختار ص ١٦٨ وما بعدها بتصرف .

كان محمد زوج فاطمة ، فإن فاطمة زوج لمحمد [1] .

٤ - التضـــاد : الذى هو أحد أنواع المشترك اللفظى أو التضاد المشترك وفيه نجد اللفظة الواحدة تقع على شيئين ضدين كلفظة جون وجلل .

وقد عرض لهذه الظاهرة كثير من علماء العربية قديماً وحديثاً بين مثبت ومنكر لهذه الظاهرة ، كما تضاربت أقوال المثبتين لهذه الظاهرة ، فبعضهم ذهب إلى أنها عشرون كلمة فقط [2] ، وآخر رآها أربع مئة كلمة نقلاً عن ابن الأنبارى [3] وأحياناً لا تكاد تتجاوز العشرات عند آخرين . [4] إلى غير ذلك من آراء تحاول أن تنتقص هذه الظاهرة وتغمطها حقها ، بل أن كثيراً من المثبتين لهذه الظاهرة وقفوا ازاءها غير مكترثين بها ، بل وجدنا بعضهم يرى أنها - والحال هكذا - لا تستحق كل هذه العناية ، ولا سيما وأن مصير التضاد إلى الانقراض والزوال بمرور الزمن [5] . وهو بهذا الرأى يقترب من المنكرين للاضداد فى اللغة العربية .

ويعجبنى كثيراً فى هذا الصدد رأى د / وافى فى الرد على كليهما حيث رأى أن كلا الفريقين قد تنكب جادة القصد فيما ذهب إليه ، فمن التعسف انكار التضاد مهما كان قليلاً أو نادرا ، كما أنه ليس بالكثرة التى ذهب إليها الفريق الثانى المثبت للتضاد . [6]

وأية ما يكون الأمر فقد ألف فى التضاد مجموعة من علماء العربية منهم الأصمعى حيث ألف كتابه الاضداد تناول فيه الالفاظ التى لها معان متضادة فى

---

(١) انظر علم الدلالة لبالمر ص ١٠٩ وعلم الدلالة د / أحمد مختار ص ١٩١ .
(٢) فى اللهجات العربية ص ٢١٥ .
(٣) فقه اللغة د / صبحى الصالح ص ٣٠٩ .
(٤) دلالة الألفاظ ص ٢١٤ .
(٥) فى اللهجات العربية ص ٣١٥ .
(٦) فقه اللغة د / وافى ص ١٩٤ وانظر علم الدلالة د / أحمد مختار ص ١٩٦ وما بعدها

القرآن الكريم ، فيحاول أن يوضح صحتها ، بالإضافة إلى الكلمات التى اختلفت معانيها باختلاف استعمالها ومناسبتها ، وأيضاً ابن السكيت الذى يعتبر د / سلام كتابه فى الاضداد رواية ثانية لاضداد الاصمعى [١] ومنهم أبو حاتم السجستانى الذى لا يرى التوسع فى نظرية الاضداد ، والاقتصار على الصريح الواضح منها مما لا يحتمل الشك ويؤيده السياق والشواهد الصحيحة وان أرجع بعضها إما إلى التصحيف أو الأخطاء المتنوعة وإما إلى التفاؤل أو التشاؤم [٢] . ومنهم ابن الانبارى والمبرد وأبو عبيد القاسم بن سلام [٣] وغيرهم وكلهم مثبت لهذه الظاهرة .

أما من أنكرها فهم كثيرون كالجواليقى ، وثعلب وكان يترأسهم ابن درستوية الذى اضطر أمام حقيقة الاضداد إلى الاعتراف بوجود هذه الظاهرة ، بالرغم من تأليفه كتاباً فى ابطال الاضداد [٤] لكنه لم يكشف عن علة إبطاله الاضداد .

ويتولى ابن فارس فى كتابه الصاحبى فى فقه اللغة اثبات هذه الظاهرة ويدحض رأى منكريها بشيئين :

أولا : من سنن العرب تسمية المتضادين باسم واحد نحو الجون للاسود ، والابيض .

ثانيا : ما دمنا قد اعترفنا بوجود المشترك ووروده عن العرب ، فلم لا نعترف بوجود الاضداد (وذلك أن الذين رووا أن العرب تسمى السيف مهنداً والفرس طرفا هم الذين رووا أن العرب تسمى المتضادين باسم واحد) [٥] .

---

(١) أثر القرآن فى تطور النقد العربى ص ١٦٨ .

(٢) السابق ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٣) السابق ص ١٧٤ وما بعدها وانظر المزهر ج ١ ص ٣٩٧ .

(٤) المزهر ج ١ ص ٣٩٦ ، وانظر ايضا علم الدلالة د / أحمد مختار ص ١٩٥ .

(٥) الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ص ٩٨ ، المزهر ج ١ ص ٣٨٧

وهناك من اعترف بوجودها باعتبارها ظاهرة غير صحية فى اللغة العربية ، وأن العرب لجأوا إليها لنقصان حكمتهم ، وقلة بلاغتهم ويصفهم ابن الأنبارى بأنهم أهل البدع والزيغ ، والازدراء بالعرب ، ويرد عليهم السيوطى مفندا زعمهم بقوله (ويظن أهل البدع والزيغ والازدراء بالعرب أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم وقلة بلاغتهم ، وكثرة الالتباس فى محاوراتهم عند اتصال مخاطباتهم فيسألون عن ذلك ، ويحتجون بأن الاسم منبىء عن المعنى الذى تحته ودال عليه ، وموضح تأويله ، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وبطل ذلك معنى تعليق الاسم على هذا المسمى ، فأجيبوا عن هذا الذى ظنوه وسألوا عنه بضروب من الأجوبة : أحدهما - أن كلام العرب يصحح بعضه بعضا ، ويرتبط أوله بآخره ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع فروعه ، فجاز وقوع اللفظة الواحدة على المعنيين المتضادين لانها تتقدمها وتاتى بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الاخر ، فلا يراد بها فى حال التكلم والاخبار إلا معنى واحداً) [١] ويستدل على صدق رأيه بشواهد من القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم) ، أراد يتيقنون ذلك ، فلم يذهب وهم عاقل إلى أن الله يمدح قوماً بالشك فى لقائه . وأيضا قوله تعالى حاكياً عن يونس عليه السلام (وذا النون إذ ذهب مغاضباً ، فظن أن لن نقدر عليه) أراد رجا ذلك وطمع فيه ، ولا يقول مسلم أن يونس تيقن أن الله لا يقدر عليه[٢] كما يأتى بأمثلة من الشعر ، فيضرب لذلك بكلمة جلل ، التى تارة تكون بمعنى عظيم ، وأخرى بمعنى يسير ، من ذلك قول لبيد :

كل شىء ما خلا الموت جلل .٠. والفتى يسعى ويلهيه الأمل

---

(١) المزهر ج ١ ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(٢) السابق ج١ ص ٣٩٩ .

ويعلق على البيت بقوله (فدل ما تقدم قبل جلل ... وتأخر بعده ، على أن معناه كل شيء ما خلا الموت يسير . ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أن الجلل هنا معناه عظيم .) [١]

وأيضاً يعلق على قول آخر :

قومى هم قتلوا أميم أخـى .·. فإذا رميت يصيبنى سهـمى

فلئن عفـوت لاعفون جـللا .·. ولئن سطوت لا وهان عظمى

فيقول : (فدل الكلام على أنه أراد فلئن عفوت لأعفون عفوا عظيماً ، لان الإنسان لا يفتخر بصفحه عن ذنب حقير يسير ، فلما كان اللبس فى هذين ذائلا عن جميع السامعين لم ينكر وقوع الكلمة على معنيين مختلفين فى كلامين مختلفى اللفظين . [٢]

وهو لا يفتأ يكرر أمثال هذه المقولة ، فكثيرا ما تسمع منه (فلا يعرف المعنى المقصود منها أى من حروف الاضداد ، إلا بما يتقدم الحروف ويتأخر بعدها مما يوضح تأويله .... فى الفاظ كثيرة يطول احصاؤها ، تصحبها العرب من الكلام ما يدل على المعنى المخصوص منها) [٣].

أما المحدثون فقد جاروا القدماء فى رأيهم فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته [٤] وحجج المنكرين مردودة عليهم [٥] لأن ذلك ورد فى اللغة واستعملته العرب فى كلامها ، وجاء فى القرآن الكريم الذى نزل وفق لغة العرب وعلى أنماطها الأسلوبية .

---

(١) السابق ج١ ص ٣٩٨ .
(٢) المزهر ج ١ ص ٣٩٨ .
(٣) السابق ص ٣٩٩ .
(٤) أبو زيد الأنصارى وأثره فى دراسة اللغة د / ابراهيم السيد يوسف ص ١٣٩ وما بعدها
(٥) فقه اللغة د / صبحى الصالح ص ٣١١ .

كما أن اللغة العربية ليست بدعاً فى ذلك بين اللغات الانسانية الأخرى ، فكما وجد فيها أضداد وجد فى غيرها كذلك ، [١] وذلك لأهمية هذا الرافد فى تهر اللغة المتدفق المتلون الذى يروى ظمأ المتكلمين ويفى بحاجتهم اللغوية فمدهم بما يريدون من ألفاظ لكى يعبروا عما يجيش فى نفوسهم بلغة متراقصة معبرة وبهذا يعتبر التضاد (وسيلة من وسائل التنوع فى الالفاظ والاساليب ووسع تنوع استعماله من دائرة التعبير فى العربية ، فكان بهذا خصيصة من خصائص لغتنا فى مرانتها وطواعيتها فى التنقل بين السلب والإيجاب ، والتعكيس والتنظير) . [٢] ويشبه قطرب الاضداد فى لغة العرب بالزحاف فى الشعر ، وأن ذلك من فلسفة العرب فى أسلوبهم وقدرتهم على التنويع فى كلامهم دون الاخلال بشىء مما يتطلبه (ليدلوا أن الكلام واسع عندهم وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والاطالة والاطناب) [٣]

وكما كان الخلاف بين من تناول الاضداد ، ثبوتا أو انكارا كان كذلك الخلاف حول نشأته سواء فى ذلك القدماء أو المحدثين . فمنهم من ذهب إلى أن ألفاظ الاضداد شأنها شأن بقية ألفاظ اللغة وضعت أصلاً على معنيين متضادين [٤] . ثقة بأن السامع سيعرف المقصود من الكلام عن طريق القرائن الموجودة فيه واعتبروه تلويناً فى الاسلوب وقدرة على الكلام ، وهذا ما نلمسه عند طبقة المثقفين فى كل عصر ، فإنهم يتلاعبون بالالفاظ لكى يدلوا على قدرتهم اللغوية وتمكنهم من اللغة وليتيهوا على غيرهم ممن لم يبلغ منزلتهم الثقافية ، غير أن أبا على الفارسى لا يوافق على هذا الرأى ، فينقل عنه ابن سيدة فى المخصص [٥] ، قوله (ان اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين

---

(١) الوجيز فى فقه اللغة محمد الأنطاكى ص ٣٩٧ .
(٢) فقه اللغة د / صبحى الصالح ص ٣١٣ .
(٣) المزهر ج ١ ص ٤٠٠ .
(٤) السابق ج١ ص ٣٩٧ .
(٥) المخصص ج ١٣ ص ٩٥٣ .

ينفى الا يكون قصدا فى الوضع ولا أصلا) ثم يرد ما جاء من الفاظ متضادة إلى أحد أمرين :-

(أ) أن يكون من لغات تداخلت ، والسؤال الذى تطرحه الآن أننا الآن أمام لغة نموذجية واحدة لا أثر فيها للهجات أو اللغات فهل ننظر إلى هذه الظاهرة على أنها لغة تميم ، أو قيس ، والحجاز ؟

والأجابة بالنفى لأننا لا نتكلم الآن هذه اللهجات ، بل نتكلم اللغة العربية الأم ، وهذه ثروتها التى تثرى بها ، فلا داعى أن نغمط اللغة حقها ، ونغمط العرب حقهم ومقدرتهم ، يقول ابن الانبارى فى مقدمة كتابه الاضداد (هذا كتاب ذكر الحروف التى توقعها العرب على المعانى المتضادة فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين) [1] فلو تدبرنا معنى (توقعها العرب على المعانى المتضادة) لعرفنا أن ذلك كان عن قصد منهم ، ولم يكن عفوياً بل قصدوا إليه قصداً خاصة وأنهم نعتوا فى القرآن الكريم بأنهم ذووا ألسنة حداد (فإنه ليس فى جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة والبيان واتساع المجال ما أوتيته العرب خصيصى من الله) . [2]

(ب) أن تستخدم لفظة على سبيل الاستعارة ، فتكثر وتغلب حتى تصير بمنزلة الأصل الحقيقى غير أن واقع الالفاظ المتضادة يدحض ذلك أيضا ، فإن منها ما دل على معنيين حقيقيين دلالة على السواء ، فمثلا كلمة هجد التى تدل على القائم ، والساهر دون أن يكون ذلك الاستعمال على سبيل الاستعارة أو المجاز ، من ذلك قوله تعالى (ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) فإن الفعل هنا - والله أعلم - لا يحتمل إلا معنى السهر

---

(١) المزهر ج ١ ص ٣٩٧ .
(٢) تأويل مشكل القرآن ص ١٢ .

أما المرقش فإنه استخدم نفس الفعل هجد فى معنى النوم فقال :-

سرى ليلا خيال من سليمى .·. فأرقنى وأصحابى هجود

وتكون التفرقة بين المعنيين عن طريق القرينة التى تحدد أى المعنيين هو المقصود فى الكلام .

ثمة اجماع بين من بحثوا فى التضاد ، على أنه نتيجة اختلاف لهجات القبائل [١] ، ثم جاء جماع اللغة ، فجمعوا ولم يفرقوا بين لغات أو لهجات هذه القبائل ، فيكون أحد المعنيين لحى من العرب ، والمعنى الآخر لحى غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء ، وهؤلاء عن هؤلاء فالجون الأبيض فى لغة حى من العرب والجون الأسود فى لغة حى آخر [٢] . كما أن السدفة تعنى الضوء فى لغة هوزان ، ومنها قولهم أسدفوا لنا أى اسرجوا لنا ، أما فى لغة سائر العرب فهى تعنى الظلمة . وكلفظ سجد فإن معناه انتصب عند طيء وانحنى وتطامن إلى الأرض عند سائر العرب ، وأيضاً لفظة قور فهى فى لغة الهلاليين السمين وفى لغة غيرهم المهزول قال حميد بن ثور :

وقربن مقوراً كأن وضينه .·. بنيق إذا مارامه الغفر أحجما [٣]

ومنه كذلك كلمة وثب تعنى عند مضر الوقوف أو القفز ، وعند حمير تعنى الجلوس وقصة العربى الشمالى مع ملك حمير معروفة ولذا قيل من دخل ظفار حمر أى تكلم الحميرية [٤]

---

(١) الاضداد لابن السكيت ص ٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، وانظر الاضداد للسجستانى ص ١٤٩ والأضداد للأصمعى ص ٤٣ فى « ثلاثة كتب فى الأضداد » .

(٢) الاضداد لابن الانبارى ص ١٢ وأنظر أيضا المزهر ج ١ ص ٤٠١ .

(٣) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ٤٣ ، ص ٤٤ .

(٤) السابق ص ٤٥ .

والسؤال الآن هل نتكلم نحن الآن لغة قيس أو تميم ، أو حمير أو عقيل ؟ إننا نتكلم الآن لغة موحدة ليست فيها أى أثر لهذه اللهجات وبالتالى تستخدم هذه الالفاظ على أنها نتاج لغة واحدة هى لغة العرب وخير تعليق على ذلك ما قاله الثعالبى فى كتابه فقه اللغة فى الفصل الذى عقده لذلك بعنوان تسمية المتضادين بأسم واحد (هى من سنن العرب المشهورة)[1] ولم يقل هى من لغات العرب لأنه نظر إليها على أنها ظاهرة وجدت فى لغة موحدة ، وبها جاء التنزيل العزيز ، وقد أوقعت العرب الحرف أو الكلمة على معنيين متضادين ليدلوا على اتساعهم فى كلامهم الذى لا تضيق مذاهبه وطرقه عليهم .

وربما نشأت بعض هذه الألفاظ نشأة حسية مع وجود أصل مجرد يرجع إليه ، فذهب أناس إلى أن اللفظ إذا وقع على معنيين متضادين فالاصل لمعنى واحد ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع ويضربون لذلك مثلاً بالصريم ، فيقال لليل صريم وللنهار صريم لإن الليل ينصرم من النهار ، الذى ينصرم من الليل أيضاً ، فأصل المعنيين واحد وهو القطع ، وكذلك السدفة فهى تعنى الضوء والظلمة فأصل المعنيين أيضا واحد فهو مأخوذ من الستر والحجب فكأن النهار عندما يأتى فإن ضوءه يستر ظلمة الليل ، وكأن الليل أيضاً إذا أقبل سترت ظلمته ضوء النهار - وأعتقد أن هذه الكلمة محورة عن السجف بمعنى الستائر أو الحجاب ثم تبدلت الجيم دالاً لقرب المخرج - فأصلهما أيضاً من باب واحد .

وشبيه بهذا وهو منه كلمة القرء فتارة تعنى الحيض وأخرى تعنى الطهر غير أنها فى الأصل تعنى الوقت الذى يجوز أن يكون للطهر والحيض ، أى مطلق الوقت ثم جاءت القبائل واستخدمت هذا الوقت تارة للحيض ، وتارة للطهر منه والدليل على أنها للوقت قول مالك بن الحارث الهذلى :

كرهت العقر عقر بنى شليـــل .·. إذا هبت لقارئها الريـــاح

(١) فقه اللغة ص ٢٤٧.

أى هبت لوقتها فى الشتاء [1] ومثله كلمة الجون فقد استخدمها الفرزدق بمعنى أبيض عندما وصف قصراً أبيض فقال :

وجون عليه الجص فيه مريضة .-. تطلع منه النفس والموت حاضره

كما استخدمها ابن مقبل بمعنى الأسود فقال :

واطأته بالسرى حتى نزلت به .-. ليل التمام ترى أسدافه جونا [2]

وهم يقولون الشمس جونة وذلك لأن الانسان إذا حد بصره إليها عشى بصره وأسود الضوء أمامه .[3] وهناك كلمات كثيرة من هذا القبيل حفظ الرواة لنا معناها الأصلى وما تفرع عنه ، ومن ثم نظن أن ثمة معنى مطلقاً للكلمة ثم جاءت القبائل وأطلقت المعنى الذى يتناسب وجغرافية المكان ، والظروف الملابسة للاستعمال .

ولقد لعبت غريزة التفاؤل والتشاؤم عند العربى دوراً فى نشأة بعض الالفاظ المتضادة ، فكثيراً مايتشاءم الانسان ، حتى فى وقتنا الحاضر من المرض أو غيره ، فيعدل عن استخدام اللفظ الدال على الحقيقة ، ويأتى بما يخالفه فسمعنا كلمة السليم للدلالة على اللديغ ، أو المريض ، والمسافرين قافلة تفاؤلاً برجوعهم [4]

قال الذبيانى يصف حية لدغت رجلاً :

يسهد من نوم العشاء سليمها .-. لحلى النساء فى يديه قعاقع [5]

وأيضاً كلمة بصير ، فإنها تطلق على الأعمى يقول السجستانى (وقد

---

(١) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ٥ .
(٢) السابق ص ٣٧ .
(٣) أدب الكاتب ص ٢٢ بالهامش .
(٤) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ٣٨ ، وفى اللهجات العربية ص ٢٠٩ .
(٥) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ١١٤ .

قالوا بصير للبصير والاعمى ... وقال لى رجل من شق الاحساء لى أم بصيرة يريد عمياء) [1] ، وأحيانا المبالغة فى الوصف فتوصف الاشياء بغير صفاتها الحقيقية خوفاً عليها (قال أبو عبيدة مهرة شوهاء قبيحة وجميلة ، قال أبو حاتم لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء إلا مخافة أن تصيبها عين كما قالوا للغراب أعور لحدة بصره) [2] .

وقد ساهم المجاز فى ايجاد بعض الألوان التى عدت من الأضداد ومن ثم وجدنا ألفاظاً استخدمت استخداماً مجازياً دخلت فى حيز التضاد لعلاقة من علاقات المجاز المعروفة من ذلك مارواه الاصمعى عن أبى عمرو فى مادتى أرى ، وكأس (قال أبو عمرو : الأرة النار ، والارة الحفرة التى فيها النار ..... قال أبو عبيدة الكأس الأناء الذى يشرب فيه والكأس ما فيه من الشراب) [3] فتكون الكلمة بهذه الصورة فى أحد معانيها مستخدمة على سبيل المجاز المرسل ، الذى علاقته المحلية .

ومن الألفاظ التى عدت من التضاد أيضاً لفظة (ذفر) وهى تعنى الضدين الطيب ، والنتن ، فلو جاءت هذه اللفظة فى سياق الكلام ، ولم يكن ثمة دلالة أو قرينة تحدد المعنى المطلوب ربما فسر الكلام بعكس ماأراده قائله ، بل ان الغموض ربما يدفع قائلاً إن يقول : أن هذا اللفظ استخدم على سبيل الحقيقة أو المجاز .

وهذا ما تنبه له الاصمعى فى كتابه الاضداد حيث قال (ذفر : الذفر بمعنى الطيب ، وبمعنى النتن ، ويفرق بينهما بما يضاف إليه ويوصف به ، قالت

---

(١) السابق ص ١٣٩ .

(٢) السابق ص ١٣٧ .

(٣) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ٤٥ ، ٤٦ ، ص ١٩٩ ، ص ٢٠٢ .

حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصارى [1]

لـه ذفـر كصنـان التيــوس .-. واعيـا على المسك والغاليــة)

فإنه قد عنى بقوله : (ويفرق بينهما بما يضاف إليه ويوصف به) ما تعنيه نحن بالقرينة ، فلولاها لغمض المعنى .

ولذا نقول إن من ينكر التضاد ، لم ينظر إلى القرينة ، ودورها فى تحديد دلالة اللفظة ، فإن بعضهم قد عاب التضاد لما فيه من التعمية أو الغموض ، ولو تلبث قليلا لما رأى غموضاً أو تعمية ، إلا أنه كابر وعاند ، فسوف يسحب هذا الحكم ، أعنى التعمية والغموض على بعض الألوان البلاغية التى تلعب القرينة فيها دوراً أساسياً وهاماً فى اختلاف مضمونها ، وتحديد دلالتها ، بعضها عن بعض كالمجاز أو التورية أو الكناية ، أو الجناس التام ، وما أشبه ذلك من الألوان البلاغية التى يتحدد معناها الذى يقصده المتكلم تبعاً للقرينة .

ويرى د / تمام حسان فى كتابه الأصول علاقة الضدية فى ألوان أخرى من الأضداد استخدمت أيضاً على سبيل المجاز المرسل فيقول (وكذلك ما يعود إلى التحرز والتوفير نحو البصير للأعمى والمبصر ، والأبيض للأسود وضده فذلك لا يعود إلى أصل الوضع ، وإنما يعود إلى ظروف الاستعمال ، فشأنه إذا شأن المجاز المرسل الذى يقوم على علاقة غير المشابهة وهى هنا علاقة التضاد). [2]

كما ساهمت بعض الصيغ فى إيجاد نوع من التضاد وهى كثيرة نورد منها على سبيل المثال فعيل ، وفعل ، وأفعل ، وتفعل ، فصيغة فعيل تكون أحياناً بمعنى فاعل ، وأحياناً بمعنى مفعول وذلك مثل كلمة قنيص التى تكون مرة للقانص ، أى الصائد ، ومرة للمقنوص أى الصيد وأيضاً

---

(١) السابق ص ٥٨ .

(٢) الأصول ص ٣٣٥ .

كلمة كرى ، وكلمة غريم التى تكون بمعنى المطلوب وبمعنى الطالب للدين .[1]

وأيضاً بعض صيغ فعال من ذلك كلمة تواب الذى يتوب من اثم ارتكبه وأيضاً الذى يقبل التوبة خاصة الله سبحانه وتعالى « والتواب التائب الفاعل ، والتواب الله تعالى قال : (وأن الله تواب حكيم) وقال الله تعالى (ان الله يحب التوابين) »[2]

وما جاء على وزن أفعل مثل أطلبت فتكون تارة بمعنى أعطيت وبمعنى ألجأته للطلب مرة أخرى قال الاصمعى (وأطلبت الرجل أعطيته ما طلب وأطلبته ألجأته إلى أن يطلب ومنه قول ذى الرمة :

أضله راعيا كلبية صدرا .·. عن مطلب وطلى الاعناق تضطرب

يقول بعد الماء عنهم حتى ألجأهم إلى طلبه)[3]

ومثل ذلك الفعل (عرّد) فهى تعنى الارتفاع والانخفاض . قال الراعى فى معنى الارتفاع :

بأطيب من ثوبين تأوى اليهما .·. سعاد اذا نجم السماكين عردا

وفى معنى الانخفاض قال ذى الرمة يصف ثوراً :-

كأنه العيوق حين عردا .·. عاين طراد وحوش مصيدا[4]

وإلى غير ذلك مثل (تهجد) التى تكون للنائم واليقظان كما سلف أن وضحنا ذلك .

كما قد يؤدى الاشتقاق إلى تماثل بعض المشتقات أو اتحاد شكلها واختلاف مضمونها فتعد من الاضداد وهى بعيدة كل البعد عن الاضداد فمثلاً

---

(١) ثلاثة كتب فى الاضداد وأيضا الصريم والصريخ ، أنظر ص ١٠٥ ، ص ١١١ ، ١١٣ .

(٢) السابق ص ١٣١

(٣) السابق ص ٥٦ .

(٤) السابق ص ٦٠ .

كلمة (كليم) التى تعنى جريح كما تعنى اللسن الفصيح وأيضاً كلمات مثل مرتد ، ومختار ، وممتاز ، ومبتاع ، ومصطاد ، وما أشبه ذلك ، ادخلت فى التضاد وهى ليست منه . يقول د / وافى :(وقد تأتى بعض الاضداد من عوارض تصريفية وذلك بأن تؤدى القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان فى صيغة صرفية واحدة فينشأ عن ذلك لبس فى معنى الصيغة المشتركة يؤدى إلى عدها من باب الاضداد وهى ليست منه فى شيء) [1] . لأنها دخيلة عليه وليس ظاهر اشتراك اللفظين فقط هو الذى يؤدى إلى القول بالتضاد .

كما أرجع بعض علماء اللغة ظاهرة التضاد أيضاً للتطور الصوتى وعلى رأسهم د/ أنيس [2] و د / وافى [3] وبيار جيرو . ومثل د / أنيس بكلمة جون قرآها مأخوذة من جن الليل أى أظلم لأن الفعل جن معناه ستر وبتطور الأصوات حرفت الكلمة إلى الجون التى تدل على النور ، وأيضاً كلمة أكعت ، وقعد وإن كان هذا الرأى فيه بعض المماحلة ، وتلعب المصادفة فيه دورا كبيرا ومن ثم فإن د / أنيس يعترف صراحة بأن للمصادفة دوراً كبيراً فى تكون بعض الاضداد [4] ، وسايره فى ذلك أيضاً د / صبحى الصالح فرأى نفس الرأى [5] كما ذهب أيضاً نفس المذهب جيرو الذى رأى أن الإمساخات الناشئة عن التحول الصوتى والدلالى تؤدى إلى ظهور كلمات قد تختلط معانيها فيما بينها فى السياق ، فيؤدى ذلك إلى تصادم وصراع جناسيان ، يطلق على أحداهما أنه من الأضداد .

---

(١) فقه اللغة د/ وافى ص ١٩٧ .
(٢) فى اللهجات العربية ص ٢١٣.
(٣) فقه اللغة ص ١٩٨ وأنظر رأى الأب مرمرجى الدومنكى فى هامش الصفحة ، وأنظر أيضا علم الدلالة لجيرو ص ٨٤ ، ٨٥ .
(٤) فى اللهجات العربية ص ٢١٣ .
(٥) دراسات فى فقه اللغة د / صبحى الصالح ص ٣١٢ .

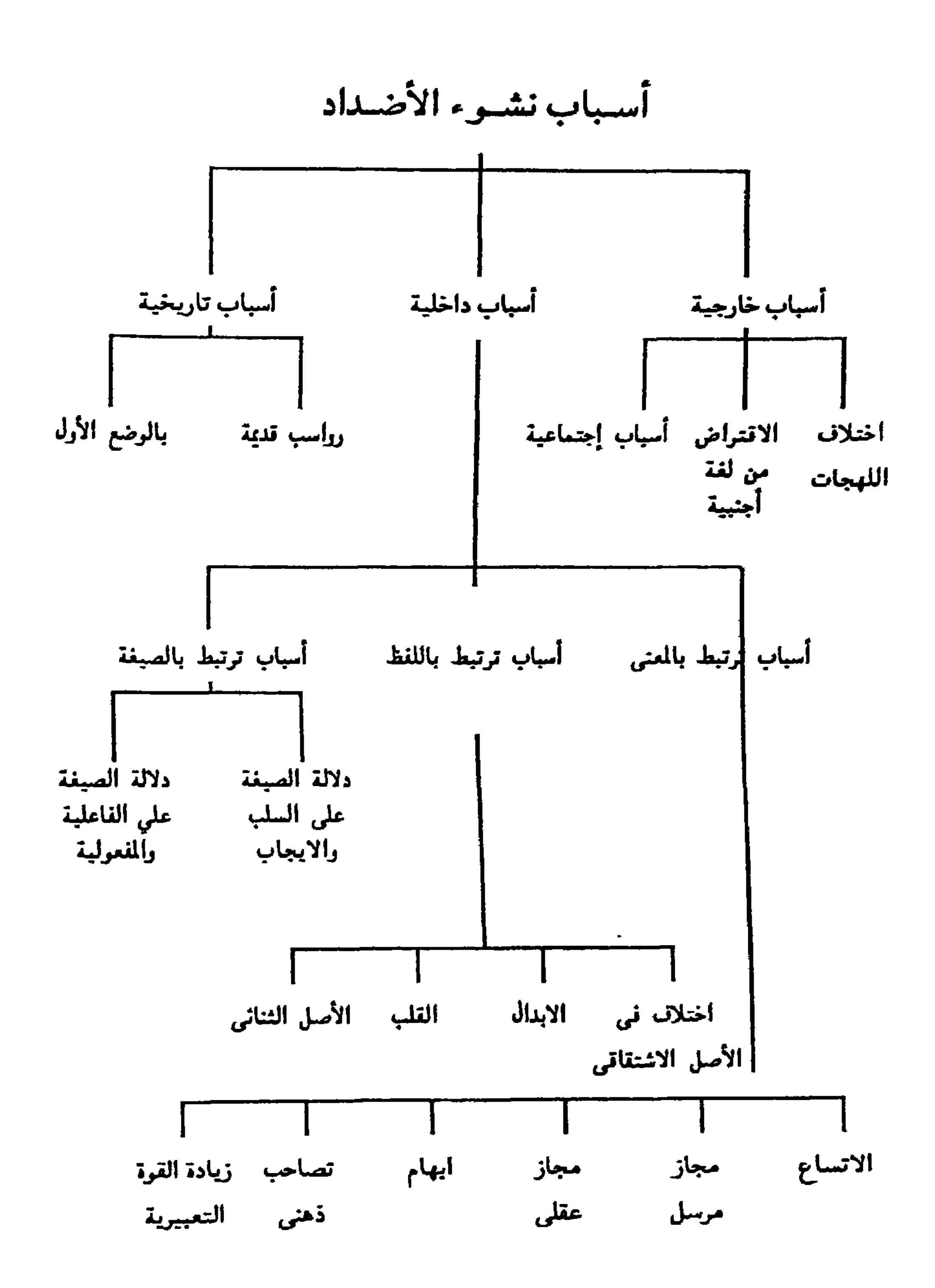
وقام جيليارون بدراسة كلاسيكية خاصة للهَجة الغاسكونية وأوضح كيف أن التحول الصوتى عندما أدى إلى الجناس بين كلمتى (الهّر) gallus , gat والديك gat , cattus) حذفت الكلمة الجناسية الأخيرة وحل محلها بديلاً لها تركيب ذو جذر تعبيرى (Bigey)(قسيس) فأدى ذلك إلى التباسات سياقية فى عبارات مثل « ابتلع الكلب (الهّر أو الديك)» (Gat) و« إلى إين مضى (الهّر أو الديك ؟) (Gat) . ومن ثم رأى أنه يجب اختفاء أحدهما [١] .

وقد أحصى د / مختار عمر أسباب نشوء الأضداد فى الجدول التالى :[٢]

---

(١) علم الدلالة بيار جيرو ص ٨٤ ، ص ٨٥ .

(٢) علم الدلالة د / أحمد مختار ص ٢١٤ .



أسـباب نشـوء الأضـداد
أسباب خارجية
أسباب داخلية
أسباب تاريخية
اختلاف اللهجات
الاقتراض من لغة أجنبية
أسباب إجتماعية
رواسب قديمة
بالوضع الأول
أسباب ترتبط بالمعنى
أسباب ترتبط باللفظ
أسباب ترتبط بالصيغة
دلالة الصيغة على السلب والايجاب
دلالة الصيغة علي الفاعلية والمفعولية
اختلاف فى الأصل الاشتقاقى
الابدال
القلب
الأصل الثنائى
الاتساع
مجاز مرسل
مجاز عقلى
ابهام
تصاحب ذهنى
زيادة القوة التعبيرية

وبعد فأيا كان سبب نشأة التضاد إلا أنه سمة لغوية طبيعية منظمة [١] وجد فى كثير من اللغات ، كما وجد فى اللغة العربية الموحدة الخالية من أى أثر للهجات العربية القديمة ، واستخدمه الشعراء فى شعرهم ، كما وجد فى نثرهم أيضاً وإلى يومنا هذا نستعمله كما كان يستعمله اسلافنا باعتباره وسيلة من وسائل تنوع الاساليب العربية وثراء اللغة فهى تمد المتكلم بكل ما يريد عند الخطاب سواء فى الاطالة والاطناب ، أو الايجاز والاختصار (فكان بهذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا فى مرانتها وطواعيتها فى التنقل بين السلب والايجاب والتعكيس والتنظير) [٢]

كما أنه أحد أنواع المشترك اللفظى سواء قل أو كثر ، ولذا توجب أن تنظر إليه عند دراسته ، على أنه رافد من روافد لغة واحدة موحدة ، لا أثر فيها للهجات ، هى اللغة العربية الفصحى التى نزل بها القرآن الكريم ، والتى نتكلمها الآن ، وستبقى إلى ما شاء الله .

وتلتقى البلاغة والأضداد فيما يعرف بالنكات البلاغية أو الألوان البلاغية التى استخدم فيها الشعراء بعض ألفاظ الأضداد ، وهو ما ستعرض له فيما بعد .

---

(١) علم الدلالة بالمر ص ١٠٩ .

(٢) فقه اللغة د / صبحى الصالح ص ٣١٣ .

بين الدلالة والبلاغة

دراسة تطبيقية

تمهيـــــد :

سبق الحديث عن المترادف ، والمشترك ، والمتضاد ، وكانت الفروق دقيقة بين كل منها ، وكما رأينا فإن القاسم المشترك بينها جميعا هو الحقيقة وتكون التفرقة عن طريق المحدد الدلالى .

والآن حان وقت الدراسة التطبيقية بين كليهما ، أعنى قضايا الدلالة وبعض الألوان البلاغية ، خاصة وأن المجاز ، قد لعب دورا كبيرا ، كما رأينا فى إيجاد بعض الألوان التى عدوها ضمن المترادف أو المشترك أو المتضاد إذ أن الوحدة الأساسية فى كلٍ ، هى الكلمة ، التى تشكل كيفما أراد المتكلم ، طالما وضع قرينة يدلل بها فى كلامه على ما يريد منه .

وعندما نقول الكلمة ، لا نعنى بها الكلمة المفردة ، لأنها خالية من حرارة الأنفعال الفريد الأصيل الذى يحدد معناها السياقى ، كما أنها حرمت من العلاقة بين ما سبقها ولحقها من كلمات تحدد هويتها ، وبالتالى فإننا لا نستطيع أن نقول عنها إنها حقيقة أو مجاز ، أو ترادف، أو من الاضداد ، ومن ثم فلا بد أن توضع فى سياق حتى تأخذ شكلها .

ولذا عنيت اللغة والبلاغة بالكلام المركب ، كما أن كليهما صار فى خدمة الآخر بعدما نضج واستحصد على سوقه .

وكان اللقاء بينهما متفاوتا ، بتفاوت التعبير من شخص لآخر بتفاوت متطلبات الإنسان وثقافته .

والتفرقة بين الاسلوب والمعنى هى التى تلون الكلام بين اللغة والبلاغة فمنها المترادفة ، والمشتركة ، والمتباينة والمتواطئة والمشككة ، والمتشابهة ، كما تلعب العلاقة بين الأسلوب والمعنى دورا كبيرا من حيث تنويع الاسلوب فى البلاغة . فلعلاقة ما ، نجد الاسلوب يندرج تحت الران المعانى ولعلاقة أخرى

نجده أحد أقسام البيان ، ولاستعمال خاص يكون لونا بديعيا ، بل ربما نتيجة لاستعمال واع ، نجد فرقا بين استعمال وآخر فيتكون نتيجة له الاسلوب ، فيختلف فى الوان البديع نفسها ، كل ذلك مرده إلى أن الألفاظ متناهية ، والمعانى غير متناهية ، فعن طريق ايجاد علاقات متباينة بين الألفاظ والمعانى ، نأتى بكل ما نحتاج إليه من الأساليب ، وهذا دليل على سعة العربية وثرائها ، سعة وثراء يصلان بها إلى حد الاعجاز خاصة المجاز سواء كان مفردا ، أو مركبا ، وأيضا ما يعرف بالأغراض البلاغية أو المجازية للأساليب ، هذا إلى جانب بعض الأساليب اللغوية الأخرى كالمترادف ، والمشترك والمتضاد .

البيـــان وقضـــايا الدلالة

يدور بخلد الانسان معان مختلفة ومتفاوتة ، ويريد أن يعبر عنها ، والتعبير عنها يكون أيضا بطرق مختلفة أختلافا بينا فى الوضوح والخفاء فقد يأتى الأسلوب على سبيل المجاز أو الكناية أو الأستعارة أو التشبيه ، فيستطيع المتكلم التعبير عن هذا المعنى الواحد على أنفراد باحدى هذه الطرق بشرط مطابقة الكلام لما يراد به ، ولذا فان البلاغيين عرفوا علم البيان بأنه ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه [1] مع مطابقة كل منها لمقتضى الحال ، أى أن المعنى الواحد للفظ المفرد الواحد .

اذن العلاقة فى علم البيان قائمة بين اللفظ ودلالته على المعنى هذا المعنى يختلف ويتباين ، وتبعا لذلك فأن اللفظ يختلف أيضا ويتباين . وهذا ، ما نجده فى قضايا المشترك فأن العلاقة بين اللفظ المفرد والمعنى ، تحدد بشكل واضح نوعية الأسلوب ومقصوده وما أراده المتكلم منه مع القرائن المحددة للمعنى غير أن ثمة اتفاقا واختلافا بين كليهما ، وهذا ما سوف نعرض له الآن .

المجـــاز

تكلمنا فيما سبق عن الحقيقة والمجاز والقرينة تمهيدا وتفرقة ، ثم ثنينا بعد ذلك ، بل بسطنا القول فى الكلام عن قضايا الدلالة - أعنى الترادف والاشتراك والتضاد - وفرقنا بين كل مسمى من هذه المسميات ، مثلما فعلنا مع المجاز والحقيقة ، والآن نتناول العلاقة بين قضايا البلاغة وقضايا الدلالة بشئ من التفصيل والتمثيل فنبدأ بالمجاز والمشترك ثم نثنى بالمجاز والمترادف ثم المجاز والمتضاد .

---

(١) التلخيص ص ٢٣٥ وما بعدها .

أولاً : المجـــاز والمشتــرك

قلنا سلفا إن الحقيقة هى اللفظ المستعمل فيما وضع له أول وضع ، وتختلف الحقيقة باختلاف استعمالها ، فقد تكون لغوية ، وعرفية أصطلاحية وشرعية ، كأسد للحيوان والصلاة فى الشرع ، أو كاصطلاحات أهل كل حرفة عندما يتعارفون على تسمية شئ معين باسم ما أما المجاز فهو استخدام اللفظ فى غير ما وضع له أولا ، لعلاقة من العلاقات بين المعنى الحقيقى ، والمعنى المجازى الجديد وقد تناولنا الفرق بين الحقيقة والمجاز فى حينه ، وقلنا أن المشترك هو دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين غير ضدين دلالة حقيقية على السواء ليس بينها علاقة ، وعلى هذا يكون الامر واضحا بين المجاز والمشترك فلو استعرضنا أمثلة كل منهما لوقفنا على الفروق الدقيقة الرقيقة التى تفصل بين المجاز وبين عناصر المشترك ، من ذلك ما أورده السيوطى من أبيات للخليل بن أحمد ، وهى ثلاثة على قافية واحدة يستوى لفظها ويختلف معناها :

ياويح قلبى من دواعى الهوى . ٠ . أذ رحل الجيران عند الغروب

أتبعتهم طرفى وقد أزمعـوا . ٠ . ودمع عينى كفيض الغـــروب

كانوا وفيهم طفـلة حــــرة . ٠ . تفتر عن مثل أقاحى الغروب

فنجد أن الشاعر فى هذه الابيات ، قد استعمل لفظة الغروب بمعان مختلفة وإن استوى لفظها وتماثل كتابة ونطقا ، فكما يفسرها السيوطى نرى أن الغروب الاولى من غروب الشمس الى آخر النهار والثانى جمع غرب وهو الدلو العظيمة المملوءة بالماء والغروب الثالثة - كما يقول - جمع غرب وهى الوهاد المنخفضة [٢] .

---

(٢) المزهر جـ١ ص ٣٧٦ .

فالالفاظ هنا قد تعددت - أعنى لفظ الغروب - وليس فيها ما هو منقول عن الحقيقة ، بل كل لفظ فيها استخدم استخداما حقيقيا فى موضعه فكل منها مستقل بنفسه فيما وضع له ، ومن ثم حمل على مراده ولم يضطرب الاستعمال هذا بالاضافة الى أنه يمكننا أن نشتق من لفظه غروب هذه مشتقات أخرى مما يزيد فى اتساع الكلام .

كما أننا لو تدبرناها لم نجد بين هذه الالفاظ بما دلت عليه ، صلة من الصلات أو العلاقات التى للمجاز . وقد جاءت القرينة بعد ذلك لتحديد المعنى الحقيقى للكلمة ، ذلك الذى أراده الشاعر ، فليس ثمة ظاهر للفظ مخالف لمعنى آخر مستتر وراء هذا الظاهر فى الالفاظ الثلاثة .

ومن ذلك أيضا لفظة العين ، التى تطلق على معان كثيرة منهاالباصرة والجاسوس ، والدينار ، وسنام الابل وغير ذلك كثير جدا أورده السيوطى وغيره من ذلك قول الشاعر :

ما غلام له ثمانـــون عينـــا . ° . زاهـــرات كأنهـــن الدرارى

ثم شاة جـــاءت بعنز وديـك . ° . فى ليالى الشتاء والازهار [1]

فمن معانى العين الكثيرة هذا المعنى ، أى له ثمانون دينارا ، والقرينة هى التى حددت هذا المعنى الحقيقى للفظة العين ، إذ المقصود من هذا البيت ، أن ذلك الغلام يمتلك ثمانين درهما ، فهو موسر وليس معسرا بالاضافة الى زوج أنجبت له ولدا وبنتا ، ومن ثم فهو قرير العين صيف شتاء ، وقد عبر عن الزوج على عادة العرب بالشاة ثم استعار للولد والبنت العنز والديك أيضا .

---

(١) المزهر جـ١ ص ٣٧٦ .

وقد تنافس الشعراء والادباء فى استعمال مثل هذه الالفاظ حدا وصل إلى التطرف والمغالاة ، وإن كانت تحسب للمشترك لا عليه فتنويعهم لمثل هذا الاستخدام أدى الى حياة الالفاظ وازالة غبار الزمن من فوقها من ذلك قول سلامه الأنبارى فى شرح المقامات .

لقد رأيت هذريا جلسـا .˙. يقود من بطن قديد جلسـا

ثم رقى بعد ذلك جلسـا .˙. يشـرب فيه لبنـا وجلسـا

مع رفقة لا يشربون جلسا .˙. ولا يؤمـون لهم جلسـا

فكلمة جلس فى كل استخدام لها معنى يخالف اختها وكلها مأخوذة من معين واحد ألا هو الارتفاع أو القوة يقول السيوطى شارحا لهذه المعانى (جلس الاول : رجل طويل ، والثانى جبل عال ، والثالث جبل ، والرابع عسل ، والخامس خمر ، والسادس نجد) [1] .

وبالرغم من هذا التعدد نجد انتفاء العلاقة بين المعنى المعبر به ، ومعنى آخر كما فى المجاز ، ومن ثم يكفى ظاهر اللفظ ليدل على حقيقة المراد وأصبح كل معنى مستقل بذاته ، فالجلس الاول يخالف الثانى فى المعنى والثانى والثالث الى السادس كل منهما مخالف لصاحبه ، وقد استعمل بمعناه الحقيقى فليس ثمة مخالفة فى الحقيقة ، وبذا اختلفت عن المجاز الذى هو موضوع فى الاصل ليخالف الحقيقة ، وأيضا بالنسبة للقرينة فأنها أيضا إذا لم توضع فى الاعتبار استغنى عنها اللفظ ومع هذا لا يحمل على غير مراده ، ولو فعلنا هذا بالمجاز واستغنينا عن القرينة لدل على غير مراده مما يؤدى الى الخطأ أو الغلط فى المعنى المرادأو المقصود ، وبذا صار المشترك فى مثل هذه الاستخدامات أبلغ من المجاز .

---

(١) المزهر جـ١ ص ٣٧٧ .

وهذه الالفاظ واضحة الاستخدام على أنها من المشترك دون المجاز لكن أحيانا يستغلق اللفظ بين أن يكون من المجاز ، أو من المشترك وذلك مثل لفظة « النكاح » فأنها تتردد بين الحقيقة والمجاز ، وتحديدها يترتب عليه قضايا فقهية فى غاية الاهمية ، إذ ربما تكون حقيقة فى الوطء ويحتمل أن تكون مجازا فى عقد الزواج ، أو أنها مشتركة بينهما .

فإذا استغلق الموقف علينا الى حد لا نستطيع معه القطع بشئ ، حملناها على المجاز ، وذلك أولى من حملها على الاشتراك الذى لا يؤدى الى الفهم الصحيح للمقصود أو المراد من اللفظ خاصة إذا خفيت القرينة ، وبالتالى يؤدى الى ضد أو عكس المراد وهذا بدوره يؤدى الى التعارض فى التشريع ، هذا بالاضافة الى احتياج اللفظ فى هذه الحالة الى قرينتين لكل معنى من معنييه ، عكس المجاز الذى يحتاج لقرينة واحدة فقط. كما أن اللفظ إذا وصف بأنه مجاز فإنه لا يجوز أن يستعمل فى الالفاظ التى يقع فيها الاشتراك بلا سبب يكون بين المشتركين كلفظة الثور مثلا فأنها تكون للحيوان المعروف كما تكون اسما للجبن المأخوذ من اللبن الحامض ، والنهار يكون دلالة على الزمن عكس الليل ، كما يكون اسما لفرخ الحبارى ، ولفظة الليل لما يخالف النهار ، وأيضا لولد الطائر المعروف باسم الكروان وعلى هذا جاء قول الشاعر :

أكلت النهار بنصف النهـــار . . وليلا أكلت بليـــل بهيـم

فليس ثمة علاقة بين الاقط والثور الذى هو الحيوان المعروف ولا النهار على الفرخ لامر بينه وبين ضوء الشمس أداه اليه وساقه نحوه كما يقول الامام عبد القاهر [(١)] .

---

(١) أسرار البلاغة ص ٣٤٤ .

وكما يكون الاشتراك في الاسماء يكون أيضا في الافعال ، والقرينة هي التي تحدد أي المعنيين هو المراد ، فمثلا قوله تعالى في سورة طه (أذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه في التابوت ، فاقذفيه في اليم ، فليلقه اليم بالساحل) [١] في قوله « فليلقه » اشتراك بين الخبر والامر – أي الانشاء – كأن أراد – والله أعلم – أقذفيه في اليم يلقه اليم ، أو أن يكون الله سبحانه وتعالى أمر اليم بالقاء سيدنا موسى عليه السلام .

وشبيه بهذه الاية أيضا الفعل المتعدى بالهمزة « أرأيت » فهو يحتمل أن يكون للاستفهام ، كما يحتمل أن يكون للتنبيه ، ومثله الفعل خلق في قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا) [٢] فهو مما يحتمل معنين يقول ابن فارس في كتابه الصاحبي (ومنه قولهم أرأيت فهو مرة للاستفتاء والسؤال كقولك أرأيت أن صلى الامام قاعدا كيف يصلى من خلفه ؟ ويكون مرة للتنبيه ولا يقتضى مفعولا ، قال الله جل ثناؤه « أرأيت إن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى ؟ » ومن هذا الباب قوله : « ذرني ومن خلقت وحيدا » فهذا مشترك محتمل أن يكون الله جل ثناؤه لانه انفرد بخلقه ، ومحتمل أن يكون خلقته وحيدا فريدا في ما له وولده) [٣] وقد عقد الثعالبي في كتابه فقه اللغة وأسرار العربية فصلا في وقوع الفعل الواحد على عدة معان ، ومثل ذلك ، « وصل » وتكون التفرقة بينها بالقرينة التي نحدد المعنى المراد ، وهي ليست قرينة المجاز ، بل قرينة الحقيقة كما أنه ليس ثمة صلة بين هذا الفعل ، وفعل آخر حتى نقول إنه على سبيل المجاز فتارة يكون

---

(١) الاية ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) سورة المدثر الاية ١١ .

(٣) الصاحبي ٢٦٩ .

بمعنى حتم كقوله تعالى (فلما قضينا عليه الموت) ويكون بمعنى أمر مثل (وقضى ربك ألا تعبدوا ألا أياه) ويكون بمعنى صنع مثل (فاقض ما أنت قاض) كما يكون بمعنى أعلم كقوله تعالى (وقضينا الى بنى اسرائيل فى الكتاب) [1] .

أضف الى ذلك أن بعض الادوات أيضا قد تدخل فى نطاق المشترك ، وذلك مثل (متى) التى توضع أحيانا للاستفهام ، وأحيانا أخرى تكون ضمن أدوات الشرط الجازمة التى تجزم فعلين ، وقد تكون جارة وذلك فى لغة هذيل ، فمن كلامهم (أخرجها متى كمه) بجر كمه بمتى ، وعلى هذا جاء قول أبى ذؤيب الهذلى :

شربن بماء البحـــر ثم ترفعت . ° . متى لجج خضر لهــن نئيـج

فقد جر لجج بمتى كما هو فى لغة قومه [2] .

وعلى هذا يكون الاشتراك محددا واضحا متميزا عن المجاز ، وذلك فى الاسماء ، والافعال ، والحروف ، وان كنا لانغالى ونذهب مع الاخرين فى قولهم أن الاشتراك أغلب اللغة ، بل نرى أنه والمجاز يسيران متوازيين ولكل منهما وجهة هو موليها حسب ما يتطلبة المقام من كلام ، إذ لكل ميزته وحسنه إن استعمل فى موضعه ، ولذا لا يعاب الكلام إن جاء على صورة المجاز ، كما لا يقدح إذا استخدم فيه المشترك ، وقد نقل السيوطى قول القائل إن الاشتراك هوالاغلب يقول : (وذهب بعضهم الى أن الاشتراك أغلب ، قال لأن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة ، والافعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء ، والمضارع كذلك هو أيضا مشترك بين الحال

---

(١) فقه اللغة ص ٢٤٥ .وأنظر فقه اللغة د/وافى ص ١٩١ .وقد مثل باللفظ « وجد »
(٢) شرح ابن عقيل جـ٣ ص ٦ الشاهد رقم ١٩٨ .

والاستقبال ، والاسماء كثير فيها الاشتراك فإذا ضممناها الى قسمى الحروف والافعال كان الاشتراك أغلب) [١] .

نستطيع بعد ذلك أن نقول إن المشترك قد تفرد بخصائص وضحته وحددت معالمه ، والان نرى حدود المجاز وخصائصة وبعض أمثلته ثم نخرج بعد المقارنه بين المجاز والمشترك الى صورة جلية توقفنا على معالم كليهما .

عرفنا المجاز سلفا وقلنا إنه استخدام اللفظ فى غير ما وضع له أولا لعلاقة - قد تكون المشابهة أو غيرها - بين اللفظ الحقيقى ، واللفظ المستعمل على سبيل المجاز ، مع قرينة مانعه من إرادة المعنى الأصلى [٢] فإذا كانت العلاقة هى المشابهة فهو استعارة كاستعارة الشاة للمرأة أما أذا كانت العلاقة غير ذلك فهو المرسل كاستعمال اليد للنعمة بشرط أن يكون فى الكلام اشارة الى مصدر تلك النعمه والى المولى لها ولا تصلح حيث تراد النعمة مجردة من أضافة لها إلى المنعم أو التلويح به [٣] ومهما يكن من أمر فإن أنواع المجاز كثيرة أهمها المرسل وهو المقصود هنا ، وهو الذى يتنوع مدلوله بتنوع علاقته كالجزئية والكلية ، والحالية والمحلية ، واعتبار ما كان ، واعتبار ما يكون ، والسببية ، والمسببية ، والالية ، وغير ذلك مما ورد فى كتب البلاغة [٤]

---

(١) المزهر جـ١ ص ٣٧ .

(٢) والمجاز المفرد هو الذى سوف نقصر كلامنا عليه بخلاف المجاز المركب الذى هو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل للمبالغة.

(٣) أسرار البلاغة ص ٣٠٥ .

(٤) أنظر مثلا الايضاح ص ١٥٤ والتلخيص فى علوم البلاغة، ص٢٩٨ وشروح التلخيص جـ٤ ص ٣٢ وما بعدها .

فمثلا قوله تعالى « يجعلون أصابعهم فى آذانهم » فالمعنى المراد هو الانامل ولم ترد الاصابع كلها لاستحالة إدخال الاصبع كله فى الاذن بالرغم من اطلاق الاصبع ، ومن ثم فإن المعنى المراد جزء من المعنى الاصلى .

فنجد هنا أن اللفظ عبر به عن معنى غير حقيقى لعلاقة بينه وبين المعنى الاصلى المعدول عنه فى التعبير ، وهذا ما يعرفه البلاغيون بالمناسبة الخاصة بين المعنى الاصلى الموضوع له اللفظ وبين المعنى المراد منه ، وذلك عكس المشترك اللفظى . كما أن القرينة فى هذا الاستخدام صرفت الذهن عن المعنى الحقيقى للفظ الى المعنى المجازى ، فيستحال استخدام اللفظ على حقيقته ، بخلاف القرينة فى المشترك ، فاذا كانت قرينة المجاز تصرف الذهن الى المعنى المجازى المراد ، فإنها فى المشترك – وكما سلف أن أوضحنا – تحدد أى المعنيين أراد المتكلم، وذلك لان اللفظ يعين بنفسه المراد منه ، وبتعبير آخر نقول :

إذا كان المجاز يحتاج الى قرينة ، والمشترك يحتاج ايضا الى قرينة فإن ثمة فرقا بين كليهما الا وهو الفرق بين الحقيقة والمجاز ، فقرينة المجاز هى قرينة المجاز ، أما قرينة المشترك فهى قرينة الحقيقة .

وهاك مثالا آخر يعين على توضيح المراد بعلاقة أخرى كقول الشاعر :

إذا نزل المطر بأرض قوم . . رعيناه وأن كانوا غضابا

فان المجاز هنا فى لفظه رعيناه ، فالمطر لا يرعى ، وأنما الذى يرعى هو الكلأ أو العشب الذى تسبب المطر فى إنباته ، ولكيلا ينصرف الذهن الى المعنى الحقيقى للفظ « المطر » جاءت لفظة « رعيناه »فعينت أن المراد هو العشب أو الكلأ الذى ترعاه وتأكله الابل لا المطر .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى (وآتو اليتامى أموالهم) فنجد أن المجاز واقع فى لفظة « اليتامى » فالمعنى الاصلى لهذه اللفظة سابق الحصول على المعنى المراد ، لأن اليتامى الان وهم يأخذون أموالهم قد بلغوا سن الرشد ، فصفة اليتم كانت لهم قبل البلوغ فتسميتهم يتامى هنا إنما هو باعتبار ما كان ، والقرينة هى أن الشرع لا يعطى لليتيم أمواله ألا إذا رشد.[1] وإذا نظرنا الى الالفاظ التى استخدمت على سبيل المجاز ترى أنه لا يمكن اطرادها فإذا استخدمت فى مكان آخر أخذت معنى آخر ، ولا بد من العلاقة فى المجاز التى هى المناسبة الخاصة بين المعنى الاصلى الموضوع له اللفظ وبين المعنى المراد ، كما أن لفظة أصابعهم ، أو المطر ، أو اليتامى بمعناه المجازى الجديد قد استغنت عن المعنى الحقيقى القديم بها المخالف للمعنى المجازى الجديد بدلالة القرينة التى إذا إنعدمت أو أغفلت حمل المعنى على غير مراد المتكلم ، وبدا كأنه حقيقة لا مجاز ، وإذا حدث هذا فإن الكلام يكون خطأ فاحشا لا يمكن أن يقبله عقل فمثلا قوله تعالى :(أن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما أنما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) فان كلمة النار هنا استخدمت على سبيل المجاز إذ المراد بها الاموال الحرام ، فالنار مسببة عنها فذكر المسبب وأراد السبب والقرينةالمانعة من اراد المعنى الاصلى ، هى يأكلون ، إذ لو أغفلت هذه القرينة، واعتبرنا المعنى على سبيل الحقيقة لكان الكلام خلاف ما أراده الله سبحانه وتعالى فليس ثمة عاقل يأكل النار ، لأنها لا يقتات بها ، كما أن أعتبار المعنى الحقيقى للفظ يكاد يكون مستحيلا لحمل المعنى على غير مراد المتكلم .

مما تقدم يتضح الفرق بين المجاز المفرد والمشترك اللفظى ونستطيع أن نشير من خلال دراستنا لكليهما الى أهم الفروق المفرقة بينهما كما أن كلا

---

(١) لمزيد من الامثلة أنظر : شروح التلخيص جـ٤ ص ٣٢ وما بعدها . وكذا الايضاح ص ١٥٤ .

منهما تفرد بمميزات عن صاحبه ، وإن كان كل منهما يعتبر رافداً ثرا من روافد اثراء العربية والتعبير .

فمن حيث القرينة وجدنا كليهما محتاجا اليها ، فالمشترك يحتاج اليها لتعيين وتحديد المراد ، فأصل الدلالة قد وجد من قبل استخدام اللفظ المشترك وبالتالى فلا يحتاج اليها لاجل وجود أصل الدلالة على المعنى المراد وبمعنى أخر فانه يحتاج اليها لبيان دلالة عين لها اللفظ من قبل بدون تلك القرينة التى استوجبتها الحاجة لوجود معنى آخر مسستقل .

أما قرينة المجاز فهى تخالف ذلك لأنها لبيان دلالة لم تكن للفظ من قبل ، فجاءت لتعين وضعا جديدا وتحدد معنى جديدا للفظ مع هذه القرينة .

أما إذا كان المستعمل فى المشترك هو المعنيان معا أو معانية المتعددة كلفظى « جلسا » أو « الغروب » السابقين ، فاذا اعتبرت المعانى حقيقية كانت القرينة فى هذا المقام لبيان دلالة عرف بها اللفظ من قبل بدون القرينة ، أما إذا اعتبر - أى المعنيين - أنهما مجاز فى تلك المعانى ، فان وجود القرينة فى هذا المقام إنما هو لتبيان الدلالة المجازية الجديدة لهذه الالفاظ مع تلك القرينة [١] .

وعلى هذا يكون المشترك محتاجا لقرينتين أو أكثر بحسب معنييه أو معانيه ، بخلاف المجاز الذى يكتفى بقرينة واحدة للتدليل على المراد .

كما أن المشترك يكون مطردا ، فلا يضطرب المعنى أو يستغلق عكس المجاز الذى لا يطرد ، وأيضا فان الكلام يتسع بالاشتقاق من المشترك بالمعنيين بخلاف المجاز الذى قد لا يشتق منه ، والاشتراك يستغنى عن العلاقة ويكتفى فيه بالوضعية ، أما المجاز فإنه محتاج للوضعين والعلاقة ، كما أن المشترك

---

(١) انظر مثلا شروح التلخيص جـ٤ ص ١٣ .

يستغنى عن الظاهر لان معنييه حقيقيان فليس هناك ظاهر وباطن ، بخلاف المجاز الذى لكى يكون مجازا لابد أن يخالف الحقيقة أى الظاهر والا - كما رأينا سلفا - اعتبر الكلام فاسدا .

ويبقى للمجاز والاشتراك قبل هذا كله ، وبعد هذا اثراء اللغة ، والاتسعاع فى التعبير ، وأن كل واحد منهما أبلغ من صاحبه فى المقام الذى سيق فيه فأوفى وأوضح ، يبقى للمشترك اضافة لذلك ، التوصل الى أنواع البديع كالتوجية والايهام وتكثر المعنى بحمله على الأمرين معا ، وهذا مالا يتوفر للمجاز . ويبقى للمجاز أيضا اضافة الى ما تقدم أنه أبلغ من الحقيقة وأوجز وهو والمشترك من إعجاز اللغة العربية وأصالتها .

ثانيــا : المجــاز والتضـــاد

من قبل تكلمنا عن المشترك والمجاز ووضحنا العلاقة بين كليهما ، والآن نسير فى ذات الدرب فنكمل الطريق بالكلام عن االتضاد والمجاز أيضا ، ونقرر منذ البداية أنه إذا كان المشترك يدل على معان غير متضادة ، فإن التضاد ما يدل على معان متضادة سواد أكانت بأصل الوضع ، أم للتفاؤل أم للتهكم والسخرية عن طريق الانتقال المجازى كما سوف نرى من خلال الامثلة التى سوف نوردها .

بيد أن العلاقة الضدية هذه منها ما هو أصيل فيعتبر فعلا من الاضداد ، ومنها ما هو دخيل فى حيز المجاز ولا يعتبر من الاضداد وذلك مثل المقلوب ، فإنه ليس من الاضداد الا على سبيل المجاز وذلك لعدول المتكلم عن المعنى الاصلى للفظ الى سياق آخر هادفا من وراء ذلك الى معنى معين يستشف من خلال كلامه ، سواء كان هذا المعنى للتطير والتفاؤل أو السخرية والاستهزاء أو غير ذلك من صفات يريدها المتكلم وفى هذا يقول ابن قتيبة (ومن المقلوب أن يوصف الشئ بضد صفته للتطير والتفاؤل كقولهم للديغ سليم تطيرا من السقم وتفاؤلا بالسلامة وللعطشان ناهل أى سينهل يعنون يروى ، وللفلاة مفازه أى منجاه وهى مهلكة وللمبالغة فى الوصف كقولهم للشمس جونة لشدة ضوئها وللغراب أعور لحدة بصره ، وللاستهزاء كقولهم للحبشى أبو البيضاء ، وللابيض أبو الجون ومن هذا قول قوم شعيب « إنك لأنت الحليم الرشيد » كما تقول للرجل تستجهلة ياعاقل ، وتستخفه ياحليم)[1] .

---

(١) تأويل مشكل القران : ابن قتيبة ص ١٨٥ وما بعدها / وانظر فقه اللغة للثعالبى ص ٢٤٧ وأنظر مصادر اللغة د/عبد الحميد الشلقانى ص ٢٢٦ وأنظر : قضايا النقد الادبى والبلاغة عند اللغويين فى القرن الثالث الهجرى د/ عبد الواحد الشيخ ص ٤٠١ وأنظر الاضداد لأبى حاتم السجستانى ص ٩٩ ضمن ثلاثة كتب فى الاضداد.

اذن عد من الاضداد ماكان للتطير والتفاؤل ، وما كان للتهكم والسخرية ، وما كان للمبالغة فى الصفة ودخل فى هذا ما يعرف عند البلاغيين بالاغراض البلاغية للأساليب ، والمدح المراد به الذم ، أو العكس ، وهذا كله على سبيل المجاز ، أما ما يعتبر فعلا من الاضداد فهو ما كان بأصل الوضع ، وتأتى القرينة التى تلعب دورا كبيرا فى تحديد السياق وتخصيص الدلالة ، لتحدد المعنى المقصود وهل هو مجازى أو حقيقى وفى هذا يقول السيوطى (ومجرى حروف الاضداد مجرى الحروف التى تقع على المعانى المختلفة ، وان لم تكن متضاده فلا يعرف المعنى المقصود منها الا بما يتقدم الحروف ، ويتأخر بعدها مما يوضح تأويلة كقولك حمل للواحد من الضأن ، وحمل اسم رجل لا يعرف أحد المعنيين الا بما وصفنا ، وكذلك غسق ... ... فى ألفاظ كثيرة يطول احصاؤها تصحبها العرب من الكلام ما يدل على المعنى المخصوص منها) [1] لان الاسلوب العربى مرتبط ببعضه بعضا ، وباستيفاء أجزائه يفهم معناه ، ولذا فان اللفظة المتضادة لا تكون مبهمة أو تؤدى الى الإغلاق وذلك ثمة خصوصيات وقرائن تتقدم وتلى اللفظة التى وقع فيها التضاد ما يحدد أحد المعنيين دون ضده وعندئذ يفهم السامع المعنى الذى أراده المتكلم .

ونقرر منذ البداية قبل أن نسرد الامثلة أنه لا يعنينا من الأضداد الا ما كان بأصل الوضع ، دون غيره ، وسوف نغض الطرف عن اللهجات وطريقة جمع اللغة وأثر ذلك فى التضاد ، وسوف ننظر اليه باعتباره رافدا ثرا من روافد اللغة النموذجية التى استخدمها العرب فى شعرهم ونثرهم ونستخدمها نحن اليوم فى حيواتنا المختلفة . فمثلا كلمة جلل يقول عنها الاصمعى الجلل العظيم .

---

(١) المزهر : السيوطى جـ١ ص ٣٩٩

والجلل الهين [1] ويقول السجستانى ، قال أبو عبيدة (أمر جلل أى جليل وأمر جلل أى هين يسير صغير) [2] والى هذا ذهب ابن الانبارى كما رواه عنه السيوطى [3] . قال لبيد :

كل شىء ما خلا الموت جـلل . ° . والفتى يسـعى ويلهيـه الامـل [4]

فنجد أن كلمة جلل هنا بمعنى يسير هين ، والذى حدد ذلك المعنى دون ضده هو القرينة التى هى فى الواقع قرينة للحقيقة وليست قرينة المجاز اذ المعنى هو أن كل شئ خلا الموت هين يسير (ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أن الجلل هنا معناه عظيم) [5] إن هذا المعنى والمعنى الاخر المضاد له كلاهما على سبيل الحقيقة فلا دخل للمجاز فيهما لان كلاهما بنفس قوة الاخر ، معنى وحقيقة وقد تنبه الى هذا ابن الاثير فاستدرك على الغزالى اعتباره الاضداد من المجاز خاصتاذا كان المسميان حقيقيين يقول (تسمية الشئ باسم ضده كقولهم للاسود والابيض جون ، وهذا القسم ليس من المجازز فى شئ البته ، وأنما هو حقيقة فى هذين المسميين معا لأنه من الاسماء المشتركة كقولهم شمت السيف إذا سللته ، وإذا غمدته ، فدل الشيم على الضدين معا بالوضع الحقيقى) [6] .

والى هذا المعنى ذهب أيضا امرؤ القيس عندما قتل بنو أسد أباه فقال :

بقتل بنى أسـد ربهـم . ° . ألا كـل شئ سـواه جلل

---

(١) ثلاثة كتب فى الاضاد ص ٩ .

(٢) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ٨٤.

(٣) المزهر جـ١ ص ٣٩٨ .

(٤) وفى لسان العرب : كل شئ ما خلا الله جلل .

(٥) المزهر جـ١ ص ٣٨٨ .

(٦) المثل السائر جـ١ ص ٣٧١ .

أى هين يسير والذى حدد هذا المعنى ما تقدم قبل كلمة « جلل» وما جاء بعدها .

أما ما استعمل فيه اللفظ بمعنى جليل عظيم قول الحارث بن وعلة الجرمى :

قومى هم قتلوا أميم أخى . - . فإذا رميت يصيبنى سهمى
فلئن عفوت لاعفون جللا . - . ولئن سطوت لاوهان عظمى

فسياق الكلام يحدد أن المعنى المقصود هو أن كلمة جلل هنا بمعنى عظيم وذلك ضد هين يسير إذ التقدير : أننى عفوت عنهم عفوا عظيما ، لا عفوا هينا يسيرا ، لأن المقام مقام فخر وإشادة بالنفس والإنسان طبع على حب الفخر بعظائم الامور لا حقيرها ويسيرها ، ولا داعى للمماحكة هنا لان الشاعر حينما صفح عن قومه وترك ثأره كان هذا عملا عظيما جليلا منه إذا لو أخذا تأره لكانت الكارثة بينه وبين قومه فتقطع بينهم وتشعبت أمورهم وتفلل حدهم ومن ثم كان مقدار عفوه وصفحه بنفس النتيجة التى ترتبت عليه [1] .

ومن ذلك أيضا كلمة السدفه فهى تحمل معنيين حقيقيين هما الضوء والظلمة والقرينة هى التى تفرق بينهما . قال ابن مقبل فى الضوء :

وليلة قد جعلت الصبح موعدها . - . بصدرة العنس حتى تعرف السدفا

---

(١) أنظر فى اللهجات العربية د/ أنيس ص ٢٠٧ وتفسيره للبيت

فيقصد أنه كلف ناقته أن تسير طوال الليل حتى يظهر ضوء النهار . أما بمعنى الظلمة ، فكما قال العجاج

أدفعها بالراح كى تزحلقا . ° . وأقطع الليل أذا ما أسدفا

وليس ثمة مجال لمعنى آخر فى هذه الكلمة غير أنها تعنى الظلمة قال الاصمعى تعليقا على هذا البيت (يقال أسدف أى تنح عن الضوء) [1] فكلاهما يستر الاخر ويحجبه فإذا أقبل النهار ستر بضوئه ظلام الليل ، الذى إذا ما أقبل حجب ظلامه ضوء النهار .

وتلعب القرينة فى التضاد دورا هاما خاصة فى الالفاظ التى يكون فيها المعنى العام منطويا على جزء من الدلالة على المعنيين المتضادين ، فمثلا كلمة « ذفر » نجد أن معناها المجرد وهو شدة الريح سواء أكان فى الطيب أم النتن ، وأيضا لفظة « القرء » فانها لمطلق الوقت مما يؤدى الى خفاء الدلالة ، فتأتى القرينة وتحدد المقصود أى المعنيين المتضادين ، قال الاصمعى (قال أبو عمرو بن العلاء : يقال قد دفع فلان الى فلانة جاريته تقرئها مهموزة مشدودة يعنى أن تحيض عندها وتطهر إذا أراد أن يستبرئها وقال أنما القرء الوقت ، فقد يجوز أن تكون وقتا للطهر ووقتا للحيض)[2] والقرينة هى التى تأتى وتحدد أى المعنيين المتضادين هو المراد ، فإذا خفيت هذه القرينة خرج الكلام مستبعدا الى ضد أو نقيض المراد فاذا قلنا مثلا لاطلاق فى القرء ، وكان المراد بالقرء هنا الحيض نيفهم تبعا لذلك أن الطلاق يكون فى الطهر ، لانه لو فهم جواز التطليق فى الحيض لادى الى نقيض المراد (فالقرء مثلا موضوع تارة ليدل بالاستقلال على معنى الحيض وتارة ليدل كذلك على الطهر ، فإذا استعمل فى أحداهما واحتاج الى القرينة

---

(١) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ٣٥ ، ص ١٨٩.

(٢) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ٥ .

المعينة للمراد لم يضر ذلك فى كونه حقيقة لان الحاجة الى القرينة فيه لتعيين المراد لا لاجل أصل الدلالة على المراد) [١].

وقد استعمل الاعشى كلمة القرء فى الطهر حيث قال :

مورثة مالا وفى الاصل رفعه . ~ . لما ضاع فيها من قروء نسائكا

(أى لما ضاع من طهر نسائك لغيبتك عنهن فلم تغشهن ..)[٢] كما أن القرينة فى المتضاد ليست قرينة واحدة بل يحتاج كل معنى من معنييه الى قرينة خاصة به تحددالمراد من مدلوله وبذا يحتاج الى قرينتين وفق معنييه فكلمة «شام» تعنى الإغماد وضده (وشمت السيف أغمدته ، وشمته سللته)[٣] قال الفرزدق فى سل السيف :

إذا هى شيمت فالقوائم تحتها . ~ . وأن لم تشم يوما علتها القوائم

أى إذا سلت ، والقوائم مقابض السيوف وقال أيضا فى هذا المعنى :

بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم . ~ . ولم يكثروا القتلى بها حين سلت

وقال الاغلب فى اغمادها :

« فشام فيها مثل محراث الغضى »

والمحراث عود تقلب به النار [٤] فأراد أنه أغمد فيها مثل عود الغضا عندما يغمد فى النار ، فتجد أن كل معنى من هذين المعنيين المتضادين يحتاج الى قرينة خاصة به تحدد معنييه وأيهما المراد وهذا غير موجود فى المجاز فإنه

---

(١) شروح التلخيص جـ٤ ص ١٣

(٢) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ١٦٥

(٣) السابق ص ٢٠ ، ص ١٧٦ .

(٤) السابق ص ٩٥ .

يحتاج إلى قرينة واحدة تحدد المعنى المجازى المراد كما أن المعنى المراد قد حدد سلفا وتأتى القرينة لتخصيص المعنى ، كما أننا نجد ألفاظا لابد لها من القرينة التى تحدد المعنى خاصة إذا ما جاء على وزن فعيل التى تكون بمعنى فاعل وقد تكون بمعنى مفعول كقنيص التى تكون للصائد والمصيد ، والكرى المستأجر والمستأجر ، والغريم المطلوب بالدين ، والطالب دينه [١] .

وأيضا فجوع وذعور وركوب (قال أبو حاتم وجعلوا حروفا كثيرة من المفعول على لفظ الفاعل قالوا رجل ركوب للكثير الركوب وبعير ركوب فى معنى مركوب وطريق ركوب ، وقال تعالى « فمنها ركوبهم » أى من الانعام يعنى ما يركبونه وقال أوس :

تضمنها وهم ركــوب كأنه . - . إذا ضم جنبيه المخــارم رزدق

وقال الراجز : « يدعن صوان الحصى ركوبا » أى طريقا يركب ويسلك)[٢] .

فنجد أن الاولى بمعنى راكب ، والثانية بمعنى مركوب ، وإنما التفرقة تكون بالقرينة ، فيتطلب قرينة للراكب ، وقرينة أخرى للمركوب ، ومن هنا توجب وجود قرينتين بحسب معنييه وبهذا أيضا يختلف عن المجاز - كما سوف نرى - الذى يتطلب قرينة واحدة ،بالاضافة الى أن قرينة المتضاد هنا تحدد مدلول اللفظ مسبقا وإنما وردت لتحديد المعنى المراد ، بخلاف المجاز فان القرينة فيه تحدد المعنى الجديد للفظ فى استخدامه الجديد (فقرينة المشترك تفارق قرينة المجاز فى أن قرينة المشترك لبيان دلالة عين لها اللفظ أولا بدونها فعرضت الحاجة لتعينها بمزاحمة وضع مستقل ، وقرينة المجاز لبيان دلالة لم يكن اللفظ

---

(١) السابق ص ٢٤ .

(٢) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ١١١

عين لها أولا بدون القرينة بل عين لها مع القرينة ، هذا فى المشترك المستعمل فى أحد معنييه) [1] .

نخرج مما تقدم الى أن المتضاد يحتاج الى قرينتين باعتبار معنييه ، وأن كل معنى منهما استعمل على سبيل الحقيقة بأصل الوضع ، وأن المقصود من الاستعمال هو المعنى الحقيقى المراد بالقرينة ويجانب هذه الاستعملات الحقيقية للتضاد ، فإن ثمة استعمالات أخرى للتضاد تقربة ، بل تجعله من المجاز وتخرجه من التضاد لانه استخدام للألفاظ فى غير معناها الحقيقى ، وهى كثيرة متنوعة وتندرج تحت اسماء مختلفة مردها جميعا الى المجاز فمنها :

١ - ما كان الاستخدام فيه على سبيل التفاؤل ، والتشاؤم ، حيث يعدل المتكلم عن العبارة السيئة إلى عبارة تقبلها النفس ويرضاها الذوق ، وبذا تصير الضدية علاقة بين المعنى الجديد والمعنى القديم والقرينة فيه قرينة حالية معنوية تصرف الذهن عن المعنى الحقيقى للفظ الى المعنى المجازى الجديد له ، ولذا نرى أن المتكلم يستعمل ضد اللفظ الذى يتطير منه ويتفاءل بضده ، وقد حدد هذا المعنى كثير من العلماء الذين كتبوا فى التضاد ، فعدلوا عن تسمية الملدوغ ملدوغا تشاؤما مما حل به وسموه بالسليم وقالوا : السليم السالم الملدوغ ويقول عنه السجستانى (وهو عندى على التفاؤل) واسستشهد على ذلك بقول النابغة الذبيانى يصف حية لدغت رجلا :

يسـهد من نوم العشاء سـليمها . . لحلى النسـاء فى يديه قعاقـع

وقال آخر فى نفس المعنى :

يلاقى مـن تذكر آل لبـلى . . كما يلقى السـليم من العـداد

---

(١) شروح التلخيص جـ ٤ ص ١٣ .

والعداد وقت فى كل سنة يعاود السم فيه فيهيج الملدوغ [١] وهذا ما ذهب اليه الاصمعى فى تسمية الصحراء المهلكة بالمفازة تيمنا وتفاؤلا بالفوز والنجاه من الهلكة (وسموا المفازة مفعلة من فاز يفوز إذا نجا وهى مهلكة ، قال الله جل ثناؤه « فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب » أى بمنجاة ، وأصل المفازة مهلكة فتفاؤلوا بالسلامة والفوز كقولهم للملدوغ سليم ، والسليم المعافى) [٢].

ويأتى على سبيل التفاؤل والتطير من التشاؤم المبالغة فى صفة الشئ فيوصف بضد صفته خوفا من العين ، فسموا المهرة الجميلة شوهاء ، وحاد البصر بالأعور ، قال أبو حاتم (لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء ألا مخافة أن تصيبها عين ، قالوا للغراب أعور لحدة بصره) [٣] قال الحطيئة :

ويسمى الغراب الاعور العين واقعا . ° . مع اللئب يعتسان نارى ومفأدى

وقد تكون التسمية على عكس الحقيقة بغية التحرز والتوقير كأن يسمى الأعمى بصيرا ، والزنجى أبو البيضاء (وقد قالوا بصير للبصير والاعمى ، وللزنجى أبو البيضاء ، وقال لى رجل من شق الإحساء لى أم بصيرة يريد عمياء)[٤] .

فمن هذه الامثلة وغيرها نجد أن هناك لفظا استخدم فى غير ما وضع له أصلا ثم تأتى القرينة لتحدد المعنى الجديد للفظ والعلاقة بينهما علاقة التضاد أو الضدية ، وبهذا يخرج هذا النوع من الاضداد السالف ذكرها ويدخل فى نطاق المجاز لانه ليس من الاضداد فى شئ لانه لا يقوم على الحقيقة ، ويحتاج

---

(١) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ١١٤.

(٢) السابق ص ٣٨ وانظر ص ١٢٧ أيضا .

(٣) السابق ص ١٣٧ وانظر تأويل مشكل القرا لابن قتيبة ص ١٨٥

(٤) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ١٣٩ .

لقرينتين لا واحدة ، كما أن ظروف الاستعمال هى التى حدت بالمتكلم لانتهاج هذا السبيل (فشأنه إذا شأن المجاز المرسل الذى يقوم على علاقة غير المشابهة ، وهى هنا علاقة التضاد) [1] .

٢ - ويأتى أيضاً على سبيل السخرية والاستهزاء فيعبر بضد اللفظ عن الصفة المراد التعبير عنها وبهذا الاستخدام مع القرينة يدخل اللفظ فى حيز المجاز لأنه استخدم فى غير ما وضع له لقرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى والعلاقة أيضاً هى الضدية أو التضاد وليست المشابهة فيدخل بذلك فى حيز المجاز المرسل كسابقة كأن يقول المتكلم لاخر يستجهلة ياعاقل ، ويستخفة ياحليم ، ومن هذا القبيل ما جاء فى القرآن الكريم حكاية عن قوم شعيب على سبيل الاستهزاء والسخرية والتهكم وليس التوقير والاحترام (قالوا ياشعيب أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا ، وأن نفعل فى أموالنا ما نشاء ؟ أنك لانت الحليم الرشيد) ومن ذلك أيضاً أن يقال فلان بيضة البلد إذا ذم وسخر منه ، وفى هذا المعنى قال الراعى لعدى بن الرقاع العاملى :

تأبى قضاعة أن تعرف لكم نسبا . ° . وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

فقال لهم أنتم سادة البلد وهو فى الواقع يهزأ بهم ، وقد فعل هذا حسان بن ثابت لمزينة عند ما قتلوا أباه فجعلهم جلابيب أى سفلة :

أرى الجلاليب قد عزوا وقد كثروا . ° . وابن الفريعة أمسى بيضة البلد [2]

فنجد أن الألفاظ فى هذه الأمثلة مستخدمة استخداما مجازيا لا حقيقيا وهى ضد الحقيقة ، فأنت الحليم الرشيد فى قول قوم شعيب له ، وكذا ياعاقل

---

(١) الاصول ص ٣٣٥ وانظر فقه اللغة د/ وافى ص ١٩٤ وفى اللهجات العربية د/ أنيس ص ٢٠٩ .

(٢) ثلاثة كتب فى الضداد ص ١١٧ ، ١١٨

وياحليم ، وبيضة البلد كلها ألفاظ مستخدمه في غير معانيها الحقيقية التي وضعت لها أصلا بدليل القرينة المصاحبه لها فلو اعتبرناها على سبيل الحقيقة لفسد الكلام وهجن ، ويخرج بنا عما أراده المتكلم من كلامه وبذا أخذ اللفظ معنى جديدا لم يكن له أصلا في الوضع ، كما أن القرينة ساهمت الى حد كبير في إيضاح المعنى الجديد وتحديده ، ومن ثم فلا ينصرف الذهن للمعنى القديم للفظ الذي يعنى ضد هذا ، وهو سادة البلد وعظماؤها وكل هذه الاستخدامات إنما جاءت لنكتة بلاغية يقصدها المتكلم ويفهمها السامع بدلالة سياق الكلام ، وهو ما عبر عنه علماء البلاغة باسم تأكيد المدح بما يشبه الذم [1] .

٣ - وثمة نوع آخر يدخل ضمن الأضداد ، وهو من المجاز المرسل ، إذ ينتقل اللفظ إلى معنى مجازى بقرينة وعلاقة فعد من الاضداد وهو ليس منها وهذا كثير متنوع بتنوع العلاقة ولذلك سمى مرسلا بخلاف الاستعارة فإنهامقيدة بعلاقة المشابهة ، فمن الامثلة التي اعتبرت من الاضداد وهى من المجاز المرسل كلمة الإرة ، التي تعنى عند أبي عمر النار ، ومرة أخرى الحفرة التي فيها النار ، ومثلها الكأس فهى تعنى الاناء الذي يشرب فيه ، والكأسما فيه من الشراب وكذا الظعينة تطلق على المرأة ، وعلى الهودج الذي تحمل فيه النساء على البعير ، والرواية البعير نفسه والمزادة التي تملأ بالماء وتوضع على ظهر البعير قال أبو النجم :

تمشى من الردة مشى الحفـل . . . مشى الروايا بالمزاد الأثقـل

والحفض أيضاً البعير الذي يحمل متاع البيت ، وقيل هو متاع البيت

---

(٤١) شروح التلخيص جـ٤ ص ٣٨٦ ويدخل ضمن هذا ما يعرف بالاسرار البلاغية للكلام وعدوا أيضاً ما عرفه ابن قتيبة بالمقلوب ، ومن التضاد وأنظر تأويل القرآن ص ١٩٣ وما بعدها وأنظر ثلاثة كتب في الاضداد ص ١٢٩ ، ١٥٣ ، ٢٠٢

نفسه قال الفرزدق :

سوائية لم ترم عن حفض لها . . غرابا ولم تبكر على الحى تخضب

فهى هنا بمعنى البعير الذى يحمل متاع البيت ، أما عن متاع البيت فقال عمرو بن كلثوم :

ونحن إذا عماد الحى خرت . . عن الاحفاض نمنع من يلينا

أو قول ابى النجم :

فكبه بالرمح فى دمائه . . كالحفض المصروع فى كفائه [1]

فإذا أمعنا النظر فى هذه الامثلة وجدنا أن هناك معنى حقيقيا وضع له اللفظ أصلا ، فالإرة النار ، والحفرة محل لها ،والكأس تعنى الشراب والآنية محل لها والظعينة المرأة والهودج محل لها ، والحفض متاع البيت والبعير محل حمله ، فنجد أن العلاقة بين هذه الالفاظ هى المحلية ، وهى احدى علاقات المجاز المرسل ، وهى عبارة عن كون الشئ محمولا فى غيره عندما تذكر لفظ المحل ، ونريد به الحال فيه ، أى تسمية الشئ باسم المكان الذى يحل فيه ذلك الشيء كقوله تعالى (فليدع ناديه) فالنادى اسم لمكان الاجتماع ولمجلس القوم وقد أطلق وأريد أهله الذين يحلون فيه [43] .

وعلى هذا نجد أن فى هذه الكلمات معنى حقيقيا وآخر مجازيا وكلاهما يحتاج إلى قرينة ، بيد أن قرينة الاستعمال الحقيقى تدل على الحقيقة القديمة ، بتحديد نفسه قال الفرزدق المعنى المراد من الدلالة ، أما قرينة الاستعمال المجازى فانها تدل على الوضع الجديد الذى استعمل فيه اللفظ على سبيل التجوز وليس على

---

(١) ثلاثة كتب فى الاضداد ص ٤٥، ٤٨ . ص ١٩٩ : ٢٠١ .

(٢) شروح التلخيص جـ٤ ص ٤١ .

سبيل الحقيقة لان القرينة تمنع من إرادة الحقيقة هنا ، وإلا لأصبح الكلام فاسدا فإذا قال رجل مثلا:تزوجت الظعينة فهو يريد المرأة التى فى الهودج والقرينة المانعة من إرادة الظينعة بمعنى الهودج هو لفظة تزوجت لأن الانسان يتزوج المرأة ولا يتزوج الهودج ، وأيضاً لو قال قائل : شربت كأسا عذبة فإنه يريد ما فى الكأس لا الكأس نفسها لأن الإناء لا يشرب وإنما الذى يشرب هو ما فى الإناء والقرينة المانعة هى شرب ، ومثل ذلك قول القائل : أكلنا حفصا حنيذا فإن المقصود هنا هو البعير لا متاع البيت لان المتاع لا يؤكل والذى منع هذا المعنى هو لفظ أكل فهو قرينة تدل على الاستخدام الجديد للفظ على سبيل المجاز ، وتمنع إرادة المعنى الاصلى ، كما أن العلاقة لكل هذه الامثلة هى المحلية .

هذا لون من الالوان التى عدوها ضمن الألفاظ المتضادة وهى غير ذلك كما أوضحنا بدلالة العلاقة والقرينة والتجوز باللفظ فى غير موضعه الأصلى مثلها فى ذلك مثل بقية أنواع المجاز المرسل تبعا للعلاقة كقوله تعالى مثلا : (وآتوا اليتامى أموالهم) فنجد أن لفظ يتيم استخدم فى غير موضعه لأن صفة اليتم كانت لهم قبل بلوغهم سن الرشد ، فتسميتهم فى الآية إنما هو باعتبار ما كان ، والقرينة هى أن الشرع لا يعطى اليتيم ماله قبل البلوغ ، والعلاقة هنا اعتبار ما كان .

وما قلناه عن المشترك والمجاز من حيث القرينة ودلالة الالفاظ والعلاقة ينسحب على الاضداد والمجاز أيضا غير أنه يزاد على ما تقدم العلاقات الجديدة التى تضم الى علاقات المجاز المرسل كالضدية وإخراج بعض الالفاظ من الاضداد لأن علاقتها المحلية ويبقى بعد ذلك للأضدد فضل اثراء اللغة العربية عن طريق التوسع فى سلوك دروب الفصاحة وأساليب البلاغة نظما ونثرا وايجاد ألوان من البديع سنعرض لها فيما بعد بالاضافة الى ما تقدم ذكره فانه يعتبر بحق من إعجاز اللغة العربية وفصاحتها .

ثالثا : المجـــاز والترادف

تتناولنا فيما سبق المجاز وكلا من المشترك والتضاد وبينا الفرق بينهما والعلاقات بين كليهما ، وحان الحين لنتكلم عن ثالث الثلاثة ألا وهو المترادف ، وعلاقته بالمجاز وعلاقة المجاز به ، بغض النظر عن كونه آت من لهجة واحدة أو من عدة لهجات ، أو كونه من المعرب أو غير ذلك ، بل سنتناوله باعتباره أيضاً أحد روافد اللغة الفصحى التى نتكلمها اليوم فلا نرجع بها الى لهجة من اللهجات .

كان الانسان دائما محتاجا الى أن يفى كلامه بما يختلج فى نفسه من معان ، وهذه المعانى تتنوع بتنوع المتكلمين ، وألفاظ اللغة محدودة ، كما أن طاقة الإنسان محدودة فجاءت الالفاظ المجازية لتعين الانسان على أن يفصح عما يريد ويعبر عما يختلج بأعماقه ، لكنه فى خضم الاستعمال لم ينس العلاقة والقرينة التى تعطى كلامه المعنى الذى يريد فلا ينصرف ذهن السامع الى معنى آخر لا يقصده المتكلم ، وكلاهما عارف أن هذا اللفظ أو ذاك استخدم على سبيل الحقيقة أو المجاز بدلالة سياق الكلام حيث إن كثيراً من الكلمات التى عدت مترادفة قد وضعت أصلا لغير هذه المعانى الجديدة التى استخدمت فيها ، فاستخدمها المتكلم لعلاقة من العلاقات بين اللفظ الحقيقى واللفظ المجازى فوضع ما هو مجازى الى جانب ما هو حقيقى فاعتبرا مترادفين تبعا لذلك ، والبون شاسع والفرق كبير بين الحقيقة سواء أكانت وصفية أم اسمية وبين ما هو مجاز [١] ، والذى اعتبر بتقادم الزمن وطول العهد أنه حقيقى فى هذاالمعنى ، والواقع أنه مجاز (فالرحمة مثلا قد اشتقت من – الرحم –

---

(١) وقد فطن الى هذه الحقيقة بعض قدامى المؤلفين ومنهم الزمخشرى فألف كتاب أساس البلاغة وأقامه على أمثال هذه الاستخدامات فقد يكون اللفظ حقيقة فى استعمال وهو نفسه مجاز فى استعمال أخر .

موضع الولد ، والمكان الذى يلد الابناء والاخوات ، فتنشأ بينهم صلة من الحب والعطف ، فلعل الرحمة فى الاصل هى عملية النسل من الأرحام ثم استعملت فى قديم الزمان عن طريق المجاز فى الصلة بين الذين يولدون من رحم واحد ، وقد تقادمت العهود على هذا المعنى المجازى حتى أصبح حقيقة وبهذا نشأ الترادف بينها وبين كلمة مثل الرأفة) [١] .

لكن من يمعن النظر سوف يجد القرينة والعلاقة مانعتين من إرادة المعنى الأصلى ، وإزاء ذلك كان لابد من وقفه نستعرض فيها بعض الأمثلة التى استخدمت على سبيل الحقيقة وتلك التى استخدمت على سبيل المجاز ثم نفرق بينهما ونتبع ذلك بما يكون للترادف من أثر فى البلاغة .

إن من يتصفح كتب اللغة على اختلاف مشاربها سوف يجد بها أمثلة كثيرة لما يعرف بالمترادف ، بل إن كتبا بعينها عنونت بهذا الاسم وبعضهم سماها بجواهر الالفاظ كقدامة بن جعفر مثلا ، وكانوا حاطبى ليل فى جمعها إذ لم يفرق جلهم بين الحقيقى منها والمجازى ، مما القى علينا عبء البحث والتفرقة وإيجاد العلاقة ولن نطنب الكلام بل سنسوق الادلة الدالة على هذه القضية وقديما قيل يكفى من القلادة ما أحاط بالعنق .

فمثلا الجمل ابن الصحراء ورفيق الأعرابى ومؤنس وحشته فيها [٢] قد جمعوا له اكثر من ٥٦٤٤ لفظا ، وأسماء العسل والعمامة والسيف والخمر وما شابه ذلك، والذى يهمنا من ذلك ما استخدم منها على سبيل الحقيقة أو على سبيل المجاز فكلمة مثل « الاربية » تدل على القرابة والنسب أى أهل بيت الرجل وبنو عمه ، فلا تكون من غيرهم يقال جاء الرجل فى أربيته أو فى أربية من

---

(١) فى اللهجات العربية د/ أنيس ص ١٨٣ ، ١٨٤

(٢) دراسات فى فقه اللغة د/ صبحى الصالح ص ٢٩٣ . ومثال ذلك ما فعله الفيروزيادى الذى جمع الوف الاسماء لمسمى معين .

قومه أي في أقربائه وأنسبائه ، ونجد في هذا الباب الفاظا كثيرة تدل على القرابة والصلة فهو قريب ، ونسيب ومن آله ، واسرته وعترته واربيته وعرضه ، ونسله ، وعصبته ... ألا أننا نجد من بينها هذه الكلمات وعندما نسمعها لأول وهلة يتبادر الى ذهننا أنها حقيقة في هذا الموضع ، والواقع أنها منقولة عن معنى آخر نقلا مجازيا لانها تعنى شيئا آخر ، فقال سويد بن كراع :

وأني وسط ثعلبه بن عمرو . . إلى أربية نبتت فروعا

إذ أن أصل الأربية هو لحمة في أصل الفخذ تنعقد من ألم ، وقيل هي أصل الفخذ أو ما بين أعلاه وأسفل البطن ، فسويد يشبه موقعه من ثعلبه بن عمرو بالأربية على سبيل المجاز والقرينة المانعة من إرادة المعنى الاصلي هي لفظة نبتت لان أصل الفخذ أو ما بين أعلى الفخذ الى اسفل البطن لا ينبت فروعاً ، وإنما يؤدي إلى الالتحام والتماسك ، فحالته وهو بين بني ثعلبه بما فيها من تماسك والتحام كالاربية تماما ، وهذا هو المجاز المركب ، وكما يقول شارح جواهر الألفاظ (وهذا معنى مجازي للأربية ، وأصل معناها : لحمة في أصل الفخذ تنعقد من ألم ، أو هي أصل الفخذ ، أو ما بين أعلاه وأسفل البطن) [1] وعد من الالفاظ المترادفة أيضاً كلمة « صداح » فهي من باب إمارة الشئ وترقبه مثلها في ذلك مثل الإمارة ، والعلاقة والاشراط والشواهد ، وصدح فيقال صدح الصوت إذا ارتفع وبان إلا أن هذه اللفظة مستخدمة في هذا المعنى على سبيل المجاز لا الحقيقة إذ هي في الاصل تدل على ارتفاع الصوت ، وليس على الوضوح والبيان فقط ومن ثم نشأت علاقة بين المعنى الاصلي الذي هو بمعنى ارتفاع الصوت وحدته وبين وضوح الشئ وبيانه ، وهذه العلاقة هي السببية التي هي إحدى علاقات المجاز المرسل إذ أن

---

(١) جواهر الالفاظ : قدامة بن جعفر ص ٦ .

ارتفاع الصوت وحدته يتسبب عنها وضوح الصوت وبيانه ، وترقب الناس له ، فهى من باب الإمارة الدالة على الأصل ، وقد وردت الشواهد على ذلك ، يقول الزمخشرى فى كتاب أساس البلاغة تحت مادة صدح (ديك صدوح وصداح رفيع الصوت . ومن المجاز قينة صادحة ، وحاد صيدح ، ومزهر صداح قال لبيد : وقينة ومزهر صداح)[1] .

وقال آخر :

وذعرت من زواجر وجــواح . ~ . ملازم اشـارها صــيداح[2]

والقرينة مأخوذة من سياق الكلام فإنه يدل على أن المراد الصوت المرتفع وليس الدلالة والإمارة على الشئ .

وشبيه بهذا كلمة المساجلة ، التى تعنى الدلو العظيمة التى يمتاح بها الماء من البئر فتحتاج ممن يمتاحها أن يكون قويا جلدا لكى يستطيع إخراجها ، ومن ثم ففى الامر مشقة ومكابدة ، فتجد أن الكلمة هذه قد وضعت أصلا لمعنى حسى مجرد ، ثم نراها قد استعيرت لدلالة أخرى معنوية تدل على المباراة فى أى شئ كالقتال ، والفخار ، والعطاء ، وأنضمت عند قدامة تحت باب (المباراة والمدافعة عن الشئ)[3] شأنها فى ذلك شأن ساماه وياهاه وخايله ، ويارزه ... الخ إلا أن علاقة المشابهة بين المساجلة بدلالتها الحسية ، والمساجلة بدلالتها المعنوية حددت مجاز اللفظ ، من ذلك قول العباس بن عتبة :

من يساجلنى يساجل ماجـدا . ~ . يملأ الدلو الى عقــد الكرب

---

(١) أساس البلاغة للزمخشرى ص . ٣٥ . وهذا نفسه ما أورده محقق جواهر الالفاظ نقلا عن القاموس أنظر ص ١٠٧ .

(٢) جراهر الالفاظ : قدامة بن جعفر ص ١٠٧ .

(٣) جواهر الالفاظ ص ١١٧ .

وهو لا يقصد من المساجلة معناها الحرفى الحقيقى فليس ثمة ماء ولا بئر إذ الموقف موقف فخر ونزال ، ومن هنا فإن العلاقة بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى هى المشابهة بينهما والقرينة المانعة الموقف الذى سيق فيه الكلام ، وقد جمع الزمخشرى بعض الاستعمالات المجازية لكلمة ساجل هذه بعد أن أورد الاستخدام الحقيقى لها فقال (ومن المجاز : ساجله فاخره مساجلة ، والحرب سجال ، مرة على هؤلاء وأخرى على هؤلاء ، وله من المجد سجل سجيل ضخم قال الحطيئة :

إذا قايسوه المجد أربى عليهم - - بمستفرغ ماء الذناب سجيل

وجواد عظيم السجل أى العطاء ، وله بر فائض السجال وأسجله أكثر له من العطاء ، وأعطاء سجله من كذا أى نصيبه ..) [1].

غير أن الغالب على الاسماء التى استعملت فى المترادف على سبيل المجاز إنما هو لعلاقة المشابهة بين المعنى الحقيقى الذى وضع له اللفظ أصلا وبين المعنى المجازى الجديد الذى استخدم فيه اللفظ ، والقرينة غالبا معنوية تحدد من سياق الكلام ، وقد تكون لفظية تحدد المراد ، وذلك مثل لفظة : « مصر » التى تعنى فى الاصل حلب بقايا اللبن فى الضروع ،ثم استعمل على سبيل المجاز فى العطاء إذا كان قليلا لعلاقة المشابهة فى المجاز ، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الاصلى مأخوذة من سياق الكلام فعندما نقول ناقة مصور يعنى بطيئة خروج الدر لا تحلب إلا مصرا وعنزا مصور أى قليلة الدر أيضاً ، فإن الألفاظ غير محتاجة إلى قرينة لأنه ليس ثمة نقل لها من مكانها وكذا فإن ظاهر اللفظ يحدد مدلوله عند النطق به فالالفاظ فيها على الحقيقة ، لكن عندما نطلقها على العطاء وتجعلها مرادفة فى

---

(١) أساس البلاغة ص ٢٨٦ .

قلة المال وقلة العطاء لألفاظ مثل : مال قليل ، ورذيل ، وضئيل ، وحتر ونزر ... الخ فإن النقل هذا أدخلها في باب المجاز وهذا ما عناه كل من قدامة بن جعفر والزمخشري في كتابيهما عندما قال الاول (والتمصر حلب بقايا اللبن في الضروع ، وصار مستعملا في قولك مصر عليه العطاء تمصيراإذا أعطاه قليلا قليلا)[١] . وهذا نفسه ما عناه الزمخشري واستدل على هذا المعنى بقول الكميت :

حدداً أن يكون سيبك فينا . ' . زرما أو يجيئنا تمصيرا[٢]

ومن الالفاظ التي اعتبرت مترادفة ، وهي في الحقيقة مستخدمة في الترادف على سبيل المجاز لا الحقيقة كلمة « البسر» فإنها تندرج تحت الالفاظ التي تدل على حالة الشيء بداية ونهاية شأنها في ذلك شأن أوله ، وأخره وفاتحته وخاتمته وابتدائه وانتهائه ومقدمه ومؤخره وغيره وبسره وسؤره وأراعيله وعقابيله ... الخ[٣] فيقال للشمس عند بدء طلوعها أنها بسرة قال الشاعر:

تعالين قبل الطير والشمس بسرة . ' . عليها الولايا والسديل المرقما

وقال البعيث :

نصبحها والشمس حمراء بسرة . ' . بسائقة الانقاء موت مغلس

فهذه الكلمة عندما استعملت للشمس كانت على سبيل المجاز لا الحقيقة (ومن المجاز البسرة الشمس أول طلوعها وذلك إذا كانت حمراء لم تصف)[٤] وأصل اللفظ موضوع للثمار عامة وللنخلة بصفة خاصة إذا ظهر الثمر قبل وقته

---

(١) جواهر الالفاظ ص ١٢٥

(٢) أساس البلاغة ص ٥٩٦ .

(٣) جواهر الالفاظ ص ١٥.

(٤) جواهر الالفاظ ص ١٥٣ .

ثم استعمل فى كل حالة تظهر قبل أوانها على سبيل المجاز أيضا لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الاصلى الموضوع له اللفظ أولا ، يقول الزمخشرى (ومن المجاز ابتسر الحاجة : طلبها قبل وقتها وابتسر الفحل الناقة ضربها من غير ضبعه وابتسر الجارية : افتضها قبل الادراك وغلام بسر وجارية بسرة : غضا الشباب) [١] فالحالة الجديدة التى استخدم فيها اللفظ تضيف اسماء متعددة تنضم الى باقى الاسماء والصفات الأخرى التى تتوارد حول معنى واحد مما يكسبها شكل الترادف ، وهى فى الواقع مستخدمة على سبيل المجاز لا الحقيقة لعلاقة المشابهة بين الاستخدام الجديد للفظ والدلالة القديمة الموضوعة له أصلا ،

مما تقدم نرى أن ثمة ألفاظا عدت فى الترادف ، وهى مستخدمة فيه على سبيل المجاز إذ حقيقتها تخالف وضعها الجديد ، ولولا القرينة لصار الكلام فاسدا ، كما أنها لا تطرد فى الاستخدام فى معان أخر بهذا المعنى المجازى ، وإذا حدث فإنها سوف تؤدى إلى التقيض أو الابهام فى الدلالة . كما أن المجاز فيها متنوع فبعضه مرسل لعلاقة كالسببية أو للمشابهة على سبيل الاستعارة من الدلالة الحقيقية إلى المجازية ، ومن ثم فإن غالبية النقل كان من المحسوس إلى المعنوى ، ولذا فان كل هذه الألفاظ احتاجت إلى قرينة معها لتوضح مدلولها الجديد ، كما احتاجت إلى علاقة أيضا .

وهذه الالفاظ على هذا النحو تخالف بعض أخواتها الموضوعة معها لتؤدى نفس الدلالة لمعنى واحد سواء كانت أسماء أو صفات لانها لا تحتاج مثلها إلى قرينة تحدد المعنى ، أو إلى علاقة توضح المراد فهى مستخدمة فيما وضعت له فى أصل الوضع ، ومن ثم فلا يتبادر إلى الذهن عند سماعها غير هذا المعنى الموضوعة له ، أما فى مثل هذه الالفاظ المجازية فلولا القرينة لتبادر

---

(١) أساس البلاغة ص ٣٩ .

للفهم غير معناها الجديد ، وهذا الاستخدام الجديد للفظ يتيح للمتكلم سلوك طرق الفصاحة ، وأساليب البلاغة نظما ونثرا ، فيسجع أو يجنس ، أو يرصع مما سوف نتناوله أثناء الكلام عن قضايا الدلالة والبديع .

رابعا : الكتـــابة والمشـــــترك

سبق الكلام عن المشترك والمجاز ، والآن نعرض للكناية والمشترك ، وبتعريف بسيط نقول إن الكناية هى أن يطلق لفظ ويراد لازم معناه الحقيقى مع قرينة غير مانعة من ارادة المعنى الحقيقى ، أى فلا مانع من ارادة اللازم مع الملزوم ، وأن المعنى المجازى هوالمقصود من الكلام ،

أما الحقيقة فهى وسيلة يتوصل بها للمعنى المجازى ، وبذا يكون الانتقال فى الكناية من اللازم إلى الملزوم ، فاذا قلنا محمد طويل النجاد ، فإنه كناية عن طول القامة لمحمد فطول القامة هذا هو الملزوم والمقصود من وراء هذا التعبير ، أما طول النجاد عنا الذى هو اللازم فغير المقصود من الكلام – علما بأنه ليس ثمة مانع من إرادتهما معا – وبذا يكون الانتقال فى الكناية من اللازم ، غير المقصود لذاته إلى الملزوم ، المقصود لذاته [1] – وعلى هذا تكون الكناية جامعة لجانب الحقيقة وجانب المجاز وإلى هذا ذهب ابن الاثير فقال :(فحد الكناية الجامع لها هو أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز) [2] أما أقسامها فثلاثة كناية عن صفة وكناية عن موصوف ، وكناية عن نسبة وفى كلها ليس المقصود المعنى القريب ، بل المقصود المعنى البعيد [3] ، فالقريب هو الحقيقة ، والبعيد هو المجاز ، وتكون الحقيقة فيها ساترة للمجاز وبذا تكون الكناية دالة على الساتر والمستور معا وكلاهما قد اشترك فى الدلالة – أعنى الحقيقى والمجازى - لأننا لو لم نشرك الحقيقى فى الدلالة لفسد الكلام وهجن لعدم دلالته على المرادمنه .

---

(١) أنظر شروح التلخيص جـ٤ ص ٢٤٤ والمراد بالمتلازمين ما بينهما لزوم فى الجملة ، لا ما بينهما التلازم الحقيقى وهو ما يكون من الجانبين .

(٢) المثل االسائر جـ٢ ص ١٩٤ .

(٣) أنظر الاصول ص ٣٧٨ .

ولنخرج من التجريد إلى التحديد بضرب الامثلة حتى يستبين الموقف ، فمثلا نجد فى قول الشاعر :

الضاربين بكل أبيض مخذم . ٠ . والطاعنين مجامع الاضغان

فنجد أن المعنى الحقيقى هو مجامع الأضغان يستلزم أن يكون وراءه معنى آخر مجازى وهو المراد من الكلام ، أعنى به القلب ، وقد توصلنا إلى المعنى المجازى هذا بالمعنى الحقيقى الذى ستر المعنى المجازى واشترك معه فى الدلالة ، وقد اريدا معا أثناء القاء هذا البيت لأننا لو أخرجنا (الحقيقة عن أن يكون لها شركة فى الدلالة لم يكن الذى تكلمت به دالا على ما تكلمت به وهذا محال) [١] .

ولكن الحقيقة هنا أفادت المخاطب معنى أفضل مما لو صرح باللفظ مباشرة ، إذ لو صرحنا باللفظ المراد مباشرة وقلنا « والطاعنين فى القلوب » لا متنعت أن تكون كناية وأصبح الكلام غير بليغ ، وبذا تقيد الكناية ضد التصريح لانها عدول عن ظاهر اللفظ وهذا يعطيها عمقا خاصا ، ويضفى عليها ظلالا جميلة ناتجة من زيادة تصور عند سماع المخاطب للمدلول عليه من الكناية وهى بهذه الخصيصة تنفرد عن باقى أبواب المجاز .

أما من ناحية القرينة فإنها لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقى .فلو قلنا : محمد كثير الرماد جبان الكلب مهزول الفصيل ، كناية عن الكرم الذى يتطلب القيام بحق الضيوف ، فينتقل الذهن إلى مجموعة من الوسائط كى يصل إلى معنى الكرم مرورا بكثرة حرق الحطب تحت القدور وانتهاء بالاكلة من الضيفان وما يتبع ذلك من عدم نباح الكلب الذى تعود على مجئ الضيفان بقرينة غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقى مع المعنى المجازى ، غير أن القرينة هنا فى

---

(١) المثل السائر جـ٢ ص ١٩٤ .

الكناية قد رشحت المعنى المجازى إذ ليس ثمة طائل من وراء المعنى الحقيقى للألفاظ ، فجاءت القرينة لتحدد أن المقصود هو المعنى الحقيقى وليس المجازى فتكون بذلك قد اخرجت الكلام من ظاهر دلالته إلى معنى مستتر وراءه وبذا يكون المتكلم قد خص كلامه بشئ واحد بعينه لا يتعداه إلى غيره .

وبالإضافة إلى ماتقدم فإن الكناية لا تكون كناية إلا إذا طوى ذكر المكنى عنه سواء أكان صفة كما تقدم من أمثلة فى طول النجاد الذى يتطلب طول القامة ، أو كثرة الرماد وجبن الكلب وهزال الفصيل الذى يتطلب الكرم ، أو كناية عن موصوف وذلك كقول الشاعر فى البيت سالف الذكر :

الضاربين بكل أبيض مخذم . . والطاعنين مجامع الأضغان

فكنى عن القلب بمجامع الاضغان ، غير أن المفهوم من مجامع الأضغان هذه عند سماعها ليس هو المراد ، وإنما اعتبر وسيلة يتوصل بها إلى ذات القلب المكنى عنه الذى لم يظهر فى الكلام بل طوى ذكره واستتر .

والامر كذلك بالنسبة للكناية عن النسبة وفيها ينسب شئ لشئ المقصود نسبة غيره كقول يزيد بن الحكم يمدح يزيد بن المهلب وهو فى سجن الحجاج.

أصبح فى قيدك السماحة وال . . مجد فضل الصلاح والحسب

فإنه أراد أن يثبت له هذه الصفات فترك التصريح بأختصاصه بها بأن جعلها مقيدة فى القيود المكبل بها ، وكقول زياد الأعجم :

إن السماحة والمروءة والندى . . فى قبة ضربت على ابن الحشرج

فجعل السماحة والمروءة والندى واقعة فى قبة مضروبة عليه دون سواه ففى إثباتها فى قبة دلالة على أن ابن الحشرج هو صاحب القبة ، وعلى هذا فإن هذه الصفات صرح بها الشاعر ولكن لا يقصدها لحقيقتها بل أراد نسبتها وثبوتها لمن كانت له وقد كنى بثبوتها فى القبة التى فيها ابن الحشرج الذى

طوى ذكره ولم يصرح به [١] ومثل هذا يتصور فى كل كناية سواء أكان عن صفة أم موصوف أم نسبة جعلت كناية عن ذات طوى ذكرها بغيرها ليتوصل به اليها .

ولكل هذه الخصائص نجد أن الكناية تفارق المشترك إذ لابد فيه من التصريح ، وليس له ألا جانب واحد حقيقى ولا دخل للمجاز فيه ، والقرينة هى التى تحدد أحد المعنيين الحقيقيين المقصود من الكلام ، وليس ثمة ساتر فيه ، كما أن المتكلم يتكلم بالحقيقة ويريد الحقيقة وليس غيرها ، كما أنه لا يطوى فيه شئ لانه ضد الطى ، فمثلا « الاجازة » تكون للاجير وتكون بمعنى الحماية وتكون كما قال الخليل بن أحمد : أن تكون القافية طاء والاخرى دالا وتكون بمعنى الأجر على المصيبة وتكون مصدرا بمعنى أجرت يده تأجرا إذا جبرت على غير استواء [٢]

نجد أن الخصائص السابقة متوفرة فى هذا من حيث الحقيقة ومن التصريح ومن حيث القرينة وليس ثمة طى لشئ ، كما أن المتكلم يتكلم بمثل هذه الالفاظ ولايريد سواها ، بل يريدها على حقيقتها ، والقرينة كما سلف هى الفيصل بين معنى ومعنى ، لكن إذا أطلق المشترك من غير قرينة تخصصه صار مبهما ، مثل كلمة « القرء» فلابد أن يدخل فى سياق مع قرينة تحدد أى معنييه المقصود هل هو الطهر ، أو هو الحيض فمع القرينة يصير مختصا بشئ بعينه لا يتعداه إلى غيره وهو فى هذا يخالف الكناية لان المتكلم يتكلم بالشئ ويريد غيره ، كما سلف أن وضحنا .

مما تقدم نستطيع أن نخرج ببعض نقاط الالتقاء والافتراق بين الكناية والمشترك فمما يتحدان فيه أن لكليهما جانبين ففى الكناية جانب حقيقة وآخر مجاز

---

(١) أنظر شروح التلخيص جـ٤ ص ٢٤٤ : ٢٦١ .

(٢) المنجد فى اللغة العربية لأبى الحسن الهنائى المشهور بكراع النمل ، ص ١١٤ .

أما فى المشترك فجانباه حقيقيان ، ولا بد من القرينة لكليهما أيضا ، فالمراد من الكناية هو المعنى المجازى ، والمراد من المشترك هو المعنى الحقيقى ، وكلاهما من روافد ثراء الأسلوب العربى وتنويعة ، كما أنهما يساعدان المتكلم فى التعبير عما يريد من أوسع السبل وأيسرها .

لكن يبقى بعد ذلك بعض نقاط الافتراق منها :

١ - الكناية ضد التصريح ، بعكس المشترك إذ لابد فيه من التصريح بدلالة ظاهر اللفظ على المراد ، أما فى الكناية فإنها عدول عن ظاهر اللفظ إلى ملزومه المراد مما يؤدى إلى زيادة التصور عند سماع الكناية للمدلول عليه المطوى ذكره .

٢ - الكناية يتجاذبها جانبا حقيقة ومجاز ، بينما المشترك يتجاذبه حقيقة وحقيقة ، وليس ثمة ساتر للحقيقة هذه أو تلك فى المشترك ، بينما تكون الحقيقة فى الكناية - وهى غير مقصودة لذاتها - ساترة للمعنى المجازى وهو المقصود من الكلام .

٣ - كما أن القرينة فى الكناية لا تمنع من اعتبار المعنى الحقيقى مع المعنى المجازى ، إذ أن الاول مطية يتوصل بها السامع إلى معرفة الثانى ، بعكس المشترك فالقرينة فيه لمعنى واحد فقط وليس تحته شئ ، وليس هناك أيضا لازم ولا ملزوم فيه .

٤ - وأيضا فإن المشترك إذا اطلق من غير قرينة تخصصه صار مبهما أما إذا أضيفت له القرينة صار مختصا بشئ بعينه ، أما الكناية فإنك تتكلم بشئ وتريد غيره [1] ومن ثم فان القرينة فى الكناية غير ضرورية - ألا عند الاصوليين - لانها تساعد فى تخصيص أحد المعنيين وهو المعنى المجازى

(١) أنظر المثل السائر جـ٢ ص ١٩٤ .

المطوى ذكره أى البعيد يقول د/تمام حسان (ويكفى الكناية إذا أن تعتمد على القرب والبعد ، ويظل كل من المعنيين واردا على التعبير مع اختلاف فى درجة الاحتمال وقد يكون هذا الاختلاف فى درجة الاحتمال هو الوسيلة الوحيدة لأمن اللبس فى الكناية فالمعنى القريب ليس مرفوضا تماما ولا غير محتمل ولكن احتمال القصد للمعنى البعيد أقوى بحيث يصبح المعنى القريب قنطرة للعبور إلى المعنى البعيد) (١) .

٥ - ليس للمشترك أقسام مثل أقسام الكناية سالفة الذكر ومن ثم فإن التنويع بها فى الكلام أبلغ وأوجز .

٦ - المجاز لازم للكناية أما بالنسبة للمشترك فانه يخرج اللفظ من دائرة المشترك لأنه لا مجاز فيه .

وقبل هذا وبعده يبقى لكليهما قيمة اثراء الأسلوب العربى ، ودلالة على إعجاز لغة الضاد وتفوقها على كثير من لغات الاخرين

---

(١) الاصول ص ٣٧٨ .

البديع

وقضايا الدلالة

البديـــــع

إذا كان تحسين الكلام بعلمى المعانى والبيان ذاتيا فان تحسين البديع للكلام عرضى لان البديع عند البلاغيين زخرفةاللفظ وتنميقه وهو إما محسنات معنوية قائمة على زخرفة المعنى وتحسينه ، ومحسنات لفظية يرجع فيها التحسين إلى ذات اللفظ ، وكلاهما يؤدى إلى تحسين الاخر فاذا كانت المحسنات المعنوية تقع على المعنى فإنها تحسن الالفاظ تبعا للمعانى ، وإذا كان التحسين للفظ فإن المعنى أيضا يحسن تبعا لتحسين اللفظ وفى ذلك يقول د / تمام حسان فى كتاب الاصول (وربما رجعت المحسنات إلى محاور كالمحورين اللذين ذكرناهما لبيان الحقيقة والمجاز والبعد والقرب ، ومن الطبيعى أن ترتبط محاور البديع بالعلاقات الجمالية والطبيعية المجردة مثل التوافق والتضاد ، والترتيب والتشويش والجمع والتفريق والزيادة والنقصان ، ولعل هذا التوافق أهم هذه المحاور على الاطلاق لانه به يتعلق معظم المحسنات المعنوية واللفظية) (١) .

ونظرا لأن العلاقات متعددة فى ألوان البديع بين الحقيقة والمجاز والبعد والقرب ، والتوافق والتضاد وما إلى ذلك فإنه يتطلب وقفة منا تستبين فيها السبيل ونقف على بعض ألوان البديع التى قد تتشابه مع قضايا المشترك بما قد يأتى معه الخلط بين النوعين لذا وجبت الوقفه لبيان أوجه التشابة والاختلاف بين كليهما كما فى الجناس التام والمشاكلة والتورية والاستخدام مثلا .

---

(١) الاصول ص . ٣٨

أولا : الجنـــــاس

أ - الجنــاس والمشـــترك

ويسمى أيضا بالتجنيس ، والتجانس والمجانسة ، ومرد ذلك الى أن حروف الفاظه تتركب من جنس واحد ، وهو ما أتفق فيه اللفظان المتجانسان ، مع اختلاف المعنى [1] خاصة الجناس التام الذى سوف نقصر كلامنا عليه ، للتشـابه بينه وبين ألفـاظ المشـترك وذلك مثل قوله تعالى (ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) فقد اتحد اللفظان (ساعة وساعة) غير أن المعنى فيهما مختلف ، فالساعة الأولى مقصود بها يوم القيامة ، والساعة الثانية قصد بها الساعة الزمنية أى مجرد الوقت . وقد عرفت القيامة بأنهاالساعة فصارت فى عداد الحقيقة العرفية ومن ثم فلا وجه للاعتراض بأن اطلاق الساعة على القيامة من قبيل المجاز ، ونعتقد أنه ليس ثمة مانع من وجود بعض ألوان المجاز التى صارت كالحقيقة فى أحد طرفى الجناس [2] . بالإضافة الى هذا ، فإن القرينة تأتى لتحدد المعنى المراد ، ولذا فإن ذهن السامع ينصرف الى المعنى الجديد ، ويترك المعنى القديم الذى تنفيه قرينة المجاز ، فيأخذ شكل الحقيقة تماما فى هذا الأسلوب .

ويكون الجناس مفردا كالمثال السابق ، وقد يكون مركبا وهو الذى لا يكون مجموعه كلمة واحدة بل كلمتين أو كلمة وجزء من كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين [3] وهذا المركب أيضا لن يدخل معنا فى الحديث لانه يشتبه الامر فيه مع اللفظ المشترك .

---

(١) شروح التلخيص جـ٤ ص ٤١٤ وما بعدها .

(٢) شروح التلخيص جـ٤ ص ٤١٦ .

(٣) كقول البستى :

إذا ملك لم يكن ذاهبة . ˉ . فدعه فدولته ذاهبه

والجناس التام المفرد أيضا متنوع فقد يكون بين كلمتين من نوع واحدكأسمين ، أو فعلين أو حرفين ، فالاسمين كالأية السابقة والفعلين كقولنا :« بنىمحمد دارا فبنى بأهلة » ومثال الحرفين مثل : « قد يجود الكريم وقد يعثرالجواد » فان قد فى الأولى للتكثير ، والثانية للتقليل ، فالمعنى مختلف مع اتفاق اللفظين .

كما قد يكون بين مختلفين كاسم وحرف مثل : « رب رجل شرب رب رجل آخر » فرب الاولى حرف جر ، والثانية اسم للعصير المعلوم ، أو بين اسم وفعل كقول ابى تمام :

ما مـات من كـرم الزمان فإنه . ˉ . يحيا لدى يحيى بن عبـد الله

أوبين حرف وفعل مثل : « علا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على جميع الانام » فالاولى بمعنى ارتفع والثانية حرف جر [١] .

كما أننا نجد أن المعنى الآخر ، جئ به ليتوافق مع المعنى الاول فى كل مثال من الامثلة السابقة ، والتفرقة بين المعنيين تكون بالقرينة ومن هنا فهو يحتاج الى قرينتين باعتبار معنييه .

وقد يجمع بين اللفظين اشتقاق ، ولذا فان بعضهم [٢] يراه ملحقا بالجناس كقول البحترى .

نسيم الروض فى ريح شمال . ˉ . وصوب المزن فى راح شمول

وكقوله تعالى : (لاأعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد) فإن الشمال والشمول وأعبد وعابدون ، وتعبدون قد جمعها كلها الاشتقاق ولذا

---

(١) انظر شروح التلخيص جـ٤ ص ٤١٦ .

(٢) المثل السائر جـ١ ص ٣٥٨ وما بعدها .

سمى هذا النوع بجناس الاشتقاق (والمراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذى ينصرف اليه اللفظ عند الإطلاق وهو الاصغر) [١] . وبالرغم من كونه ملحقا بالجناس الا أنه ليس من الجناس موضوع الذكر فى شئ لأن الجناس المقصود هو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، أما هذا فتتوافق فيه الكلمتان فى الحروف والاصول مع الترتيب والاتفاق فى أصل المعنى كقوله تعالى (فأقم وجهك للدين القيم) فأقم والقيم مأخوذان من القيام أو من قام يقوم ، ومنه قول جرير :

ومازال معقولا عقال عن الندى . . ومازال محبوسا عن الخير حابس

فنجد اتحاد اللفظ والمعنى فى عقال ومعقول ، حابس ومحبوس فأحد المعنيين مشتق من الاخر ، ومن ثم احتاج هذا اللون الى فضل تأمل كى لا يختلط التجنيس بالاشتقاق [٢] فالفرق كبير بينهما لكنهم عدوه ملحقا بالجناس [٣] لمجرد تشابه اللفظين فقط ولذا نجد ابن الاثير مثلا فى أكثر من موضع ينبه على هذا فنراه ينص على ذلك قائلا (وربما جهل بعض الناس فأدخل فى التجنيس ماليس منه نظرا إلى مساواةاللفظ دون اختلاف المعنى فمن ذلك قول أبى تمام :

أظن الدمع فى خدى سيبقى . . رسوما من بكائى فى الرسوم

وهذا ليس من التجنيس فى شئ إذ حد التجنيس هو أتفاق اللفظ

واختلاف المعنى ، وهذا البيت المشار اليه هو اتفاق اللفظ والمعنى معا ، وهذا مما ينبغى أن ينبه عليه ليعرف [٤] .

---

(١) شروح التلخيص جـ٤ ص ٤٣ .

(٢) المثل السائر جـ٢ ص ٣٣٩ .

(٣) أنظر شروح التلخيص جـ ٤ ص ٤٣ وما بعدها .

(٤) المثل السائر جـ١ ص ٢٥٢ .

فإذا كان هذا هو الجناس ، فإن المشترك بخلاف ذلك حدا وتمثيلا بالرغم مما قد يبدو بينهما من تشابه ظاهرى إلا أن حقيقة الأمر على خلاف الظاهر ففى المشترك دلالة اللفظ على أكثر من معنى دلالة مستوية ، أى مستقلة عن الأخرى ، فمثلا العين فى قول البحترى .

إذا راحت العين وهى عين على الهوى . ٠ . فليس بسرما تسر الأضالع

فالعين الجاسوس ، والعين الباصرة فقد اتحد اللفظان نطقا أما من ناحية المعنى فان لفظة العين لا تدل فقط على الباصرة والجاسوس بل تدل على أكثر من ذلك (٢) وهى فى كل ذلك تحتاج الى قرينة تحدد المقصود من إطلاقها لأن لكل واحدة فى موقعها معنى قد يكون مختلفا مع الأخرى ، كما قد تستخدم أكثر من لفظة فى كلام واحد كما سلف أن أشرنا أثناء كلامنا عن المجاز والمشترك فوجدنا اللفظ الواحد يدل على معنى واحد بدلالة السياق والقرينة ، وقد يستخدم اللفظ فى معان متعددة مستوية الدلالة مثل لفظ جلس السابق ذكره فرأيناه بمعان متعددة لرجل طويل وجبل عال وعسل وخمر ... (٣) .

لكن يبقى بعد ذلك أنه فى الجناس لابد من لفظين يتحد مبناهما ويختلف معناهما ، وبالنسبة للمشترك قد يكتفى فيه باللفظ الواحد ، وتكون القرينة محددة للمقصود وعلى هذا يتخرج قول الشاعر

ماغلام له ثمانون عينا . ٠ . زاهرات كأنهن الدرارى

ثم شاة جاءت بعنز وديك . ٠ . فى ليالى الشتاء والازهار

---

(١) المزهر جـ١ ص٣٧٣ ، ٣٧٤ مثلا .

(٢) المزهر جـ١ ص ٣٧٧ ،

فالعين هنا الدينار [1] .

وفى الجناس أيضا وجدنا أنه لا مانع من أن يكون أحد طرفيه حقيقيا والاخر مجازيا أما المشترك فلابد أن يكونا حقيقيين ، وتبعا لذلك فان القرينة فى الجناس تكون إحداهما قرينة للحقيقة والأخرى قرينة للمجاز ، بخلاف المشترك إذ لابد أن تكون القرينة قرينة الحقيقة سواء أكان اللفظ واحدا أم متعددا .

وقد يقع الجناس بين لفظين من نوع واحد ، أو بين لفظين من نوعين مختلفين فى الاسمية والفعلية والحرفية بخلاف المشترك ليس فيه هذا التنوع ، وينتج عن هذا أن الجناس يكون فى اللفظ المفرد ، كما قد يكون فى اللفظ المركب كما سلف أن أشرنا ، أما المشترك فلا تركيب بين ألفاظه ، بل هو لفظ واحد دل على أكثر من معنى دلالة مستوية والتفرقة بالقرينة ، لان كليهما مدعاة للبس فتزيل القرينة هذا اللبس .

ويبقى بعد ذلك أن كليهما فن قائم برأسه ، فالجناس تشابه اللفظين واختلاف المعنيين ، أما المشترك فإن اللفظ يدل على أكثر من معنى لا فرق فيه بين معنى وآخر بل كل المعانى مستوية فى الدلالة وإن كان كلاهما يدخله الاشتقاق إلا أن الاشتقاق الصق بالمشترك دون الجناس لأنه لايدخل ضمن حده لاتحاد المعنى والمبنى فى الاشتقاق .

كما أنهما لا يستحسنان إلا إذا تعاون اللفظ مع المعنى ، دون تصنع

وافتعال مع مراعاة النظير وتمكن القرآئن ، فتأتى المعانى على سجيتها دون تكلف وتطلب ، فيستدعى ميل السامع للإصغاء لأن السامع يصاب بالشده

---

(١) المزهر جـ١ ص ٣٧٥ .

والاستغراب عندما يسمع مكررا مختلف المعنى متحد المبنى .

ب - الجنـــاس والمتضـــاد :

هذا عن الجناس والمشترك ، أما بالنسبة للجناس والمتضاد فإن الأمور أيضا قد تتوازى لدرجة يظن معها القارئ اتحادا ، وقد تختلف فيكون الاختلاف واضحا ، فنجد كليهما مشتركا في اختلاف المعنى فلفظ القرء مثلا يدل على الحيض والطهر [١] وسياق الكلام والقرينة يحددان المراد من الدلالة على أيهما ، فمثلا عندما يقول الشماخ:

لمال المـرء يصـــلحه فيغنى . . مفاقره أعــف من القنــوع

فنجد أن القنوع تحدد معناه من سياق الكلام بدلالة القرينة فيكون المراد أعف من السؤال وهذا بخلاف الراضى بما قسمه الله له من الرزق [٢] كما أن اللفظ في المثال واحد لم يتعدد ، بينما في الجناس نجد لفظين بمعنيين بقرينتين كما تقدم .

أيضا إذا كان المجاز يدخل في الجناس ، فإن المجار يخرج اللفظ من التضاد ، فما حمل على التفاؤل مثل المفازة ، أو السليم ، أو المبالغة كقولنا لحاد البصر أعور أو خوف الحسد ، فيقال للجميلة قبيحة وما شابه ذلك ، ومن ثم فإن التضاد معنياه حقيقيان لاوجود للمجاز فيهما .

وإذا كان اللفظ في التضاد يحتمل معنيين وكما سبق تأتى القرينة لتحدد أيهما ففي الجناس نجد معنى واحدا للفظ ثم يأتى اللفظ الاخر ليختلف

---

(١) ثلاثة كتب في الاضداد ص ٤ .

(٢) السابق ص ٥ .

معه فى المعنى ، ومن ثم فلا إبهام فى الجناس ، وربما يحدث هذا الإبهام فى المتضاد إلا إذا كان القارئ عالما عارفا بما ينطوى عليه المثل خاصة فى القضايا الشرعية ، إذا خفيت القرينة ، فيقع الإنسان فى حيرة ، فإذا لم يتبين المراد وقع فى النقيض أو الضد بحمل المراد على غير المقصود ، فمثلا الحكم الشرعى ألا نطلق فى القرء والمراد بهذه اللفظة هنا الحيض فيفهم جواز الطلاق فى الحيض ، فيؤدى ذلك الى عكس المقصود أو المراد ومن هنا فإن اللفظ المتضاد يحتاج الى قرينتين بحسب معنييه المتضادين ، بخلاف الجناس فإن للفظ قرينة واحدة لا يتطلب غيرها .

إذن فالجناس لفظان متحدان ومعنيان مختلفان ، وفى التضاد لفظ واحد ومعنى مختلف وهذا هو وجه التشابه بينهما ،

أما مظاهر الاختلاف فكثيرة لعل أهمها ما يلى :

المعول فى استخدام الأضداد على سياق الكلام الذى يحدد أى المعنيين هو المراد عن طريق القرينة ، بينما فى الجناس نجد لفظين محددين بمعنيين مختلفين بقرينة لكل منهما . وإذا كان ليس ثمة ما يمنع من وجود المجاز فى أحد طرفى الجناس التام نجد أن المجاز يخرج اللفظ من حيز التضاد إذ لا مجاز فى الاضداد .

التضاد واقع فى اللفظ المفرد ، بينما الجناس التام قد يكون فى اللفظ المفرد كما يكون فى المركب كما مرّ أثناء الحديث عن الجناس والمشترك .

المقصود من المعنين المتضادين ما تحدده القرينة ويدل عليه سياق الكلام ، بينما فى الجناس نجد معنى واحداً يتحدد عن طريق القرينة أيضا وما يختلف معه نجده فى اللفظ الاخر حتى يكون جناسا . كما أن اللفظين موجودان فى الجناس التام ، بل يتوجب ذكرهما حتى يكون جناسا ، بينما الأضداد لفظ واحد فقط .

ومن ثم تتضح لنا أوجه التشابه بين الجناس التام والتضاد وأيضا أوجهه الخلاف بينهما ، وقبل هذا وبعده فإن لكليهما موقعه فى الأسلوب وبراعة المتكلم تضفى انطباعات خاصة على كل لون منهما خاصة إذا كان مشبعا بحرارة الانفعال الاصيل الفريد للمتكلم ، فيأخذ كلاهما بعدا جديدا ، ومعنى آخر وأصالة فى الدلالة على المراد .

جـ - الجنـــــاس والتــــرادف :

وننهى كلامنا فى هذا الموضوع بالحديث عن الجناس والترادف فنجد أن بينهما أيضا اتفاقا من حيث اللفظية فقط أما من ناحية المعنى فلا ، ففى الجناس لفظان متحدان ، ومعنيان مختلفان - كما سبق - بينما نجد فى الترادف لفظين متحدين ومعنيين أيضا متحدين وذلك لدلالة الاسماء المترادفة على ذات واحدة وذلك كقولنا فى السيف ، الحسام ، والمهند والعضب والبتار .... الخ [1] فمهما اختلفت الاسماء فان جميعها تدل على السيف المعروف ، ولكن بزيادة بعض الصفات فى صفة عن الاخرى .

كما أننا نجد فى الجناس لفظين ، وفى الترادف لفظين أيضا لكن التفرقة بدلالة المعنى ففى الجناس مختلفان وفى االترادف متحدان كقول الحطيئة :

الاحبذا هند وأرض بها هند . - . وهند أتى من دونها النأى والبعد[2]

فكل من النأى والبعد يدلان على المسافة ألا أن فى البعدمعنى زائداً عن النأى الذى يكون أول البعاد الذى يكون هو الآخر نهاية الغاية [18] واستتباعا لهذا فان الفروق بين المعانى فى الترادف رقيقة متموجة تحتاج الى تدبر وتأمل

---

(١) المزهر ج١ ص ٤٠٩ وفى الحاشية يفرق المحقق بين الاسماء المختلفة

(٢) الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ص ٩٧ ،

(٣) الفروق ص ١٤ .

وإنعام نظر ، بينما هى فى الجناس واضحة جليةلاختلاق المعنى برغم اتحاد المبنى لأن كل لفظ من لفظيه يدل على معناه دلالة كاملة على الاقل فى هذا الاستخدام .

وإذا كان الجناس التام يحصل بين كلمتين من نوع واحد ، أو كلمتين من نوعين مختلفين - كما سبق أن أوضحنا - فإننا نجد الترادف لا يكون إلا بين كلمتين من نوع واحد سواء كانا اسمين أو فعلين كأسماء السيف مثلا ، أو الافعال قعد وجلس ومن ثم فلا يكون الترادف بين اسم وفعل ، ولا بين حرف وفعل أو اسم مثلما وجدناه فى الجناس .

كما أن استخدام اللفظين فى الجناس التام لا يتم إلا إذا كانت المعانى مرسلة على سجيتها عارية عن التكلف مما يستدعى ميل السامع الى المتكلم وهى فى هذا الاستخدام لتبيان الفرق فقط بين معنى ومعنى ، بينما نجد اللفظين فى الترادف بهدف التأكد والمبالغة ولإشباع المعنى والاتساع فى الالفاظ كقول ذى الرمة :

لمياء فى شفتيها حــوة لعس . . وفى اللثات وفى أنيابها شنب

فالحوة هى اللعس إلا أن الشاعر عندما أراد أن يبالغ فى الصفة ورأى زيادة احداهما على الأخرى أتى باللفظين المترادفين ، فكرر لما أختلف اللفظان لاختلاف الصفتين لان فى كل واحدة منهما معنى ليس فى الاخرى (١) .

وأخيرا فإنه لا مجاز فى الترادف لأن اعتبار المجاز فيه يخرجه من الترادف ، بينما المجاز موجود فى الجناس التام كما سلف أن قلنا ، ولذا فان القرائن فيهما تختلف باختلاف الحقيقة والمجاز فى كليهما .

كما أن الجناس التام يتكئ على ألفاظ من الترادف كأن يوافق أحدهما

---

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٨٧، والصاحبى ص ٩٧ وأنظر المزهر حـ١ ص ٤٠٥ .

غيره فى الحروف دون صاحبه نحو : رحبة رحبة فلو قال المتكلم رحبة واسعة لانتفى الجناس فى هذا المثال .

ويظل بعد ذلك كلاهما رافدا ثرا من روافد اللغة العربية مما يتيح للمتكلم التوسع فى التعبير عما بنفسه بطرق متنوعة بليغة . وبذا تكون قد أوضحنا الفرق بين الجناس وكل من المشترك والمتضاد والمترادف بصورة جلية نستطيع معها الوقوف على خصائص ومميزات كل نوع منها سواء بالاشتراك أو بالافتراق كما سلف أن أوضحنا فى هذه الصفحات .

ثانيا : التـــــــورية

أ : التـــــورية والمشـــــــترك

التورية فى الاصطلاح هى أن يطلق لفظ له معنيان أحدهما قريب والاخر بعيد وهو المقصود من الكلام [1] ، بالرغم من أن القريب غير المقصود دلالة اللفظ عليه ظاهرة ، والبعيد دلالة اللفظ عليه خفية ، فيظن السامع أن المعنى القريب هو المراد إلا أن المتكلم قد جعل القرينة فى كلامه لتدل على المعنى البعيد فهى تشير اليه ولا تظهره ، فلو لم يتيقن السامع ويفطن لسياق الكلام لما وصل إلى المراد ، وبالتالى فسد الكلام بين يديه ، وتنقسم الى مرشحه ومجردة ، ومبينية ومهيأة وذلك كقول سراج الدين الوراق :

أصـون أديم وجهى عن أنـاس . ˙ . لقــاء الموت عنــدهم الاديب

ورب الشـــعر عندهم بغيــض . ˙ . ولو وافى به لهـــم حبيــب

فإن التورية واقعة فى لفظ حبيب إذ صار فى هذا الاستخدام له معنيان قريب ، وآخر بعيد ، فالمعنى القريب هو الصديق المحبوب والمعنى البعيد هو حبيب بن أوس الطائى (أبو تمام) وهى تورية مجردة .

أو كقول محمد بن سليمان التلمسانى :

ياســاكنا قلــبى المعنـــى . ˙ . وليس فيـــه ســـواك ثان

لأى معنى كســـرت قلبى . ˙ . وما التقى فيـــه ســاكنان

فاللفظ الذى وقعت فيه التورية فى هذا المثال أيضا كلمة (كسر) إذ المعنى القريب غير المراد هو الجر النحوى ، والمعنى البعيد هو التحطيم ، وهى تورية موشحة لقوله ، « وما التقى فيه ساكنان » حيث أن الكسر فى الإعراب

---

(١) شروح التلخيص جـ٤ ص ٣٢٣ .

يؤتى به للتخلص من التقاء الساكنين [1] فنجد فى الأمثلة السابقة لفظا له معنيان قريب ، وبعيد ، والقرب والبعد فيهما من حيث فهم السامع لمضمونهما وعلى هذا فان هذين اللفظين قد يكونان حقيقيين أو مجازيين ، أو أحدهما حقيقيا والآخر مجازيا ، وعلى هذا فإن اللفظ البعيد له حقيقة ومجاز ، والمراد هو المعنى المجازى لا الحقيقى منه ، ولكن تجدر الاشارة هنا الى أن الحقيقة والمجاز فى البعيد ليس بينهما لزوم انتقال من أحدهما للاخر فنجد فى لفظى حبيب وكسر معنيين أحدهما حقيقى والآخر مجازى فليس ثمة علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما للآخر ، وبذا يكون المعنى القريب الحقيقى ساتر للمعنى البعيد المجازى ، وذلك لكثرة استخدام اللفظ القريب فتبادر معناه الاول عند سماعه مباشرة والسبب فى ستر المعنى الاخر قلة استعمال اللفظ فيه ، أو أن السامع لم يكن متوقعا معناه البعيد عند سماعه وبهذا تكون التورية ، وإلا لو كان المعنيان على درجة واحدة من الفهم فى ذهن السامع لم يكن ثمة تورية كما أن القرينة هامة جدا فى التورية لأنها تساعد السامع على فهم مقصود الدلالة فتصرف ذهنه الى المعنى البعيد دون القريب فإذا انعدمت هذه القرينة إنصرف ذهن السامع الى المعنى القريب وبالتالى تنعدم التورية فى المثال لأن المقصود منها هو المعنى البعيد وليس القريب ،

كما أن هذه القرينة لابد أن تكون خفية بالنسبة للسامع لانها إن كانت واضحة لم تعد هناك تورية لأن المعنى البعيد لم يعد مستورا ومختفيا وراء المعنى القريب فمثلا فى قوله : (والسماء بنيناها بأيد وانا لموسعون) نجد أن اللفظ الذى وقعت فيه التورية هو لفظ اليد ، وله معنيان قريب حقيقى ، وبعيد مجازى ، فالقريب هو الجارحة المعروفة فى الإنسان ، والبعيد هو القوة والقدرة ، والقرينة المرشحة للمعنى المجازى هو استحالة اليد بمعناها الحقيقى بالنسبة لله سبحانه وتعالى ، وبذا تكون اليد استخدمت بمعناها

---

(١) أنظر أيضا السابق ص ٣٢٤ وما بعدها .

البعيد بقرينة خفيه .

وكما تكون التورية فى اللفظ المفرد تكون كذلك فى المركب كقوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) إذ لا مانع من أن يكون التركيب فى التورية مع خفاء القرينة ومرد ذلك عدم اشتراط البلاغيين افراد اللفظ فى التورية (١) وسكتوا عنه ليعلم أنه قد يدخل فيها التركيب أيضا .

والتورية بهذه الصورة قد تتشابه مع المشترك اللفظى ، وقد تختلف معه ، تشترك معه من حيث الدلالة على معنيين أو اكثر ومن حيث القرينة فكلاهما محتاج إليها لتنير الطريق أمام ذهن السامع لكى يفهم المراد ، غير أنه بجانب ذلك فإن ثمة أمورا يختلفان فيها كل الاختلاف بحيث تصبح التفرقة بينهما واضحة غير مبهمة ، فالمشترك مشترك والتورية تورية ولاخلط بينهما لمن عرف. ولكن إذا كانت هذه هى التورية ، فما المشترك إذن ؟ للاجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن نناقش المشترك مثلما ناقشنا التورية فنأتى بالامثلة ونوضح ما هو داخل فى المشترك . وما هو خارج عنه خاصة وأن الفروق بين التورية والمشترك رقيقة متموجة ، فمثلا قول الشاعر فى الإبل :

صلب العصا بالضرب قد دماها . . تود أن الله قد أفناها
إذا أرادت رشدا أغواها . . محاله من رقه أباها

فالضرب من الألفاظ المشتركة التى تطلق على الايذاء بالعصا ، وعلى المسير فى الارض ، ودماها أيضا من المشترك فقد يكون بمعنى إسالة الدماء ، أو جعله كصورة الدمية ، ولفظ الفناء يطلق على عنب الثعلب ، وعلى اذهاب الشئ وإفنائه ، والرشد والغوى نيتتان وبمعنى الضلالة والاغواء والهداية . ومن ثم فان الالفاظ هنا واضحة الدلالة وليس ثمة ساتر للمعنى الاخر الذى ليس هو

---

(١) أنظر شروح التلخيص جـ٤ ص ٣٢٦

بمجاز ، بل كلاهما حقيقة فى التسمية ، كما أن القرائن فى هذه الالفاظ كلها قرائن للحقيقة وليس ثمة قرينة للمجاز ، هذا بالاضافة الى أنها لا تخضع لتقسيم التورية من حيث التجرد والترشيح ، كما أن اللفظ يدل على معنييه دلالة مستوية ، وكما سلفت الاشارة إذا كان المعنيان متساويين فى الفهم انعدمت التورية ، والقرينة واضحة فى تفسير المراد من الالفاظ التى لا يعيد فيها ومن ثم فلم يستر أحد المعنيين الآخر . وهذا ما نبه اليه ابن الاثير حيث قال (وبعض الناس يظن هذه الابيات من باب اللغز -أى التورية - وليس كذلك لأنها تشتمل على ألفاظ مشتركة وذلك معنى ظاهر يستخرج من دلالة اللفظ عليه ، واللغز هو الذى يستخرج من طريق الحزر والحدس لا من دلالة اللفظ عليه)[1].

وما قلناه عن هذين البيتين ينسحب أيضا على استخدام سلامة الانبارى للفظ جلس ، فإنه أراد اللفظ على كل ما أمكنه الإتيان به من معان فى قوله :

لقد رأيت هـذريا جلسـا . ˚ . يقود من بطن قديد جلسا

ثم رقى من بعد ذلك جلسا . ˚ . يشرب فيه لبنـا وجلسـا

مع رفقة لا يشربون جلسـا . ˚ . ولا يؤمون لهم جلسا [2]

فمعنى جلس على الترتيب رجل طويل ، وجبل عال ، واسم جبل ، وعسل ، وخمر ، والمجد ، فالألفاظ ظاهرة الدلالة على المراد وليس هناك ساتر كما أن القرينة فيها للحقيقة لا قرينة المجاز وليس هناك معنى قريب وآخر بعيد ، واللفظ يدل على كل هذه المعانى دلالة مستوية ، بقرينة واضحة غير خفية ، كما أن الالفاظ فى هذه الابيات وسابقتها مفردة ولا يمكن أن يدخلها التركيب شأنها فى ذلك شأن باقى الفاظ المشترك .

---

(١) المثل السائر جـ٢ ص ٢١٨ .

(٢) المزهر جـ١ ص ٣٧٦ .

ومن ثم نستطيع أن نقول إذا كانت هناك علاقات تجمع بين التورية والمشترك اللفظى ، فإن ثمة أمورا أخرى تفرق بين كليهما من حيث الحقيقة والمجاز ، والقرب والبعد ، والافراد والتركيب ، والتجريد والترشيح وتساوى الدلالة وماإلى ذلك من أمور بسطنا القول فيها آنفا .

ويبقى بعد ذلك فى هذا المجال االكلام عن التورية والاضداد وهو ما سنخصه بالذكر الآن :

ب - التـــــورية والتضـــــــاد

لقد وقفنا على حقيقة التورية آنفا بما لم نعد معه فى حاجة الى ذكرها مرة أخرى ، أما الاضداد فباعتبارها واقعة على لفظين ضدين والقرينة هى التى ترشح أيهما المقصود بالدلالة ، ومن ثم فلا يراد المعنيان فى آن واحد ، بل معنى واحد فقط وهو فى الواقع حقيقى لا دخل للمجاز فيه ، ولا للقرب أو البعد فمثلا كلمة جلل فهى للعظيم ، والهين يقال : قد جلت مصيبتهم ، أى عظمت مصيبتهم وقال لبيد فى الهين :

كل شئ ما خلا المـــوت جلل . . والفتى يسعى ويلهيه الأمـــل

وفى نفس المعنى قال امرؤ القيس حين قتل أبوه :

بقتل بنى أســـد ربهـــــم . . الاكل شئ ســـواه جـــــلل

فنجد أن المعنيين من حيث دلالة اللفظ عليهما متساويان الا أن الجامع لهما هو الضدية ، كما أن استخدام اللفظ فى كل مثال يدل على معنى واحد فقط هو المعنى الظاهر من دلالة اللفظ عليه وان احتاج كالتورية للقرينة لتحديد معناه لأنه لو أطلق وخفيت دلالته لأدى الى الابهام أو الغموض أو ذهب بالسامع الى غير قصد المتكلم مثلما قدمنا سلفا « لا تطليق فى القرء » .

وكلا المعنيين على سبيل الحقيقة لا مجاز فيهما عكس التورية كما أن

لفظ القرء ، أو الجلل مفرد لا تركيب فيه الى غير ذلك من فروق نوهنا عنها أثناء كلامنا عن التورية والمشترك نراها تنطبق الى حد كبير على التورية والمتضاد .

وأخيرا فإن العلاقة بين المعنى القريب ، والمعنى البعيد فى التورية ليست كالعلاقة بين المعنيين فى التضاد إذ العلاقة بينهما هى الضدية وهذا غير موجود فى التورية فهما وإن اشتركا فى المعنيين والقرينة ومن حيث اللفظية إلا أنهما قد افترقا فيما بينهما .وبهذا تتضح لنا العلاقة بين التورية من جانب وكل من المشترك والمتضاد من ناحية أخرى .

ثالثاً : المشـــــاكلة

أ - المشاكلة والترادف :

قلنا فيما سبق إن الترادف هو دلالة أكثر من لفظ على معنى واحد كالسيف ، والمهند ، والصارم ، والبتار ، والمشرفى ، وما إلى ذلك من ألفاظ أطلقت على آلة القتال المعروفة ، والان سوف نعرض للفرق والتشابه بين المشاكلة والترادف .

فالمشاكلة فى الاصطلاح هى ذكر الشئ بلفظ غيره المصاحب له لوقوعه فى صحبة ذلك الغير تحقيقا أو تقديرا [1] فهذا الوقوع تسبب فى أن يأتى على شاكلته ويترك معناه الحقيقى الموضوع له أصلا وقت مجاورته لذلك الغير المذكور هذا اللفظ بمعناه فيكون استخدامه على غير سبيل الحقيقة ، وبذلك يدخل المجاز ، لان الذكر فيه واقع فى معنى الفاظه التى جاءت فى صورة غيرها ، وأيضا يخرج بذلك القيد جميع أنواع المجاورة لأنه لا تكون علة ذكرها وقوعها فى صحبة الغير تحقيقا أو تقديرا .

والأمر غريب فى المشاكلة لانها قد لا تكون من الحقيقة ، وقد لا تكون من المجاز ، فكونها غير حقيقة مرده الى أن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له أصلا فى بداية الوضع ، فعندما يقول الله سبحانه وتعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) نجد أن لفظ سيئة الثانى المستخدم فى عقاب المسئ ليس موضوعا أصلا لذلك المعنى إذ جزاء السيئة العقوبة ، فسميت العقوبة سيئة مشاكلة لوقوعا فى صحبة السيئة الاولى وبذا يكون اللفظ قد استخدم فى غير ما وضع له أصلا ، أما كونها غير مجاز مرده الى عدم ذكر العلاقة المعتبرة فى المجاز حيث ذكر المصاحب بلفظ غيره لاصطحابهما ،

---

(١) شروح التلخيص جـ٤ ص ٣٠٩ .

والوقوع فى الصحبة ليس علاقة ، كما لا يرجع إلى المجاورة المعتبرة علاقة لأنها المجاورة بين مدلول اللفظ المتجوز به ، وبين مدلول اللفظ المتجوز عنه [١] . والمشاكلة ليست كذلك لكونها عدولا عن اللفظ الدال على المعنى المراد الى لفظ غيره دون أن يكون هناك مجاورة بين مدلولى اللفظين ، والاقتران بينهما فى الخيال ، ومن ثم ليس فيها إلا ذكر المصاحب بلفظ غيره لاصطحابهما فى الذكر ، وبهذا تكون اللام فى قوله فى التعريف (لوقوعه) توقيتية ، أى وقت وقوع أو مجئ ذلك اللفظ فى معية اللفظ الآخره مثل :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه . ° . قلت اطبخوا لى جبة وقميصا

فلظ اطبخوا الثانى استخدم فى غير ما وضع له أصلا ، كما أنه مستخدم فى غير مكانه ، والذى سوغ هذا الاستخدام هو وقوع ذلك اللفظ بمصاحبة لفظ طبخ الاول ، كأنه أراد خيطوا لى فذكر الخياطة بلفظ الطبخ وهو ليس لها أصلا ، لكن فى غير هذا التركيب وبعيدا عن لفظ طبخ الاول نجده يستخدم فيما وضع له أصلا فيكون على سبيل الحقيقة ، وعلى ذلك فإن اصطحاب المعنيين بهذه الصورة يستلزم اصطحاب لفظين وقرينتين سواء أكانت الصحبه تحقيقية كما فى المثال السابق أو تقديرية كما فى قوله تعالى (صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون) فذكر التطهير بلفظ الصبغ على سبيل المجاز لأن التطهير بالإيمان الحقيقى رد على النصارى الذين يغمسون أبناءهم فى مياه المعمودية لينصروهم (فصار التعبير بالصبغة عن الايمان الحقيقى للرد عليهم وادعائهم التغطيس تطهيرا وهو الكفر مشاكلة لأنه يقدر هذا اللفظ كأنه

---

(١) السابق جـ٤ ص ٣٠٩ .

صـادر منهم بقرينة النزول فى شأن الرد عليهم فيما يستحق أن يسمى صبغا فهنا مصاحبة المعنيين ، ومصاحبة اللفظين إلا أن أحدهما مقدر وهو كالمذكور) [1]

وبذا تكون القرينة الحالية هى سبب نزول الاية وتصبح المشاكلة بهذه الصورة مجازا ترتب على مجاز آخر ولا ينافى هذا المشاكلة ، وباعتبار كثرة الاستعمال يكون مجازا محضا عن أصل . وهذا جعل المشاكلة تقترب من المجاز اللغوى ، بل ذهب بعضهم الى أن كل مشاكلة استعارة تصريحية تحقيقية [2] وهذا لا ينافى المشاكلة أيضا .

نخرج مما تقدم بأن المشاكلة قد تتشابه مع الترادف من حيث أن لكليهما معنيين ، والقرينة وسياق الكلام يحددان المعنى المراد وقد يذكر اللفظ فى المشاكلة أو الترادف بمعنى من المعانى لأن السياق تطلبه ، أو أن المتكلم قصد من وراء ذلك إلى غرض بلاغى فجاء بكلامه على هذه الصورة ، وبرغم هذا التشابه الظاهرى ، فإن ثمة فروقا دقيقة لكنها واضحة بين كليهما منها :

١ - أن يذكر الشيء بلفظ غيره ، المصاحب له لوقوعه فى صحبة ذلك الغير تحقيقا أو تقديرا خاص بالمشاكلة ، أما فى الترادف فليس هناك صحبة داعية وليس هناك أيضا تقدير أو تأويل بل اللفظ مذكور وحده دون مصاحبة ، نجد هذا مثلا فى قول أمرئ القيس :

أيقتلنى والمشـرفى مضـاجعى . - . ومسنونه زرق كأنياب أغـوال

فليس هنا مصاحبة ولا تقدير ، واللفظ ذكر ليدل على معنى السيف المنسوب إلى مشارف الشام .

---

(١) السابق جـ ٤ ص ٣١٤ .

(٢) السابق جـ ٤ ص ٣١٥ .

٢ - أن اللام فى تعريف المشاكلة فى (لوقوعه) توقيتية أى وقت وقوع ذلك الصاحب مع غيره ، وهذا بخلاف الترادف فالصحبة فيه غير موجودة ، بل اللفظ ومعناه مستقلان بذاتهما ، فتارة يستخدم المشرفى ، وأخرى يستخدم ، المهند وهكذا .

٣ - إذا استخدم اللفظ بمعناه الجديد للمصاحبة يكون على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة ، وهذا يخالف الترادف ، فإن اللفظ أو الصفة تستخدم فيه على سبيل الحقيقة بمعنى قديم تعورف عليه ، وبالتالى فليس ثمة معنى جديد مكتسب من المصاحبة أو المجاورة كقوله الحطيئة :

ألا حبذا هند وأرض بها هند . ° . وهند أتى من دونها النأى والبعد

٤ - فى المشاكلة نجد أن المعنى الجديد استحدث بعد ذكر اللفظ بمصاحبة غيره وبذا أخذ معناه ، بينما نجد عكس ذلك فى الترادف لان معنى اللفظ مقرر قبل الذكر وقبل الاستخدام كالنأى والبعد .

٥ - قد لا تكون المشاكلة من الحقيقة ، وقد لا تكون من المجاز كما سلف أن أوضحنا ، ومن ثم تختلف نظرة القارئ تجاهها من هذه الناحية وذلك عكس الترادف تماما لانه لا خلاف فى كونه حقيقة مقررة لا دخل للمجاز فيها فالنأى دلالة على البعد بمعناه الاصلى الموضوع له اللفظ أصلا.

٦ - ينتج عن المصاحبة فى المشاكلة عدول عن دلالة اللفظ الموضوع له أصلا الى دلالة جديدة ليست له إلا فى هذا الاستخدام وذلك كقوله تعالى حكاية عن سيدنا عيسى عليه السلام (تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك) أما فى الترادف فلا عدول فعندما يقول القاضى عبد العزيز فى المدح :

لحاظك أقـدار وكفك مزنــة . ° . وعزمك صمصام وريقك غيــل

فان كلمة صمصام تدل على السيف سواء استخدم فى هذا المقام أو فى غيره .

٧ - بعد الانتهاء من استخدام اللفظ بمعناه الجديد فى المشاكلة يعود اللفظ الى دلالته الاصلية الموضوع لها أصلا كما فى لفظة نفس الثانية ، أو سيئة أو اطبخوا أما فى الترادف فإن لفظ الصمصام ، أو المشرفى ، أو الهندى مثلا معناه فى هذا المقام مثله فى غيره من الاستخدامات الاخرى .

٨ - فى المشاكلة نجد لفظين بمعنيين بقرينتين أحداهما تكون للحقيقة والاخرى للمجاز ، أما فى الترادف فلفظ واحد وقرينه واحدة فقط هى قرينة الحقيقة لا المجاز .

٩ - ليست دلالة الالفاظ على المعنى فى المشاكلة كدلالة الالفاظ على المعانى فى الترادف لانها فى المشاكلة معنيان مختلفان فى ذهن القارئ وهو فى غاية الانتباه لهذه الحقيقة أما فى الترادف فمعنيان متقاربان ، وذلك إذا استخدمنا فى مقام واحد المهند والمشرفى ، والفروق كبيرة واضحة فى المشاكلة ، رقيقة دقيقة متموجة فى الترادف .

١٠ - نجد فى المشاكلة الفاظا - سواء هى أسماء أو أفعال - أما فى الترادف فبجانب ذلك تدخل الصفات كالصارم ، والحسام ، والبتار ووالعضب دلالة على السيف .

١١ - لولا مصاحبة اللفظ للفظ لم تكن المشاكلة ، فيأتى اللفظ الثانى بهدف تحسين اللفظ الاول ، فعامل القصد بهدف التحسين واراد فيها ، أما فى الترادف فليس إلا لفظ واحد يستخدمه المتكلم بمعنى واحد ، والآخر بدلالة تقرب من الاول كقول الحطيئة :

إلا حبذا هند وأرض بها هند . . . وهند أتى من دونها النأى والبعد

وبهذا تكون قد أوضحنا أوجه التشابه ، وأوجه الاختلاف بين المشاكلة وبين الترادف ومن ثم فليس صحيحا ما ذهب اليه ابن فارس حينما قال : (وأما

قولهم إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء فإنا نقول إنما عبر عنه من طريق المشاكلة) [1] يبقى فى هذا الإطار التشابه والاختلاف بين المشاكلة من ناحية والاضداد من ناحية أخرى .

---

(١) الصاحبى فى فقه اللغة ص ٩٧ ، وأنظر : المزهر جـ١ ص ٤٠٥ .

ب - المشـــاكلة والأضـــــداد

تقول إذا كانت المشاكلة مبنية على لفظ بمعنى ، ولفظ آخر أخذ ذلك المعنى وقت وقوعه فى مصاحبة اللفظ الأول ، فإن التضاد أيضا قائم على اعتبار أن اللفظ واقع على معنيين ضدين فكلاهما له معنيان ، المشاكلة بلفظين والتضاد بلفظ واحد وقرينة على سبيل الحقيقة لا المجاز .

كما أن اللفظ الثانى فى التضاد مخالف للأول تماما ، فمثلا كلمة جلل تكون للهين والعظيم ، فبمعنى العظيم الجليل قول الحارث بن وعلة الجرمى :

فلئن عفوت لاعفـون جللا . ٠ . ولئن سطوت لاوهـان عظمـى

وفى الهين اليسير قال الحارث بن خالد المخزومى :

قلت للرزية لمـــا أقبلت . ٠ . كل شئ ما خلا عمـرا جلل [1]

فيجانب أن كل لفظ مستخدم فيهما على حده وفى مقام يختلف عن الأول نجد أن كل واحد منهما جاء لمعنى خاص به يختلف فيه عن الأول بدلالة القرينة وسياق الكلام ، وأيضا نجد أن كل مقام اشتمل على لفظ واحد تحدد معناه سلفا قبل الاستخدام ، وهذا بخلاف المشاكلة فنجد لفظين تحدد معنى الثانى لمصاحبة الاول ، فأخذ معناه هنا فقط ، أما جلل سواء فى هذين المقامين أو فى غيرهما ، فإن معناه لن يتبدل ولن يتغير .

وقد اتفقت المشاكلة مع التضاد فى الضدية ، فان المشاكلة أيضا قد تجرى بلفظين ضدين وذلك مثل قول القاضى شريح لرجل : « أنت سبط الشهادة ،

---

(١) ثلاثة كتب فى الاصداد (للسجستانى) ص ٨٤

فقال : أنها لم تجعد عنى » فعبر بسبوطة الشهادة الموضوع أصلا لانطلاق الشعر وامتداده على استمرار الشهادة وامتداد حفظها ، وعبر عن قصورها بضد السبرطة وهى الجعودة تعبيرا بالملزوم عن اللازم أذ الجعودة تستلزم القصور فلولا مصاحبة السبوطة لما حسن ذكر الجعودة .

كما قد تجرى بلفظ ومناسبة ، فقد قال رجل لوهب : أليس قد ورد أن « لا إله إلا الله مفتاح الجنة » فقال وهب : « بلى ولكن بكل مفتاح أسنان فإن جئت بالاسنان فتح لك ، وإلا لم يفتح لك » فعبر عن « لا الله ألا الله » بالمفتاح ، وعبر عن الشرائع والأعمال المفروضة فى الاسلام بالانسان مشاكلة بالمناسب ، فالاسنان مناسبة للمفتاح وهذا مالم يوجد فى التضاد فإن المعنى فيه قائم على الضدية فقط ، وبالاضافة إلى هذا فإن المشاكلة فى هذين النوعين لا تكون إلا مع الجواز لان فيهما انتقال اللفظين سواء المتضادين ، أو المناسبين من معناهما الاصلى الى معنى آخر مجازى على سبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة بين هذه الالفاظ ، وهى بهذا تختلف أيضا مع التضاد إذ لا مجاز فيه فإن لفظة جلل فى المقامين سالفى الذكر استخدما على سبيل الحقيقة ، وبالتالى فإن القرينة فيهما قرينة الحقيقة بخلاف القرينة فى المشاكلة الضدية أو االتناسبية فهى قرينة مجاز .

وقد رأينا فيما سبق أن المعنى الثانى يتحدد مدلولة بمصاحبته للاول ، أما فى يعض صيغ التضادمثل صيغ فعيل فقد تكون بمعنى فاعل ، ومفعول مثل صريم ، وآمين ، وصريخ فإن تحديد دلالة اللفظ يكون عن طريق القرينة فمثلا صريم تكون لليل لأنه أنصرم عن النهار ، قال ابن الرقاع فى الليل :

فلما انجلى عنها الصريم وأبصرت . ° . هجانا يسامى الليل أبيض معلما

وقال بشر بن ابى خازم فى الصبح :

فهات يقول أصـــبح ليل حتى . . . تجلى عن صريمته الظلام [1]

وأخيرا فإن كل لفظ فى التضاد على حده كالمثالين السابقين فى صريم ، أما فى المشاكلة فكما أوردنا من أمثلة نجدأن اللفظين فى سياق واحد ولو أفردا لم تعد ثمة مشاكلة ، هذا بالاضافة الى ما قدمناه من قبل عن المشاكلة والترادف مما قد يلمح فيه الفرق بينه وبين المشاكلة .

---

(١) ثلاثة كتب فى الضداد ص ١٠٥ .

رابعا : الاستخدام والمشترك والمتضاد

يعرف الاستخدام عند البلاغيين اصطلاحا كما يلى : هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ، ثم يراد بضميره الاخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ، وبالاخر المعنى الاخر [1]

إذن هناك لفظ وهذا اللفظ له معنيان ، وتاره يوجد ضمير واحد ، وأحيانا يوجد ضميران ، فمثلا فى قول معاوية بن مالك :

إذا نزل السماء بأرض قوم .·. رعيناه وإن كانوا غضابا

نجد أن لفظة السماء تعنى الغيث وتعنى النبات أيضا بدلالة عود الضمير عليها فأراد بالسماء المعنى الاول وهو المطر ، وبالضمير فى قوله رعيناه أراد النبات الذى تسبب المطر فى انباته وقد قصد الشاعر المعنيين فى كلامه إذ لو قصره على واحد فقط لفسد الكلام وهجن .

وقد يكون فى الكلام ضميرين أو أكثر فيراد بالضمير الأول أحد المعانى ، وبالثانى الثانى وهكذا من ذلك قول البحترى :

فسقا الغضا والساكنيه وأن هم .·. شبوه بين جوانح وقلوب

فتراه ذكر الغضا بمعنيين الأول بمعنى المكان الذى ينبت فيه شجر الغضا ، والثانى بمعنى النار الموقدة وكلاهما على سبيل المجاز لا الحقيقة ، فأعاد الضمير فى قوله « والساكنيه » على المكان النابت فيه الغضا ، وفى « شبوه » على نار الغضا فوجدنا ضميرين كل منهما اختص بمعنى من المعنيين .

---

(١) شروح التلخيص جـ٤ ص ٣٢٧ .

بل توجد بعض الاستخدامات مما للفظ فيه أكثر من معنى ، وقد جمع ابن الوردى بين الاستخدامين عند ما يكون اللفظ ذا معنيين وذا معان فى قوله :

وربّ غـــزالة طـــلعت . ˆ . بقلبى وهو مرعاهـــا

نصبت لها شـــباكا من . ˆ . لجين ثم صـــدناها

فقالت لى وقد صـــرنا . ˆ . الى عين قصـــدناها

بذلت العيـــن فاكحلها . ˆ . بطلعتها ومجراهـــا

وهذا يقترب كثيرا من المشترك اللفظى حيث إن للفظ أكثر من معنى غير أنه فى المشترك يراد واحد منها بدلالة القرينة ، وهنا يراد المعنى ويتحدد بعود الضمير عليه .

وأيضا نجد أنه فى الاستخدام قد يكون المعنيان حقيقيين فيتشابه بهما مع المشترك ، وقد يكونان مجازيين ، كما قدمنا ، كما قد يكونان مختلفين بين الحقيقة والمجاز كقول الشاعر :

وللغـــزالة شئ من تلفتـــه . ˆ . ونورها من ضيا خديه مكتسب

فالغزالة هنا لفظ مشترك بين معنيين الأول الحيوان المعروف والثانى الشمس بدلالة الضمير فى « نورها » هذا بالاضافة الى ما يعرف بشبه الاستخدام ويكون هذا النوع إما بالاستثناء كقول البهاء زهير :

أبداً حـــديثى ليس بالـ . ˆ . منســـوخ ألا فى الدفـــاتر

فأنه أراد بالنسخ الاول الإزالة ، وأرراد به فى الاستثناء النقل والتقدير إلا فى الدفاتر فإنه ينسخ وينقل ويكون أيضا باسم الاشارة مثل :

رأى العقيق فأجرى ذاك ناظره . ˆ . متيم لج فى الاشواق خاطره

فأراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الإشارة عليه بمعنى الدم . ويكون أيضا بالتمييز مثل :

حكى الغزال طلعة ولفتة . . من ذا رآه مقبلا ولا افتتن

أعذب خلق الله ريقا وفما . . إن لم يكن أحق بالحسن فمن

فذكر الطلعة يفيد أن المراد بالغزال الشمس ، وذكر لفتته يفيد أنه أراد به المحبوب (١).

مما تقدم يتضح لنا أن الاستخدام يقترب من المشترك والمتضاد فإذا كان المشترك يدل على معنيين أو معان غير متضادة وأن التضاد يدل على معنيين متضادين ، فإن الاستخدام أيضا هو ذكر لفظ مشترك بين معنيين كما تقدم وفى الثلاثة ما يدل على المراد إما بالقرينة أو بعود الضمير على أحد المعانى فيتحدد المدلول أو المقصود من الكلام ، كما قد يكون المعنيان حقيقيين فى الاستخدام أما فى المشترك أو المتضاد فإنه لابد من أن تكون المعانى على الحقيقة .

لكن بجانب هذا الاتفاق فإن ثمة اختلافا واضحا ومميزا بين ثلاثتهم من ناحية المعنى فى الاستخدام - بجانب ما تقدم - نجد أن المعنيين قد يكونان مجازيين ، كما قد يكون أحدهما مجازيا والاخر حقيقيا ، وهذا مخالف لكل من المشترك ، والاضداد إذ تحتم أن يكون المعنى حقيقيا لا دخل للمجاز فيه ، وهذان المعنيان مقصودان فى الاستخدام لبيان المقصود ، إذ لو اقتصر الكلام على احدهما دون الاخر لم يعد استخداما ، أما فى المشترك والمتضاد نجد معنى واحدا فقط ، مما للفظ من معان ، وهذا المعنى تحدده القرينة التى هى فى الواقع قرينة الحقيقة .

كما تلعب الضمائر دورا هاما فى الاستخدام ولابد أن يراد بالاسم الظاهر

---

(١) السابق جـ٤ ص ٣٢٧ .

غير دلالة الضميرين وإلا كان أحدهما خارجا عن الاستخدام ، بينما تلعب القرينة دورا مقابلا لذلك فى المشترك والمتضاد وليس للضمائر فيهما أهمية تذكر فلا يدخل فى تحديد سياق الكلام .

ويكون الاستخدام باللفظ كما يكون بالاستثناء ، أو التمييز أو اسم الإشارة وهو مايعرف بشبه الاستخدام لعدول المتكلم عن اللفظ الى الاستثناء أو التمييز أو الاشارة ، بينما المشترك لا يكون إلا باللفظ ، وكذا التضاد ، والا دخل فى حيز المجاز ، وخرج بذلك من المشترك والمتضاد .

وليس التضاد الموجود فى المتضاد ، ولا تعدد المعانى يكون بدلالة مستوية كما فى المشترك الذى يدل فيه اللفظ على أكثر من معنى دلالة مستوية ، أو التضاد الذى يدل فيه اللفظ على معنيين متضادين وفى كل من المشترك والاضداد يراد لفظ واحد فقط هو الذى يتطلبه الكلام بخلاف الاستخدام كما قلنا من قبل .

هذه بعض أبواب البديع - كثير الأبواب - الذى يعود فيه التحسين الى اللفظ أو الى المعنى ، وتشترك أو تختلف مع بعض قضايا الدلالة ، وقد حاولنا جاهدين ، إثبات أوجه التشابه ، وأوجه الاختلاف مدعمين ذلك بالامثلة لكل لون منها ، وقد منعتنا المماحلة من ايجاد تشابه أو اختلاف بين ألوان أخرى من البديع وقضايا الدلالة فأتينا بما يخدم القضية ، علنا نكون قد وفقنا فيما صبونا اليه ، ويبقى قبل هذا وبعده ما لقضايا الدلالة من إسهام الفاظها ومعانيها فى توسيع سبل الفصاحة والبلاغة عن طريق استخدام لفظ من الفاظ المشترك أو المتضاد أو المترادف ، مع لفظ آخر فيؤدى ذلك الى لون من السجع أو الترصيع أو غير ذلك مما يساعد الشاعر والناثر .

الخاتمـــــة

وبعد ... فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يأتى: -

* التراث العربى كل لا يتجزأ . فبرغم تنوع أشكاله وتعدد مسمياته إلا أنه ينتظم كالعقد الثمين . حيث يكمل حباته بعضها بعضا .

* علم الدلالة علم يهتم بدراسة المعنى والمبنى ويحدد الشروط الواجب توافرها فى الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى ومن ثم كان اهتمامه أيضا بدراسة التغييرات التى تطرأ على هذا المعنى .

* التغييرات التى تطرأ على المعنى أوجدت نوعا من العلاقة بين علم الدلالة والبلاغة وبذا صار تبدل المعنى وانزلاقه عاملا مشتركا بين البلاغة والدلالة خاصة فى علمى البيان والبديع .

* أشكال تبدل المعنى كثيرة ، فتكون فى نقل العلاقة الفعلية أو الاسمية أو نقل العلاقة المرجعية ، أو نقل العلاقة الذاتية بين الكلمة والمتكلمين وذلك لأسباب تاريخية أو دلالية أو اجتماعية أو نفسية أو للتأثير والعدوى هذا من الناحية الدلالية أما من حيث البلاغة فإن تبدل المعنى يتم بطرق كثيرة منها المقام ، والمقال ، المجاز ، التشبيه ، الاستعارة ، الكناية ، التورية ....الخ

* – كانت البلاغة العربية قديما ، عبارة عن لائحة وصفية جامدة تشبه قواعد النحو ، إلى أن وطدت علاقاتها بعلم الدلالة . الذى فتح لها أفاقا جديدة وطرقاً ساهمت فى زيادة العلاقة بينهما . وبذا استفادت البلاغة من علم الدلالة . كما انتفع هو الاخر بالدراسات البلاغية . فصارت العلاقة بينهما أخذ وعطاء وتأثير وتأثر ، فتغير المعنى ينتج شكلا دلاليا . كما ينتج لونا بلاغيا.

* الحقيقة قائمة على العلاقة الواضحة ، سهلة التفسير بين اللفظ ومدلوله ، أما المجاز فهو عبارة عن طاقم من الملامح أو الخصائص التمييزية ، التى تثير الدهشة والغرابة لدى السامع نظراً لطرافة المدلول .

* قد تتحول الكلمة من الحقيقة الى المجاز ، لكن بتقادم الزمن وكثرة الاستعمال يشيع المعنى المجازى وينتشر بين الناس فيتناسى المعنى الذى نقلت منه وتعد عندئذ من الحقائق .

* الترادف والمشترك والتضاد ، ألوان من التعبير وجدت فى لغتنا وهى برغم قلتها لا يمكن إنكار وجودها ، شأنها فى ذلك شأن كثير من اللغات فهى ظاهرة موجودة فى كثير من اللغات غير العربية .

* فالترادف موجود إذا قصد به التطابق فى المعنى الاساسى دون سائر المعانى بشرط بعد المجاز عن أحد المعنيين ، حيث لا ترادف مع المجاز وأيضا المشترك اللفظى موجود حيث تتعدد الكلمات وتتحد صيغتها فى بيئة لغوية واحدة ، بشرط أن لا نلمح أية صلة بين المعنيين ، أما التضاد فواضح لوقوعه على شيئين متضادين ولا دخل للمجاز فيه أيضا .

* ثمة فرق بين « البوليزيمى » و« الهومونيمى » فعندما تكون الكلمة واحدة والمعنى هو المتعدد فهو « البوليزيمى » أما « الهومونيمى » فهو كلمات متعددة ومعان متعددة أيضا وإذا كان المثالان يملكان ملمحاً دلاليا مشتركا كان من « البوليزيمى » أما إذا انعدم هذا الملمح المشترك كان من «الهومونيمى »

* تلتقى البلاغة مع المشترك والمتضاد ، والمترادف ، فيما يعرف بالنكات البلاغية أو الالوان البلاغية ذات المغزى الاستعمالى ، تلك التى استخدم فيها الشعراء بعض ألفاظ المشترك والمترادف والمتضاد ، فأوجدت العلاقة التى ظنها البعض أنها مفقودة بين الدلالة والبلاغة .

* كما أن العلاقة بين الأسلوب والمعنى تلون الكلام في علم الدلالة . فتكون مترادفة ، أو مشتركة أو متباينة ، أو متضادة ، أو متواطئة أو متشابهة ، كذلك فإنها تكونه في البلاغة ، فلعلاقة ما يندرج الأسلوب تحت الوان علم المعاني ولعلاقة أخرى يكون أحد أقسام البيان ، وربما يكون لونا بديعيا لعلاقة أو استخدام معين ، ومرد ذلك أن الألفاظ متناهية ، والمعانى غير متناهية .

* هناك كثير من مواطن الالتقاء بين المشترك والمترادف والمتضاد ، وبين الألوان البلاغية ، كالمجاز ، والاستعارة ، والكناية ، والتورية والجناس ، كما توجد بعض الفروق بينهما ، وكلها قائم على المحدد الدلالى - أو القرينة - والمعنى السياقى ، بالاضافة إلى الاطراد ، والاشتقاق ، والتصريح ، الذى هو ضد الكناية . وايضا الحقيقة والمجاز ، وعدم وجود أقسام لهذه الألوان الدلالية ، بخلاف بعض الألوان البلاغية ، كالمجاز والكناية والاستعارة مثلا ، وإن كان الجناس التام يتكىء على ألفاظ من الترادف .

كما قد تتشابه التورية مع المشترك . وقد تختلف معه ، فتشترك معه من حيث تعدد المعنى ، والقرينة ، ويختلفان من حيث الحقيقة والمجاز والقرب والبعد ، والإفراد والتركيب ، والتجرد والترشيح وتساوى الدلالة .

* فى التضاد يكون كل لفظ على حده ، أما فى المشاكلة فنجد اللفظين فى سياق واحد ، ولو افردا لم تعد مشاكلة .

* قد يقترب الاستخدام من المشترك والمتضاد ، فإذا كان المشترك يدل على معنيين أو معان غير متضادة ، فإن التضاد يدل على معنيين متضادين وأن الاستخدام هو ذكر لفظ مشترك بين معنيين ، وفى الثلاثة مايدل على المراد إما بالقرينة ، أو بعود الضمير على أحد المعنيين ، فيتحدد المدلول كما قد يكون المعنيان حقيقيين فى الاستخدام ، وقد يدخله المجاز ، أما فى المشترك أو التضاد فلا بد أن تكون المعانى حقيقية ولا دخل للمجاز فيها .

* تلعب الضمائر دورا هاماً فى الاستخدام ، إذ لا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير دلالة الضميرين ، وإلا كان أحدهما خارجا عن الاستخدام بينما تلعب القرينة دورا مقابلا لذلك فى المشترك والمتضاد ، وليس للضمائر فيهما أهمية تذكر .

* يكون الاستخدام باللفظ ، كما يكون بالاستثناء ، أو التمييز ، أو اسم الإشارة ، بينما المشترك لا يكون إلا باللفظ ، وكذا المتضاد ، وإلا دخل فى حيز المجاز ، وخرج بذلك عن المشترك والمتضاد .

* وأخيرا ليس فى الاستخدام التضاد الموجود فى المتضاد ولا تعدد المعانى بدلالة مستوية أو على السواء ، كما فى المشترك حيث تستوى الدلالة على المعنى ، أو التضاد الذى فيه اللفظ يدل على معنيين متضاديين كما أن فى كل من المشترك والأضداد يراد لفظ واحد هو الذى يتطلبه الكلام وهذا بخلاف الاستخدام .

وبعد .... فإن هذا البحث لم يقل الكلمة الأخيرة فى هذا المجال لكنه حاول ارتياد الآفاق ، كما يمكن تنميته والنظر فيه من أبعاد أخرى وتلك سمة البحث العلمى دائما فإن فوق كل ذى علم من هو أعلم منه .

والحمد لله الموفق للصواب والهادى سواء السبيل .

المراجـــــع

١ - أبو زيد الأنصاري وأثره فى دراسة اللغة :

د / ابراهيم السيد يوسف ، الناشر عمادة شئون المكتبات جامعة الرياض السعودية : طبعة أولى ١٩٨٠ م .

٢ - أثر القرآن فى تطور النقد العربى إلى آخر القرن الرابع الهجرى :

د / محمد زغلول سلام ، دار المعارف بمصر طبعة ثالثة سنة ١٩٦٨م .

٣ - أدب الكاتب :

ابن قتيبة الدينورى : المطبعة الرحمانية بمصر .

٤ - أســاس البلاغــة :

محمود بن عمر الزمخشرى ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت لبنان سنة ١٩٦٥ .

٥ - أسرار البلاغة فى علم البيان :

عبد القاهر الجرجانى : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ١٩٧٨م .

٦ - الأصـــــــول :

د/ تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٢ م .

٧ - الايضاح فى علوم البلاغة :

الخطيب القزوينى ، دار الجيل بيروت لبنان .

٨ - تأويــل مشــكل القــرآن :

ابن قتيبية الدينورى ، مطابع دار التراث للطبع والنشر .

٩ - التلخيص فى علوم البلاغة :

الخطيب القزوينى ، شرح عبد الرحمن البرقوقى دار الفكر العربى ١٩٣٢ طبعة ثانية .

١٠ -ثلاثة كتب فى الأضداد :

الأصمعى والسجستانى وابن السكيت ، ويها ذيل فى الأضداد للصاغانى ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت لبنان ١٩١٢م .

١١ - جواهر الألفاظ :

قدامة بن جعفر ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م .

١٢ - الخصائص :

ابن جنى ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية .

١٣ - دراسات فى فقه اللغة :

د / صبحى الصالح ، دار العلم للملايين بيروت لبنان ١٩٧٨ م .

١٤ - دلالة الألفاظ :

د / ابراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، طبعة ثالثة ١٩٧٦م .

١٥ - دلائل الإعجاز :

عبد القاهر الجرجانى ، الطبعة السادسة ، مطبعة صبيح بالقاهرة ، ١٩٦٠م .

١٦ - دور الكلمة فى اللغة :

ستيفن أولمان ، ترجمة كمال بشر ، طبع دار الطباعة القومية بالقاهرة ، ١٩٦٢م .

١٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :

طبع دار مصر للطباعة ، الطبعة العشرون ، ١٩٨٠م .

١٨ - شروح التلخيص :

لسعد الدين التفتازانى وآخرين ، مطبعة عيسى البابى الحلبى سنة ١٢١٠ هـ.

١٩ - الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها :

أحمد بن فارس ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ١٩٦٤م .

٢٠ - علم الدلالة :
د / أحمد مختار عمر ، طبعة أولى ، ١٩٨٢ ، مكتبة العروبة للنشر والتوزيع بالكويت .
٢١ - علم الدلالة :
بيار جيرو ، منشورات عويدات ، بيروت طبعة أولى ١٩٨٦ م .
٢٢ - علم الدلالة :
ف - بالمر ، نشر الجامعة المستنصرية ببغداد ١٩٨٥ م .
٢٣ - الفروق فى اللغة :
أبو هلال العسكرى ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت لبنان طبعة رابعة ١٩٨٠م .
٢٤ - فقه اللغة :
د / على عبد الواحد وافى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة .
٢٥ - فقه اللغة وأسرار العربية :
عبد الملك بن محمد الثعالبى ، دار مكتبة الحياة بيروت لبنان .
٢٦ - فى اللهجات العربية :
د / ابراهيم أنيس طبعة رابعة ، مكتبة الانجلو المصرية .
٢٧ - اللغة معناها ومبناها :
د / تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٢٨ - لغويات :
د / عبده قلقيلة ، طبع ونشر مكتبة الأنجلو بالقاهرة ١٩٧٧م .
٢٩ - المثل السائر :
ضياء الدين بن الأثير ، مطبعة البابى الحلبى ١٩٣٩ .
٣٠ - مجاز القرآن :
أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ط أولى مطبعة الخانجى بمصر ١٩٥٤ .

٣١ - المخصص :

ابن سيدة ، طبعة بولاق المطبعة الأميرية ١٣١٦ هـ .

٣٢ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها:

جلال الدين السيوطى ، دار الكتب العربية ، الطبعة الرابعة ١٩٨٥ .

٣٣ - مصادر اللغة :

د / عبد الحميد الشلقانى ، الناشر ، عمادة شئون المكتبات جامعة الرياض - السعودية ط أولى ١٩٨٠ م .

٣٤ - المنجد فى اللغة :

على بن حسن الهنائى : عالم الكتب القاهرة ١٩٧٦ م .

٣٥ - الوجيز فى فقه اللغة :

محمد الأنطاكى ، منشورات دار الشروق ، بيروت لبنان طبعة ثالثة ١٩٦٩ م .

الفهـــــرس

الموضوع	صفحه

رقم الإيداع : ١٨٠٨٣

I. S. B. N. : 977 - 5241 - 01 - 4

تم الكتاب بعون الله وتوفيقه

* * *
* *
*

الإشعاع alesha'a

مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة والتوزيع : المنتزة - أبراج مصر للتعمير رقم ١٤ ت ٥٤٧٥٤٩١
المطابع : المعمورة البلد - بحري - شارع ٢٦٨ ت ٥٦٠٠٤٧٩ اسكندرية